الاثنين 23 آب 2021
العدد 4418 السنة السادسة عشرة
lundi 23 Août nº 4418 16ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
الدولة ماشية على العمياني

● **محمد وهبة**
«السوق السوداء»: تدخّل الدولة أم غيابها؟

● **زياد حافظ**
رؤية مختلفة للنظام المصرفي

نصر الله يرفع مستوى التحدي:
إيران جاهزة للتنقيب على النفط [2]

سلّم على سلامة الغذاء!

[6 ـ 7]

(هيثم الموسوي)

فلسطين

تصعيد إسرائيلي مضبوط
المقاومة تتوعّد العدوّ بالمزيد

10

اليمن

انتكاسات السعوديّة تتوالى
قبائل المهرة تنتفض

11

تقرير

لقاء طحنون و«الخليفة»
صفقة الخائبين

12

المشهد السياسي

نصر الله يرفع مستوى التحدي: إيران جاهزة للتنقيب على النفط في لبنان

بالرغم من حسم كل النقاط الخلافية، إلا أن الرئيس نجيب ميقاتي لا يزال متردداً في الإقدام على تشكيل الحكومة لأسباب تتعلق برغبته بتمرير القضايا الخلافية على يد حكومة تصريف الأعمال. أبرز هذه القضايا، بعد تأجيل مسألة رفع الدعم، هي كيفية التعامل مع استيراد النفط من إيران. لكن في المقابل، فإن الأمين العام لحزب الله كان واضحاً في تأكيد أن اللجوء إلى إيران كان أمراً يحتمه رفض الذل الذي يواجه اللبنانيين. وإذ أعلن نصرالله أن سفينة إيرانية ثانية تنطلق قريباً، أكد ترحيبه بأي دعم يحصل عليه لبنان لمواجهة أزمته، لكنه نبّه إلى أن استجرار الغاز من مصر والكهرباء من الأردن سيحتاج إلى ما يزيد على ستة أشهر، معتبراً أن الطريق الأسرع هو رفع الفيتو الأميركي عن دعم الدول الصديقة للبنان

ميقاتي يعاطله... وينتظر «مرور» الباخرة الإيرانية (هيثم الموسوي)

أدخل الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، أمس، التنقيب عن النفط والغاز في البحر اللبناني في معادلة فك الحصار عن لبنان، التي كانت بدأت بإعلانه في العاشر من محرم عن انطلاق أول سفينة محروقات من إيران باتجاه لبنان. وقال نصرالله: «إذا أتى الوقت وليس هناك شركات تريد الحفر لاستخراج النفط والغاز من المياه الإقليمية فنحن جاهزون للاستعانة بشركة إيرانية ولديها خبرة كبيرة ولديها الجرأة ولا تخاف من العقوبات الأميركية ولتجرؤ إسرائيل على استهدافها».

> نصرالله كان أعلن أن «سفينتنا الثانية المحملة بالمشتقات النفطية ستبحر من إيران خلال أيام قليلة

نصر الله: سفينة ثانية تنطلق قريباً... والمسار مستمر

> إلى لبنان والموضوع ليس موضوع سفينة أو سفينتين وسنواصل هذا المسار طالما بقي الوضع في لبنان هكذا وطالما البلد محتاج». وأكد أن «ما سنأتي به هو للبنان ولكل اللبنانيين وليس لحزب الله أو للشيعة أو لمنطقة من دون غيرها، والهدف هو مساعدة كل اللبنانيين وكل المناطق اللبنانية وليس مساعدة فئة من دون فئة، ونحن لسنا بديلاً عن الدولة اللبنانية ولسنا بديلاً عن الشركات التي تستورد المشتقات النفطية ولسنا ننافس أحداً. هدفنا تخفيف الأزمة وزيادة العرض وضرب السوق السوداء». وأكد أن «شعبنا يذل ونحن لا نقبل أن يذل شعبنا ونحن نريد أن نخفف معاناة وبالأمور الثانية ما نقدر عليه سنساعد».

وأكد الأمين العام لحزب الله، في خطاب القاه في ذكرى أسبوع الشهيد عباس اليتامى، اطلاعه على تقارير عن وجود عشرات الملايين من ليترات البنزين والمازوت التي تخزّنها الشركات والمحطات لتستفيد من السعر لاحقاً».

ولفت إلى أن استجرار الغاز المصري يساعدنا في تشغيل الطاقة الكهربائية في لبنان، كما يسهم في كسر قانون قيصر ويحل مشكلة كبيرة في أزمة الكهرباء في لبنان. وقال «أهلاً وسهلاً بكل مسعى يؤمن الكهرباء في لبنان وأي أحد يريد أن يساعد لبنان نرحب بذلك، والمهم أن يعرف اللبنانيون أن أمر استجرار الغاز المصري عبر الأردن فسوريا وصولاً إلى شمال لبنان يحتاج إلى 6 أشهر على الأقل، كما أن خطوة استجرار الغاز المصري بحاجة إلى مفاوضات وقبول من البنك الدولي وبحاجة إلى التفاوض مع سوريا».

واعتبر أن السفيرة الأميركية «تبيعنا أوهاماً، لكن إذا تحققت فلن نشعر بالانزعاج لأن هذا يعني كسر الحصار، وهناك كثير من الدول التي يمكن أن تقدم الكثير لنا لكن أميركا تمنعها وتضع الفيتو». وأوضح أن على الإدارة الأميركية رفع الفيتو عن تقديم الدعم إلى لبنان إن كانوا عازمين على المساعدة. واعتبر أن كلام السفيرة الأميركية عن السماح باستجرار الكهرباء الأردنية والغاز المصري عبر سوريا «بديننا، لأن كل اللبنانيين يعرفون أن هاتين الفكرتين كان يتم العمل عليهما منذ سنوات، لكن الفيتو كان أميركياً وعلى الإدارة الأميركية رفع الفيتو عن تقديم الدعم إلى لبنان إن كانت عازمة على المساعدة».

ولفت نصرالله إلى أن الولايات المتحدة الأميركية والسفارة الأميركية تتحملان مسؤولية الحصار في لبنان وهي تتدخل في كل شيء من شركات المحروقات إلى شركات الأدوية وتتدخل مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب وأيضاً تتدخل مع البلديات. وذكّر بأن الأميركيين والسعوديين «عملوا خلال السنوات الماضية على إيجاد حرب أهلية لكنهم فشلوا، وحاولوا جرنا إلى صدام وفشلوا فلجأوا إلى البديل وهو التفتيت وبدأوا بذلك منذ 17 تشرين في 2019، والأمر يتجاوز تالیب بيئة المقاومة على المقاومة وما يحدث أكثر منذ ذلك إلى ضرب الحياة اللبنانية عبر ضرب اللبناني في حياته وعيشه وبيئته وهذا ما تديره السفارة الأميركية».

وذكر السيد نصرالله بأنه «بعد أن يأس الأميركيون من الأحزاب لجأوا إلى الـ«NGOs»، وتحت تأثير غياب الأمن الاجتماعي يلجأون إلى الحكومات التي يريدونها ويأخذون لبنان إلى التفريط بحقوقه وإلى الذهاب للتطبيع مع العدو الإسرائيلي، ولا يوجد شيء اسمه عقوبات دولية على إيران وإنما فقط عقوبات أميركية لكن للأسف بعض المسؤولين اللبنانيين يخافون من أميركا أكثر مما يخافون من الله».

وسأل نصرالله: ألا يستحق خرق الطائرات الإسرائيلية الأجواء اللبنانية وتعريض الطيران المدني للخطر إدانة من السياديين؟»، وأوضح بأن «السفيرة الأميركية والسفراء المتعاقبين يديرون كل المعركة ضد المقاومة والقوى الوطنية الحقيقية، والمعلومات والوثائق ووثائق ويكيليكس تقول ذلك، وكيف يتدخل هؤلاء بالتفاصيل اللبنانية ويتدخلون بالانتخابات وبالتعيينات وكل شيء».

ولفت نصرالله إلى أن حادثة التليل ماتت في غضون أيام قليلة والتحقيق متوقف، «وهنا نسأل من المسؤول ومن يجب أن يحاسب؟».

وفيما كرر نصرالله دعوته إلى تشكيل الحكومة، كانت المراوحة سمة نهاية الأسبوع. فلم يزر الرئيس المكلف نجيب ميقاتي بعبدا، وإن لم تتوقف المفاوضات بين ممثلي الطرفين.

وأكدت مصادر مطلعة أن كل العقبات قد ذللت، متوقفة باستغراب عند عدم مبادرة ميقاتي إلى حسم الأمر، تمهيداً لإعلان التشكيلة. فبعد أن اتفق على الصيغة الحكومية وعلى توزيع الحقائب، لم يعد مسموحاً، بحسب المصادر، تأخير التشكيل بحجة عدم الموافقة على هذا الاسم أو ذاك. واستنكرت المصادر افتعال ميقاتي مشكلة تتعلق بالثلث المعطل، مؤكدة أن هذه مشكلة لا أساس لها، إذ إن كل الأطراف، عند الحد، تملك الثلث المعطل.

وفيما تردد أن ميقاتي كان يخشى التشكيل قبل حسم مسألة رفع الدعم، دعته مصادر مسؤولة إلى الاستفادة من الاتفاق الذي حصل في بعبدا وقضى بنزع فتيل مشكلة رفع الدعم حتى نهاية أيلول.

وأشارت المصادر إلى أن عليه الإسراع في تشكيل الحكومة للاستفادة من فترة السماح التي حصل عليها على الصعيد المعيشي، على أن يبدأ بالتصدي للأزمات التي تواجه اللبنانيين. وفيما المحت المصادر نفسها إلى أن رغبة ميقاتي بأن تمرر حكومة تصريف الأعمال كل الملفات الإشكالية قبل تسلمه رئاسة الحكومة، اعتبرت أن ذلك ليس هو الحل، بل المطلوب أن يخرج من دائرة الرد قبل أن تتوسع، مستفيداً من استمرار الدعم الدولي والمحلي له. ودعته إلى عدم التوقف عند موقف صدر عن مسؤول سابق في الإدارة الأميركية (ديفيد شينكر) لا صفة له حالياً، علماً أن شينكر كان دعا ميقاتي إلى مواجهة حزب الله بموقف واضح من خلال رفضه استقبال النفط الإيراني في لبنان.

وفي حديث لموقع «أساس»، اعتبر شينكر أنّ العوائق أمام ميقاتي ليست محصورة بحزب الله فقط: «فهناك مطلب الرئيس عون والنائب جبران باسيل بالحصول على الثلث المعطل، وفي حال لم يُنفَّذ ميقاتي هذا المطلب فإنّ كلّ الاحتمالات مفتوحة». وأشارَ في الوقت عينه إلى أن الرئيس ميقاتي يعرف الظّرف الطّارئ الذي يمرّ به لبنان والحاجة المُلحّة إلى تشكيل حكومة، لكنّ أمامه عقبات أساسيّة عنوانها «رفض أن سلامة رفض هذا الربط في الاجتماع، تحسباً لتأخير إطلاق البطاقة».

(الأخبار)

اغتيال عنصر مخابرات سابق في طرابلس

أقدم مجهولون، في وقت متأخر من ليل أمس الأحد، على إطلاق النّار من سلاح حربي باتجاه أحمد مراد (الملقب أبو زياد مراد)، وهو عنصر سابق في مخابرات الجيش اللبناني، في محلة طريق المئتين عند مفرق مدرسة روضة الفيحاء في طرابلس، ما أدّى إلى إصابته بثلاث طلقات في الرأس، نقل على أثرها إلى أحد مستشفيات المدينة للعلاج، لكنه ما لبث أن فارق الحياة لاحقاً متأثراً بجروحه. وأفادت معلومات بأن مراد كان على متن دراجة نارية، برفقة زوجته التي أصيبت بدورها بطلق ناري في يدها، وكان في طريق عودته من أفران لبنان الأخضر القريب من موقع الجريمة (يبعد نحو 300 متر تقريباً)، وكان معه ربطات خبز اشتراها لعائلته من الفرن، فيما فرّ مطلقو النار إلى جهة مجهولة، على متن دراجة نارية أيضاً.

وفيما حضرت القوى الأمنية إلى المكان وفتحت تحقيقاً بالحادثة، سُجّل انتشار أمني كبير في شارع المئتين ومتفرعاته، حيث أغلق الجيش اللبناني كلّ الشّوارع والطرقات في المنطقة، وطوّقها من جميع الجهات، أملاً في العثور على مشتبه فيهم أو أدلّة.

مصدر أمني أوضح لـ«الأخبار» أنّ مراد «أصيب برصاص متفجّر في الرأس والصدر»، لافتاً إلى أن طريقة تنفيذ الجريمة توحي بعملية اغتيال مدبّرة، لافتاً إلى أن مراد، قبل تقاعده، كان يتابع ملفات «الحركات الإرهابية».

تقرير

موجة جديدة من التضخّم
نصف رفعٍ للدعم لا ينهي أزمة المحروقات

قضت التسوية بأن يؤجّل رفع الدعم عن المحروقات حتى نهاية أيلول. والى ذلك الحين، تقرر التسعير على أساس سعر 8000 ليرة للدولار. القرار، بالرغم من أنه وُضع في خانة حماية الفئات الشعبية لرفع الدعم، إلا أنه سيخلق موجة جديدة من التضخم، من دون أن يؤدي إلى انتهاء أزمة المحروقات. فالأزمة باقية طالما أن السعر سيرتفع مجدداً وطالما أن مصرف لبنان ليس مستعداً لتأمين حاجة السوق

أيلي الفرزلي

في عطلة نهاية الأسبوع، حُلّ الخلاف بين رئيسي الجمهورية والحكومة من جهة، وبين مصرف لبنان من جهة أخرى، بشأن رفع الدعم عن المحروقات. والحل أوحى ظاهرياً بأن الطرفين حصلا على مُرادهما. فلا حاكم مصرف لبنان تراجع عن قراره فتح الاعتمادات على سعر «صيرفة»، ولا رئيس الجمهورية تراجع عن رفضه بيع البنزين على سعر «صيرفة». ما حصل أنه تم ابتكار سعر جديد لدولار المحروقات هو 8000 ليرة، سيحدد سعر المبيع للمستهلك على أساسه، على أن تتحمل الدولة، من ميزانيتها، الفارق بين هذا السعر وبين سعر «صيرفة» الذي يحدده مصرف لبنان لفتح الاعتمادات. وعليه، فقد تقرر فتح اعتماد استثنائي من موازنة عام 2022 لتغطية هذا الفارق المقدر بـ 8000 ليرة كمعدل وسطي عن كل دولار (تردد أن السعر الوسطي للدولار على منصة «صيرفة» سيكون 16 ألف ليرة). لكن حتى هذه الآلية التي تفرض زيادة على سعر البنزين تقدر بـ 66 في المئة ستكون محدودة زمنياً ومالياً. فالقرار الذي صدر بعد اجتماع بعبدا، يربط الدعم بنهاية أيلول وبمبلغ حده الأقصى 225 مليون دولار يُخصص للدعم (حل وسط بين مطالبة سلامة بأن يكون المبلغ 200 مليون دولار ومطالبة رئيس الحكومة بأن يكون 250 مليوناً)، علماً بأن هذا المبلغ ليس محصوراً بفتح اعتمادات المحروقات، بل سيشمل أيضاً تغطية حاجات الصيانة لمعامل الكهرباء ومقدمي خدمات الكهرباء، والتي سبق أن رفض مصرف لبنان تغطيتها في الفترة السابقة، ما أدى إلى توقف معملَي الزوق والجية عن العمل وتراجع أعمال الصيانة في المعامل وفي المحطات.

الحل المؤقت الذي تم التوصل إليه سيؤدي إلى تأخير رفع الدعم حتى نهاية أيلول، فيما لن يكفي المبلغ المتفق عليه لأكثر من استيراد عشر شحنات (معدل سعر الشحنة 20 مليون دولار) يفترض أن تفتح اعتماداتها خلال خمسة أسابيع، أي بمعدل باخرتين أسبوعياً. وبالرغم من أن المعلن أن مطلب تأخير رفع الدعم بالكامل مرتبط بالسعي إلى إطلاق عمل البطاقة التمويلية قبل ذلك، إلا أنه كان لافتاً أن القرار الذي صدر لم يربط بين رفع الدعم وإنجاز البطاقة. وقد علمت «الأخبار» أن سلامة رفض هذا الربط في الاجتماع، تحسباً لتأخير إطلاق البطاقة.

بالنتيجة، صدر القرار، فهل هذا يكفي لإنهاء طوابير البنزين وإنهاء تقنين المولدات؟ والأهم، هل يمكن للحكومة أن تنجز البطاقة قبل رفع الدعم هذه المرة، أم أن الأزمة الحالية ستتجدد نهاية أيلول؟ الأكيد أن الأزمة لن تحل، فطالما أن المستهلك أو التاجر يدرك أن السعر سيعود إلى الارتفاع مجدداً، وطالما أن مصرف لبنان لن يفتح الاعتمادات بحسب حاجة السوق، فإن الطلب سيبقى مرتفعاً، ما يعني عملياً بقاء الطوابير على حالها، كما ستبقى عمليات التخزين مستمرة، علماً بأن لا أحد يضمن أن يستمر الدعم حتى نهاية أيلول، فالتجربة تشير إلى أن قرار الدعم على سعر 3900 ليرة للدولار كان يفترض أن يستمر حتى نهاية أيلول، لكن مصرف لبنان ارتأى توقيف فتح الاعتمادات بحجة نفاد الدولارات لديه. وهو ما يمكن أن يتكرر مجدداً. لكن مصادر مطلعة، تعتبر أن المصرف هذه المرة سيحصل على الدولارات من السوق، وبالتالي لن يكون هنالك إشكالية تتعلق بالوصول إلى حدود الاحتياطي الإلزامي. لكن إذا كان المصرف قد راهن على سحب الليرات من السوق في حال فتح الاعتمادات على سعر «صيرفة»، بما يؤدي، بحسب مصادره، إلى تخفيف الطلب على الدولار، وبالتالي تخفيض سعره، فإن الإجراء الأخير سيؤدي إلى سحب نصف الكمية التي كانت متوقعة، طالما أن النصف الآخر سيسجل على الورق ديوناً على الدولة. وقد يضطر المصرف عندها إلى ضخّ الأموال مجدداً لشراء الدولارات (إذا لم يؤمنها من مصادر أخرى). وبالتالي، فإن الخشية الحقيقية ستكون من زيادة الضغط على الدولار ورفع سعره مجدداً.

الاتفاق الذي نفذ في بعبدا سرعان ما تحوّل إلى قرار حكومي استثنائي نافذ، تبعه أمس قرار من مديرية النفط في وزارة الطاقة ينص على تعديل سعر المحروقات لتصبح على الشكل الآتي: سعر صفيحة البنزين 98 أوكتان 133200 ليرة (زيادة 67 في المئة)، بنزين 95 أوكتان 129000 ليرة (زيادة 66 في المئة)، مازوت 101500 (زيادة 73 في المئة) وقارورة الغاز 90400 ليرة (زيادة 50 في المئة). وفيما كان يتوقع أن تبدأ المحطات بالبيع على السعر الجديد، التزاماً بالتسعيرة الرسمية، أصدرت المديرية بياناً ملحقاً دعت فيه الشركات النفطية والمحطات والموزعين إلى بيع مخزونهم استناداً إلى جدول 11 آب الماضي، أي وفق الأسعار المستندة إلى سعر 3900 ليرة للدولار. وقد خلق هذا القرار بلبلة في الأسواق، إذ لم يعرف مبرر إصدار قرار رفع السعر يوم الأحد، طالما أن المديرية عادت وطلبت عدم الالتزام به، وخاصة أن الشركات لم توزع المحروقات أمس، وبالتالي فإن المتاح للبيع هو حصراً المخزون المتوفر عند المحطات. تجربة نقل الدعم من 1500 ليرة إلى 3900 ليرة لا تزال ماثلة. حينها كانت المديرية تدرك أنها لن تكون قادرة على مراقبة التزام المحطات (ليس من اختصاصها). ولذلك لم تطلب طلباً مشابهاً، بل عمدت إلى تجفيف السوق قدر الإمكان، من خلال الانتظار لأيام قبل إصدار جدول الأسعار. وبالتوازي، كانت قد عمدت إلى كيل مخزون الشركات، عبر الجمارك، لإجراء المقاصة بينها وبين مصرف لبنان. لكن أما وأن المديرية ذهبت إلى قرار من هذا النوع، فإن ترجمته في السوق ستعني أن محطة تملك مخزوناً يفترض أن تبيع على سعر 75 ألف ليرة للصفيحة، فيما المحطة التي قد تكون إلى جانبها لكنها اشترت البنزين على السعر الجديد سيحق لها أن تبيعه وفق التسعيرة الجديدة! أضف إلى أنه لن يكون واضحاً كيف سيتم التعامل مع من يملك مخزوناً ثم يضيف إليه كميات جديدة على السعر الجديد، ومن دون أن يُعرف كيف يمكن مراقبة كل هذه العملية. باختصار، لم تكن الفوضى تنقص سوق المحروقات حتى تسببت مديرية النفط بفوضى إضافية، علماً بأن الأسعار الجديدة، وإن وضعت على الموقع الإلكتروني للوزارة، إلا أنها لم تنشر بالطريقة التقليدية، بل نشرت ضمن بيان (ضم البيانين اللذين صدرا أمس) يكتفي بتحديد سعر المبيع للمشتقات النفطية من دون توضيح تركيب السعر. فلم يعرف إذا زادت حصة المحطات أو إذا زادت كلفة النقل... أضف إلى أن البيان لم يكن موقعاً من أحد، ولم يحصل على رقم قرار، فيما درجت العادة أن يصدر الجدول بقرار عن وزير الطاقة وموقّع من قبله.

> مديرية النفط تُصدر تسعيرة ثم تدعو إلى عدم الالتزام بها!

وإذا كانت أغلب المحطات أمس مقفلة، فإن أحداً من المعنيين لم يعرف لماذا لم تنتظر الوزارة إلى الاثنين لإصدار جدول أسعار رسمي، بل عمدت إلى إصدار بيان مرتبك يوم الأحد. مصادر معنية أشارت إلى أن ذلك خضع للنقاش في بعبدا، لكن الأكثرية كانت مع إصدار قرار فوري، بحجة منع المحطات من إغلاق أبوابها في وجه المستهلكين. لكن ما حدث كان العكس، فقد أقفلت الغالبية الساحقة من المحطات، فيما باعت المحطات التي فتحت أبوابها وفق الأسعار الجديدة (ما لم تكن قد فتحت بالقوة العسكرية). لكن الأسوأ أن أولى نتائج اتفاق بعبدا كان رفع سعر الصفيحة في السوق السوداء، التي بدأت بدورها تأخذ طابعاً منظماً. وقد أفاد مشترون بأن السعر ارتفع من 450 ألف ليرة للصفيحة إلى 650 ألفاً، فهل ستستمر السوق السوداء بازدهارها، أم أن بداية تنفيذ القرار قد تشهد بعض الانفراجات؟ بحسب المعلومات، فإن باخرتين راسيتين أمام الشاطئ اللبناني ستفرغان مخزونهما، بمجرد فتح الاعتمادات الجديدة، على أن تليهما شحنات إضافية. ولذلك، فإن الرهان سيكون على إمكانية فتح جميع المحطات أبوابها، وخاصة أنه يتوقع أن تلتزم جميع المحطات بالسعر الجديد ابتداءً من اليوم، في ظل توقعات بأن يصدر جدول الأسعار حسب الأصول اليوم أيضاً.

اللافت أن القرار مهما كان تأثيره على سوق المحروقات، فإنه سينعكس على كل القطاعات الأخرى، بشكل يزيد إرهاق الناس. رفع المحروقات بمعدل 66 في المئة يعني أن كل الأسعار سترتفع بشكل مضاعف، طالما أن الرقابة معدومة والجشع مستحكم. ولذلك، فإن الاتفاق الذي أريد له أن يكون وقعه مخفّفاً على الناس إلى حين إصدار البطاقة التمويلية، سيكون تأثيره قاسياً على أغلب الفئات الشعبية، في غياب أي شبكة أمان اجتماعي تسمح لهم بتجنب التداعيات الخطيرة لرفع الأسعار، والذي يتوقع أن يطال أساسيات المعيشة.

دولار المحروقات: نصفٌ على الدولة ونصفٌ على المستهلك (مروان بوحيد)

غجر يفاوض على الغاز المصري

نُقل عن وزارة الطاقة وجود تطورات مهمة في موضوع استجرار الغاز المصري. ومن هذا المنطلق، طلب وزير الطاقة ريمون غجر تفويضاً رسمياً من الحكومة للتفاوض بشأن «تفعيل تنفيذ اتفاقيات استجرار الغاز مع مصر لزوم تشغيل معامل الكهرباء، بما فيه التفاوض على أي بنود تعديلية» (اتفاقية الاستجرار كانت قد وقّعت في عام 2009، ومدّتها 15 عاماً، لكنها توقفت بعد عام). وبالفعل، أفاد الأمين العام لمجلس الوزراء، محمود مكية، في مذكّرة صدرت في 2021/8/17، بأن رئيسَي الجمهورية والحكومة وافقا على مباشرة وزارة الطاقة بالتفاوض مع الجانب المصري تمهيداً للإبرام وفقاً للأصول المنصوص عليها في المادتين 52 و65 من الدستور (أصول عقد المعاهدات الدولية وإبرامها وإصدارها).

تقرير

يُشير سلوك لبنان الرسمي في التعامل مع إعلان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله عن انطلاق بواخر المحروقات من إيران إلى الانصياع التام للفيتو الأميركي. فبدلاً من أن تتصرف الدولة مع هذا الأمر كفرصة للمساهمة في تخفيف تداعيات الأزمة، تدير ظهرها خوفاً من العقوبات

واشنطن «تستنجد» بحلفائها: كيف نمنع بواخر ايران؟

(مروان بوحيدر)

ميسم رزق

كان يوم الخميس الماضي موعداً لتطوّرَين بارزَين بالنسبة إلى أزمة المحروقات وتداعياتها على الوضع العام في لبنان. الأول، إعلان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله يومَ العاشر من محرّم عن الباخرة الإيرانية التي انطلقت محمّلة بالمازوت، وإرساء قواعد اشتباك بحرية جديدة، باعتبار الباخرة «أرضاً لبنانية» والتحذير من التعرض لها. والثاني، تصريح الرئاسة اللبنانية عن تلقّي رئيس الجمهورية العماد ميشال عون اتصالاً هاتفياً من السفيرة الأميركية في بيروت، دوروثي شيا، تُبلغه فيه «قرار إدارة بلادها بمساعدة لبنان في استجرار الطاقة الكهربائية من الأردن عبر سوريا عن طريق الغاز المصري». ليس من باب الصدفة (كما ادعى المساعد السابق لوزير الخارجيّة الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، ديفيد شينكر في حديث لموقع «أساس») تزامُن الأمرين. أدرك الأميركيون أنهم حلّوا في ورطة وأنهم أخطأوا في تقدير الحسابات حين أوكلوا الأمر لأدواتهم في الداخل تنفيذ كل ما يتطلّب لإتمام عملية الحصار، وتصرفوا على قاعدة أن أحداً لن يُقدم على كسره.

خلط كلام السيد نصرالله كل الأوراق. استنفر «جنود» السفيرة الأميركية، من سياسيين وإعلاميين وناشطين وثوار، وتجمّعوا في حلقة ذهبت لأبعد من مجرّد التزوير بأن «حزب الله يعيد المازوت المهرب إلى سوريا»، والتهديد «بالعقوبات التي ستتعرض لها الدولة اللبنانية في حال إدخال الباخرة وتفريغ المازوت»، إلى حدّ التحريض عليها وعلى حزب الله الذي «يأخذ لبنان إلى الحرب، ويكرس مبدأ تغييب الدولة وضرب المؤسسات».

وبينما ينصبّ الحديث اليوم عن المسار الذي ستتخذه الباخرة، والمكان الذي سترسو فيه، والإجراءات اللوجستية التي ستُتخذ لتفريغ المازوت، ووسط كل البلبلة الحاصلة يتصرّف لبنان الرسمي «كشاهد ما شفش حاجة»، وهو ما ينطبق تماماً على الدولة التي تقف عاجزة أمام الذين يسعون لضرب منظومة الأمن المجتمعي، وتمتنع عن اتخاذ أي قرار بحقهم.

صحيح أن لا معلومة مؤكدة بشأن الباخرة سوى أنها في طريقها إلى شواطئ المتوسط، ذلك أن الإفصاح عن كل الخطوات اللاحقة سيعلنها السيد نصرالله أو ستصدر ببيان رسمي عن حزب الله، إلا أن ذلك لا يمنع السؤال عن موقف الدولة اللبنانية الرسمي التي على ما يبدو أنها - رغم عملية التصفية التي يتعرّض لها اللبنانيون - لا تزال تتصرّف لبنان الرسمي «كشاهد ما شفش حاجة»، وهو ما ينطبق تماماً على الدولة التي تقف عاجزة أمام الذين يسعون لضرب منظومة الأمن المجتمعي، وتمتنع عن اتخاذ أي قرار بحقهم.

صحيح أن لا معلومة مؤكدة بشأن الباخرة سوى أنها في طريقها إلى لبنان ليس سوى استكمال لسياسة الإهمال والتقصير في معالجة أزمة المحروقات، وتغطية على انصياعها للفيتو الأميركي وخوفها من العقوبات». وقالت المصادر أنه في الحالات الاستثنائية فإن «الأعمال التصرفية مجازة»، متسائلة «هل هناك أخطر من فقدان المحروقات وانقطاع الكهرباء عن المستشفيات وأفران الغاز وكل القطاعات الحيوية كي تتحرك الحكومة. فلماذا لا تبادر الدولة لملاقاة هذا الحل وتكون شريكة فيه»؟

وأضافت المصادر أن «عدم تحديد المكان الذي سترسو فيه البواخر حتى الآن، لا يمنع طرح الفرضيات والسؤال عن كيفية تعامل الدولة معها». فماذا إن وصلت الباخرة الأولى إلى قبالة الشواطئ اللبنانية؟ «هل ستتخبّط الدولة في حينها وتبدأ بتقاذف المسؤوليات»؟ ولماذا لا تبدأ منذ الآن بتحضير الإجراءات اللازمة التي تسمح بإدخال البواخر بشكل طبيعي ورسمي، بدلاً من تجاهل الموضوع والتسليم بفكرة أنها ستحط على الشاطئ السوري مثلاً، علماً أن هذا الإجراء سيوفّر - ولو بضعة أيام - وصول المحروقات، فيما القطاعات كلها تعيش في سباق مع الموت»؟

قصة «التخاذل» الرسمي اللبناني لم تنته بعد. إذ علمت «الأخبار» أن مسؤولين أميركيين ومن بينهم السفيرة لم يتوقفوا منذ الإعلان عن الباخرة الأولى «عن استصراح قوى سياسية لبنانية محسوبة على محورهم، وأخرى حيادية، بشأن المحروقات والباخرة، والخيارات المتاحة لعرقلتها في حال وصولها إلى الشاطئ اللبناني». وهذا الأمر، أصاب القوى القريبة من الجو الأميركي بالخيبة مما اعتبرته دليلاً على «عدم وجود قرار بضرب البواخر أو إعاقة مسارها في البحر الأحمر أو قناة السويس»، ودليل آخر على «التخبط الأميركي في مواجهة هذا التطور». كما اعتبرت أن الأميركيين «تلقوا صفعتين. الأولى هي إثبات حزب الله بأنه قوة ردع وحماية للبنان وأنه قادر ومتمكن من كسر الحصار. والثانية هي دفع حزب الله الأميركيين إلى أن يكسروا بأنفسهم الحصار ليس عن لبنان وحسب، وإنما عن سوريا أيضاً، ولو جزئياً».

أمر التعامل مع الباخرة وإيجاد الصيغة القانونية لإدخالها كأي باخرة محروقات أخرى». في الأحوال الطبيعية، فإن الأصول الإدارية، تقول المصادر تسير من خلال «إعلام وزارة الطاقة إدارة المرفأ بوصول الباخرة، ويتم إدخالها وتفريغها بحضور ممثل عن الوزارة والشركات التي لها حصة فيها، وبإشراف من الجمارك والأمن العام والسلطات المعنية، وطبعاً يكون هناك توقيع لوزارة الأشغال المسؤولة عن المنشآت».

لكن أمام هذا الظرف، من الواضح أن الدولة تريد أن تقف على الحياد في ما يتعلق بالباخرة، والردّ الأول جاءَ من وزير الطاقة ريمون غجر الذي نُقل عنه بأننا «حتى الآن، لم أتسلم أي طلب إذن لدخول النفط الإيراني، والسيد حسن نصر الله كان دقيقاً في كلامه عندما قال إن الباخرة توجهت من إيران إلى مياه البحر

> **مصادر وزارية: لم نبحث أمر الباخرة الإيرانية بعد!**

المتوسط ولم يقل المياه الإقليمية للبنان». ولفت إلى أن «لا دور للدولة بكل مؤسساتها في استيراد النفط الإيراني، ولم يُطلب منا شيء، ولم نقم بأي خطوة يمكن أن تعرضنا للعقوبات». وتلحق بغجر مصادر وزارية تتذرع بأن «ليس معلوماً بعد ما إذا كانت الباخرة ستحطّ على الشاطئ اللبناني، ولذا هي لم تبحث بهذا الأمر بعد»!

أمس أعلن السيد نصرالله عن أن «السفينة الثانية المحملة بالمحروقات ستُبحر من إيران خلال أيام». انطلاقاً من هنا، علّقت أوساط سياسية بارزة على تعامل الدولة مع هذا الأمر بأنها «تتخلّى عن مسؤولياتها، وأن الادعاء بأن لا جهة تقدمت بطلب رسمي إليها في شأن إدخالها إلى لبنان ليس سوى استكمال لسياسة الإهمال والتقصير في معالجة أزمة المحروقات، وتغطية على انصياعها للفيتو الأميركي وخوفها من العقوبات». وقالت المصادر أنه في الحالات الاستثنائية فإن «الأعمال التصرفية مجازة»، متسائلة «هل هناك أخطر من فقدان المحروقات وانقطاع الكهرباء عن المستشفيات وأفران الغاز وكل القطاعات الحيوية كي تتحرك الحكومة. فلماذا لا تبادر الدولة لملاقاة هذا الحل وتكون شريكة فيه»؟

وأضافت المصادر أن «عدم تحديد المكان الذي سترسو فيه البواخر حتى الآن، لا يمنع طرح الفرضيات والسؤال عن كيفية تعامل الدولة معها». فماذا إن وصلت الباخرة الأولى إلى قبالة الشواطئ اللبنانية؟ «هل ستتخبّط الدولة في حينها وتبدأ بتقاذف المسؤوليات»؟ ولماذا لا تبدأ منذ الآن بتحضير الإجراءات اللازمة التي تسمح بإدخال البواخر بشكل طبيعي ورسمي، بدلاً من تجاهل الموضوع والتسليم بفكرة أنها ستحط على الشاطئ السوري مثلاً، علماً أن هذا الإجراء سيوفّر - ولو بضعة أيام - وصول المحروقات، فيما القطاعات كلها تعيش في سباق مع الموت»؟

قصة «التخاذل» الرسمي اللبناني لم تنته بعد. إذ علمت «الأخبار» أن مسؤولين أميركيين ومن بينهم السفيرة لم يتوقفوا منذ الإعلان عن الباخرة الأولى «عن استصراح قوى سياسية لبنانية محسوبة على محورهم، وأخرى حيادية، بشأن المحروقات والباخرة، والخيارات المتاحة لعرقلتها في حال وصولها إلى الشاطئ اللبناني». وهذا الأمر، أصاب القوى القريبة من الجو الأميركي بالخيبة مما اعتبرته دليلاً على «عدم وجود قرار بضرب البواخر أو إعاقة مسارها في البحر الأحمر أو قناة السويس»، ودليل آخر على «التخبط الأميركي في مواجهة هذا التطور». كما اعتبرت أن الأميركيين «تلقوا صفعتين. الأولى هي إثبات حزب الله بأنه قوة ردع وحماية للبنان وأنه قادر ومتمكن من كسر الحصار. والثانية هي دفع حزب الله الأميركيين إلى أن يكسروا بأنفسهم الحصار ليس عن لبنان وحسب، وإنما عن سوريا أيضاً، ولو جزئياً».

تقرير

حصص المزارعين البقاعيين من المازوت وُزّعت أم سُرقت؟

رامح حمية

أطاحت أزمة انقطاع المازوت آمال المزارعين البقاعيين في جني أي أرباح من مواسمهم. ليجد هؤلاء أنفسهم أمام خيارات صعبة، تبدأ بالتخلي عن مساحات كبيرة من حقولهم، في محاولة لتقليص خسائرهم، وتصل إلى إتلاف حقول بأكملها بهدف الهروب من التكاليف الإضافية وانهيار الأسعار في السوق لعدم توفر النقل للمحاصيل. مطلع الأسبوع الماضي، أعلم الاتحاد العام للنقابات الزراعية مزارعي البقاعين الأوسط والشمالي أنه «بعد جهد وسعي مع السرايا الحكومية، تم الحصول على 100 ألف ليتر من مادة المازوت من الشركات المستودرة مباشرة وعلى تسعيرة جدول تركيب أسعار المحروقات (3900 ليرة) وسيتمّ توزيع 400 ليتر من المازوت على كل مزارع في المنطقة». ويؤكد عدد كبير من المزارعين أنهم تبلّغوا من مسؤول العلاقات العامة في الاتحاد العام علي شومان، عبر «الواتساب»، بأن الكمية وصلت إلى محطة الهراوي في زحلة، وأن على كل مزارع إحضار بطاقة هويته الاثنين الفائت لتسلّم حصته ودفع قيمتها بحسب تسعيرة الدولة. «لكنه عاد ليل الأحد ـ الاثنين ليبلغنا بأنه ما حدا بتعذب ويروح لأنه سلّم المازوت لمزارعين، وبعد جدال عن كيفية توزيعها، قال: إذا بدكم مازوت انزلوا ع الطريق وشلّحوا أصحاب الصهاريج كما يجري في كل المناطق»، بحسب ما أكد لـ«الأخبار» ديبو مشيك، مشيراً إلى أن شومان «انسحب من مجموعة المزارعين على واتساب ولم يعد يردّ على هاتفه، بعد ما نيّمنا ع حرير وحتى اليوم لم أستلم شيئاً مع إني شفت المازوت عم يتوزع على أقرب المقربين منه».

شومان أكد لـ«الأخبار» أنه تسلّم فعلاً المازوت من «الشركات المستودرة مباشرة بأمر من القصر الحكومي وبحسب سعر جدول تركيب الأسعار»، موضحاً أن الكمية نقصت 25 ألف ليتر بعدما استولى عليها «ثوار عكار»، وقد «تسلّمنا فعلياً 75 ألف ليتر وزّع 50 ألفاً منها على المزارعين من البقاع الغربي حتى الهرمل من محطة توتال في زحلة لصاحبها شوقي المعلوف، و25 ألف ليتر سُلّمت لمزارعين في القبيات ـ عكار من محطة IPT لصاحبها إيلي حاتمي». وأكّد أن هناك «إيصالات بأسماء من وُزّعت عليهم الحصص من مزارعي المنطقة الممتدة من البقاعين الغربي والأوسط، وصولاً حتى الهرمل... أما من يدّعون أن لهم حصصاً وأنهم مزارعون فليصطدموا بالمازوت من أصحاب الصهاريج على الطرقات أو ليتابعوا تحركات الجيش ومصادرته لمخازن المازوت كما فعل أحد كبار المزارعين في رياق»!

تقرير

لا سنة دراسية بلا تمويل!

هل تحمل خطة وزير التربية للعام الدراسي المنوي إطلاقه نهاية أيلول، حلولاً للهواجس التي سمعها من مكونات الأسرة التربوية لجهة تعذر بدء سنة جديدة من دون دعم المعلمين والأهالي؟ هذا الدعم تشترطه المدارس الخاصة للانطلاق في تعليم حضوري بالكامل فيما ترفض المدارس الرسمية فتح ابوابها ما لم يجر تحسين للرواتب

فاتن الحاج

«لن يكون بمقدور أي من مكونات الأسرة التربوية بدء عام دراسي جديد بلا تمويل التعليم»، هذا ما أبلغه ممثلو المعلمين وأهالي الطلاب وإدارات المدارس الخاصة لوزير التربية طارق المجذوب الذي يعلن، اليوم، خطة العودة إلى الصفوف، القطاع الخاص، بمؤسساته ومعلميه ولجان الأهل فيه، بدا مصراً على التعليم الحضوري بالكامل شرط إيجاد حلول للمعوقات لا سيما كلفة التنقل وثمن المحروقات، مطالباً بدعم الدولة والجهات المانحة للمعلمين والأهالي «المتعثرين». في التعليم الرسمي، لا تراجع، بحسب ممثلي الروابط، عن قرار عدم البدء بالعام الدراسي، بما في ذلك الأعمال الإدارية، قبل تحسين رواتب المعلمين. وقد رفض هؤلاء عرض الوزير تسيير تسجيل الطلاب بالحد الأدنى لمعرفة الأعداد والبناء على داتا معينة من أجل طلب مساعدة الدول المانحة، «باعتبار أن التسجيل مرتبط بالعام الدراسي المقبل، ولا يمكننا كسر القرار النقابي، والعودة إلى المدارس تحتاج إلى جمعيات عمومية للمعلمين»، على ما قال رئيس رابطة المعلمين الرسميين حسين جواد. الوزير أبلغ الروابط بأن لديه خطة (أ) للتعليم الحضوري ويعطيها الأولوية، وخطة (ب) للتعليم عن بعد، «فكان جوابنا أننا لسنا ضد فتح المدارس إذا تأمنت المقومات: الاستشفاء وتحسين الرواتب». جواد أشار إلى «أننا طالبنا بإعطاء سلف على غلاء المعيشة توازي قيمة غلاء المعيشة، وإذا كان لا بد للجهات المانحة أن تدعم الكادرات التعليمية فيفترض أن يكون ذلك بالفريش دولار، كإعطاء 200 دولار للأستاذ ما قد يخفف شيئاً من معاناته».

المعاناة نفسها دفعت المعلمين للعزوف عن المشاركة في المدرسة الصيفية المستحدثة هذا العام، إذ لم تشارك سوى 22 ثانوية رسمية، أي 10 في المئة من الثانويات الرسمية في لبنان، و210 مدارس من أصل نحو 1000 مدرسة متوسطة وابتدائية، أي بنسبة لا تتجاوز 22 في المئة. جواد علّق بأن المدرسة الصيفية كانت اختيارية ولم يكن على المعلمين أن ينتظروا الرابطة ليقرروا المشاركة من عدمها، في حين أن القرار بالنسبة إلى العام الدراسي هو «أننا لن نفتح الصفوف إذا لم تتحقق مطالبنا».

رابطة أساتذة التعليم الثانوي أبلغت هي الأخرى المجذوب بأن الأساتذة لن يستطيعوا العودة برواتبهم الهزيلة، والمديرين ليسوا قادرين على فتح ثانوياتهم من دون راتب مصحح وطباعة واستشفاء وبدل نقل يوازي ارتفاع أسعار المحروقات، وهي تعطي هذه المطالب أولوية على المطلب التربوي والمناهج، بحسب ما قال لـ «الأخبار» عضو الرابطة حيدر خليفة. الأستاذ في التعليم الثانوي الرسمي طوني القارح قال إن «المطلوب منا في كل مرة تمرير الاستحقاقات التربوية، باللحم الحي، تماماً كما حصل مع التعليم عن بعد، وإنجاز شهادة الثانوية العامة من دون أن يلتفت أي من المسؤولين إلى مشاكلنا وتحدياتنا وكيف تمر علينا الأيام بالرواتب المدوزن على الـ1500. إنها المطحنة التي في كل استحقاق تلعب في ضمير المعلم وقيمه، وتبتزّه حتى تمرر استحقاقاتها ثم تلوذ بالصمت والعمى وتعود من جديد وتعزف نشيد الواجب الوطني لنعود وننتحر من جديد».

في المقابل، وضعت المدارس الخاصة تصوراً لبكون التعليم حضورياً بالكامل، إذ «لا يمكن تربوياً أن يبقى الطلاب خارج مدارسهم للسنة الثالثة على التوالي، فمعالجة الفاقد التعليمي، أي الكفايات غير المكتسبة في العام الدراسي الماضي تحتاج إلى تعويض بالتواصل المباشر»، كما قال لـ «الأخبار» منسق اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة الأمين العام للمدارس الكاثوليكية الأب يوسف نصر. «لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق من دون تذليل الصعوبات المتعلقة بالنقل والبنزين والمازوت والكهرباء والإنترنت وكلفة طباعة الكتاب المدرسي بالنظر إلى أن سعر الورق والحبر بالدولار».

هل فرضتم زيادات جديدة على الأقساط وهل أجرى الاتحاد دراسة حول نسبة هذه الزيادات؟ نصر أشار إلى أنه «ليست لدينا أرقام نهائية، والزيادة على الأقساط لا تزال قيد الدراسة وما يصلح الحديث عنه اليوم لا يصلح بعد شهر أي مع انطلاقة العام الدراسي، بالنظر إلى التذبذب في سعر صرف الليرة مقابل الدولار وتغير الأسعار بشكل دائم». وبحسب نصر، «تدرك إدارات المدارس عجز الأهل عن دفع الزيادات، لذا نطلب من الدولة تغطيتها، عبر دعم المعلمين إما من خزينتها أو من الجهات المانحة أو من الدول الصديقة أو من صندوق النقد الدولي».

> **الوزير طلب تمرير التسجيل في التعليم الرسمي لطلب مساعدة الدول المانحة**

وعن اقتراح لجان الأهل اعتماد سياسة التقشف في المدارس لا سيما لجهة تعليق بنود في الموازنة مثل الاستهلاكات والتجديد والتطوير وتعويض صاحب الرخصة وإدراج بعض الإيرادات في الموازنة مثل النقل والدكان والزي المدرسي والمساعدات والهبات، رأى نصر أن ترشيد الإنفاق «سياسة حكيمة ويجب اتباعها لكنها ليست الحل الجذري للأزمة».

نقابة المعلمين في المدارس الخاصة تتطلع إلى أن تحمل خطة الوزير حلولاً تمكن المعلمين من الحضور إلى صفوفهم، والدعم يمكن أن يأتي من الدولة والجهات المانحة والمؤسسات التربوية نفسها، إذ لا يزال قسم كبير من إدارات المدارس الخاصة يرفض تطبيق مندرجات قانون سلسلة الرتب والرواتب ويحرم الأساتذة من حقهم بالدرجات الست الاستثنائية.

«فتح المدارس حتمي»، هذا ما أكده لوزير التربية اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة، وقد وضع تصوراً لجهة التركيز على الشفافية المالية في إعداد الموازنات باعتبار أن الجهات المانحة، وبحسب تقارير أعدتها في هذا الخصوص، لن تدفع قرشاً واحداً إذا لم يعتمد مبدأ المحاسبة والتدقيق، كذلك فإن لجان الأهل لن تقبل بزيادات على الأقساط غير مبررة قانوناً.

وفي تصوره، طالب الاتحاد، بحسب رئيسته لمى الزين الطويل، بضرورة العمل بسياسة تعاضدية وروح تعاونية بين جميع المكونات، إذ يمكن أن تأتي الحلول من إدارات المدارس نفسها مثل تعليق العمل ببعض بنود الموازنة، أو اقتصار أعمال الصيانة على الأمور الطارئة، وفتح باب التبرعات وإيراد هذه المساعدات في الموازنة، وإنشاء صندوق دعم في الوزارة لمساعدة الأهالي المتعثرين يمول من نسبة بسيطة من مجموع إيرادات المدارس المقتدرة (3 في المئة)، فيما تقدم المدارس المتعثرة قيودها للوزارة، إضافة إلى دعم الدولة للنقل المدرسي.

جريح 4 آب «تحدّى» ذاكرته... ونجح

زينب حمّود

أصرّ الطالب في الاجتماع والاقتصاد، محمد إسماعيل، على أن يخوض تحدّي الامتحانات الرسمية رغم إصابته البالغة من جراء انفجار مرفأ بيروت، وفقدان ذاكرته القريبة وانقطاعه عن الدراسة. نجح محمد بدرجة جيد بعد رحلة طويلة من الآلام الجسدية والنفسية والعوائق في الدراسة، ولا سيما في الحفظ. «كافحت ولم أستسلم»، يقول من نجا من الموت بأعجوبة.

نجاحه كان أشبه بمعجزة لعائلته. تعود والدته، غادة إسماعيل، بالذاكرة إلى الرابع من آب من العام الماضي عندما وقع الانفجار وضرب باب البيت رأس محمد فـ«شقه وكسر عظمة منه». لدى الوصول إلى المستشفى، كان قلبه قد توقف، وبعد صدمات كهربائية عاد إلى الحياة ليغرق في غيبوبة لأربعة أيام، خضع خلالها لثلاث عمليات في جمجمة رأسه وفكه ويده التي تضررت أصابعها. غادر محمد المستشفى ليصطدم بواقع مؤلم: فقدان الذاكرة القريبة، «حاولت أن ألتحق بالمدرسة، لكنني لم أتحمل أن أجلس بين رفاقي وأنسى كل شيء يشرحه الأساتذة، فازدادت صحتي النفسية سوءاً حتى فقدت الأمل من متابعة دراستي وبالحياة كلها، وما عدت أخرج من المنزل إلا لمتابعة جلسات العلاج الفيزيائي».

في منتصف الفصل الدراسي الثاني، قرر محمد أن يحاول الالتحاق بالعام الدراسي من جديد. وساعده في التعويض عما فاته من الدروس أساتذته في ثانوية بيروت العربية التابعة لمؤسسات المعهد العربي، ولا سيما أستاذ الرياضيات باسل ياسين وأستاذ الاقتصاد طارق إبراهيم. أما كيف تمكّن من الحفظ؟ يجيب: «حالفني الحظ وفتحوا لنا مجالاً لاختيار المواد فاخترت المواد التي تحتاج إلى تحليل أكثر من الحفظ، وتجنبت اختيار مواد التاريخ والجغرافيا والتربية، أما في باقي المواد فحاولت ربط كل جملة أدرسها بحياتي اليومية وبما أمارسه في العادة لتعلق في ذهني». في قاعة الامتحان «تحدّى» محمد ذاكرته، وخصوصاً في مواد الفلسفة والاقتصاد والاجتماع، ونجح في التحدّي الذي «لن يتوقف عند هذا الحدّ». إذ يحضّر لدراسة علوم الكومبيوتر، وتسجّل في جامعة بيروت العربية ليباشر سنته الجامعية الأولى من دون تأجيل.

على الغلاف بلا حسيب أو رقيب، تغزو السوق اللبناني عشرات الأصناف الغذائية خصوصاً من دون إخضاعها لفحوصات تثبت جودتها وصلاحيتها للاستهلاك البشري. المعيار الوحيد في الشراء هو القدرة على دفع السّعر، بغضّ النّظر عن النّوعية والجودة

عشرات الأصناف تغزو الأسواق بلا حسيب أو رقيب
سلّم على سلامة الغذاء!

رحيل دندش

مع انهيار الاقتصاد غزت السوق اللبناني آلاف العلامات التجارية الغذائية، محليّة ومستوردة، مما يقع في متناول غالبيّة اللبنانيين الذين خسرت رواتبهم نحو 90 في المئة من قدرتها الشرائية. أصناف جديدة يصعب حصرها حلّت مكان كثير من الـ«براندات» والعلامات التجارية التي باتت أسعارها خياليّة، إن توافرت، وتشمل الحبوب والمعلبات والزيوت والحليب والألبان والأجبان وغيرها من الأغذية ومواد التنظيف، إضافة إلى ازدهار سوق «الفلت» والشراء بـ«الوقية» و«الكيلو»، من دون معرفة مصدر الصنف وصلاحيته وجودته. اعتماد الأصناف الجديدة، وبعضها بأسماء تحاكي «ماركات» معروفة، يعتمد بالدرجة الأولى، في ظل الغياب التام للدولة وأجهزتها الرقابيّة، على تبادل آراء الزبائن وتجربتهم مع منتج ما، فيما يبقى المعيار الأساس في الشراء هو القدرة على دفع السّعر، بغضّ النّظر عن النّوعية والجودة. علماً أن ثمة أصنافاً غذائية كثيرة في المحلات التجارية، كالألبان مثلاً، بلا ملصقات تحدّد المصدر وتاريخ الصنع.

(مروان طحطح ـ أرشيف)

رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية في لبنان هاني بحصلي أكّد لـ«الأخبار» أنّ ما بات يدخل من مواد غذائية إلى لبنان «ليس نخباً أول أو ثانياً كما كنا نستورد قبل الانهيار، بل من درجة ثالثة ورابعة، لكنها جيّدة ومعتمدة في بلادها»، لافتاً إلى أن «أغلب المواد صارت تستورد من تركيا ومصر، وثمة أصناف - وإن بشكل أقل - من صناعة سورية».

«جيدة أو سيئة، توصيفات لا معنى لها. ما يحكم صلاحيّة منتج للاستهلاك هو التحاليل التي تجريها المختبرات الصناعية بشكل دوري ومنتظم للبضائع الواردة على الحدود البرية أو البحرية أو المطار»، وهو ما يشكك الباحث المتخصص في الهندسة الجرثومية والسموم الفطرية والزراعية في جامعة القديس يوسف أندريه خوري بحدوثه، ولأن «أحداً لا يضمن سلامة ونوعية ما يدخل البلد، لذلك فإننا نخاطر بما نأكله». وهو ما تجلّى أخيراً في ارتفاع أعداد مرضى التسمم الغذائي، الأمر الذي عُزي إلى البضائع التالفة التي يغيّر بعض التجار تاريخ صلاحيتها، أو بسبب فساد الأغذية لعدم توفر التيار الكهربائي. لكن، بحسب خوري، ثمة أيضاً «كثير من المنتجات الغذائية الجديدة لا يتم فحصها وقد تكون لها آثار سلبية فورية أو لاحقة».

رسمياً، المدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة محمد أبو حيدر أكد أن «مديرية حماية المستهلك إلى جانب الجهات المعنية مع وزارات الصحة والزراعة والداخلية، تُخضع المنتجات المستوردة للفحوص المخبرية لتحديد ما هو صالح للاستهلاك وما لا يطابق المواصفات. وفي ما يتعلق بالمنتجات المحلية، فقد «وجّهت الوزارة كتاباً لنقابة أصحاب السوبرماركت لتزويدها بمعلومات حول مختلف السلع المنتجة محلياً والتي تُعرض لأول مرة في الأسواق ليتسنّى فحصها قبل عرضها للبيع».

أما على الأرض، فإن سلامة الغذاء في لبنان ليست مشكلة جديدة وقد شهدت فضائح تتعلق بانتهاك معايير الصحة والسلامة والنظافة وعدم الامتثال لمعايير الجودة. ولطالما افتقر هذا القطاع، حتى في «أيام الخير»، إلى المساءلة والمتابعة الجديّة ما خلا «غزوات» إعلامية في غياب أي استراتيجية لمراقبة السوق. وبحسب خوري، «ستبقى المشكلة قائمة طالما أن أكثر من مؤسسة رسمية تضع يدها على موضوع سلامة الغذاء. إذ إن هناك جهات رسمية متعددة (وزارات الزراعة، الاقتصاد، الصناعة، السياحة، الصحة، الجمارك اللبنانية، المجلس الوطني للبحوث العلمية...) جميعها تقول إنها معنية بسلامة الغذاء، فضلاً عن هيئات غذائية (هيئة السكر، هيئة القمح، هيئة الألبان والأجبان...) تدّعي أيضاً أنها معنية بالأمر. علماً أن 80 إلى 90 في المئة من أعضاء هذه الهيئات تجّار، والتاجر لن يضع مواصفات تضرّ بمصلحته، ويخفف من التحاليل الغذائية إلى أقصى حدّ ممكن»، ناهيك عن «تضارب المصالح عندما تكون كل جهة تابعة لفريق سياسي». لذلك، «لا حل لمسألة سلامة الغذاء إلا عبر تفعيل الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء التي صدر قانون بإنشائها عام 2015 وعُيّن مدير عام لها عام 2017، لكن حتى اليوم لم يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة لتبدأ الهيئة عملها». ولأن الهيئة «ضابطة عدلية تقوم بالفحوصات المخبرية وبجولات رقابية وتنظم محاضر ضبط وتخشم بالشمع الأحمر كل مؤسسة تخالف سلامة الغذاء، لذلك هناك ضرورة بأن تكون الهيئة الوطنية الوحيدة المسؤولة عن هذا الملف اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، خصوصاً متى ما علمنا أن تجاوزات سلامة الغذاء كانت تتراوح بين 30 و70 في المئة قبل الانهيار الاقتصادي. ولذا أن نتخيّل الوضع اليوم».

> تخضع الأغذية للفحص الجرثومي لكن ثمة إغفالاً للتلوث الكيميائي الأخطر بكثير

ثمة إغفالاً للتلوث الكيميائي في الأغذية وهو أخطر بكثير. السموم الفطرية، والمضافات الغذائية، والمبيدات الحشرية، والمعادن الثقيلة، والملوثات الصناعية، والملونات... كلّها يتم إغفالها رغم أنها أخطر. وهنا الخطورة في ما يغزو السوق اليوم. إذ نستهلك موادّ تراكم من خلالها عبر السنوات مواد كيميائية تؤدي إلى أمراض سرطانية وقلبية ودماغية». وبلفت إلى أن المنتجات الغذائية «تخضع عادة للفحص الجرثومي فقط الذي يؤدي في أقصى الحالات إلى حالات إسهال وقيء، فيما التسمم الكيميائي الذي يتراكمه الإنسان يؤدي إلى الموت». ووفق خوري، «يوم كان الدولار بسعر صرف 1500 ليرة لم تكن تُجرى التحاليل الكيميائية اللازمة للأغذية لأن كلفتها أعلى بكثير من التحاليل الجرثومية. اليوم الوضع أصعب وإجراء هذه التحاليل يحتاج إلى مواد كيميائية وبيولوجية مستوردة بالعملة الصعبة. لذلك، أتحدّى أي جهة تتحدث عن إجراء مثل هذه التحاليل وهل لديها الجرأة لوضع علامة الجودة على المنتجات أو ما يضمن أنها لا تحتوي على كيميائيات وآمنة للاستهلاك؟»، مشيراً إلى أن هذه الفحوصات تُجرى فقط للبضائع المعدّة للتصدير.

أبو حيدر، من جهته، يؤكد أن الفحوصات تجري على نفقة المصنع أو صاحب السوبرماركت، لا سيما لدى عرضها لأول مرة في الأسواق، مشيراً إلى «العقبة المعروفة وهي ضعف إمكانية الوزارة في الوصول إلى كافة نقاط البيع. إذ لدينا 70 مراقباً في مقابل 22 ألف محل سمانة»، مشدداً على دور البلديات «وصلاحيتها الرقابية الأوسع وقدرتها على تشميع المتاجر المخالفة».

«الرك» على البلدي

في بلدٍ طبيعي، يُفترض أن تُخضع الجهات المعنيّة كل المواد التي تدخل السوق للفحص، بما فيها التي كانت موجودة قبل الأزمة والصناعات المحلية لمعرفة ما إذا كانت لا تزال تحتفظ بالجودة نفسها. ولكن، لأننا في بلدٍ غير طبيعي، ينصح الباحث المتخصص في الهندسة الجرثومية والسموم الفطرية والزراعية أندريه خوري بـ«الرك» على الطعام البلدي والتقليدي، لتجنّب السموم الجرثومية والكيميائية. ويلفت إلى أن «علينا اليوم أن ننسى اللحومات الصناعية كالمرتديلا والجمبون وغيرهما، وعدم الإكثار من المواد التي تحتاج إلى التبريد ليتسنى لنا أن نزمع مرحليّاً من عملية التسمم نتيجة غياب الكهرباء، لأنه في كل 20 دقيقة في غياب التبريد يتضاعف عدد البكتيريا الموجودة على أي مادة غذائية».

تقرير

«ناسا» تسعى وراء «نيزك» الهرمل!

رامح حمية

ضجت وسائل التواصل الاجتماعي في الأيام الأخيرة بخبر «نيزك الهرمل» وتواصل وكالة الفضاء الأميركية «ناسا» مع بلدية المدينة في شأن «نيزك ضرب الهرمل قبل 4 آلاف سنة وخلّف حفرة ضخمة» وأن «سعر الغرام الواحد من بقايا النيزك يتخطى الـ 8000 دولار».

بلدية الهرمل لم تعلّق على الأمر، وسط معلومات عن مؤتمر صحافي لرئيسها صبحي صقر اليوم لتوضيح الملابسات. وزاد الأمور غموضاً فيما قالت مصادر بلدية إنه «قبل نحو عام تقريباً، تلقّت بلدية الهرمل اتصالاً من وكالة الفضاء الأميركية في شأن حفرة ضخمة في عقار ضمن منطقة الهرمل العقارية، وإن خبيراً روسياً زار العقار 2604 برفقة أعضاء من البلدية وكشف على الحفرة الموجودة فعلاً»، من دون أن توضح المصادر الصلة بين وكالة الفضاء الأميركية والخبير الروسي المزعوم! وأوضحت أن العقار تعود ملكيته في الأساس إلى آل عواد الذين باعوه لكميل نديم مراد من الشمال اللبناني.

بلدية الهرمل، وإزاء عدم تحديد محل إقامة صاحب العقار وعدم القدرة على التواصل معه، نشرت إعلاناً في الجريدة الرسمية بتاريخ 2021/5/7 أعلنت فيه عن «حاجتها للقيام بأعمال للصالح العام وبصورة العجلة على العقار 2604 من منطقة الكون الهرمل العقارية لمالكه كميل نديم مراد المجهول محل الإقامة العنوان والطلب منه التواصل على أرقام محددة»، مع ملاحظة أن «الأعمال لا تنتقص ولا تقتطع من قيمة ومساحة الأرض ولا تغير معالمها».

الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور معين حمزة أكد لـ«الأخبار» أنه «تارة يجري الحديث عن نيزك وتارة عن يورانيوم كما يجري التداول في الأسعار كما لو كانت سوق خردة»، مشدداً على أنه «لا يمكن الركون إلى تلك المعلومات، خصوصاً أن لا أساس علمياً لها، سواء لجهة وجود نيزك، وكل الصور التي تم تداولها غير صحيحة، أو لجهة اتصال وكالة ناسا التي يستحيل أن تتواصل بمثل هذه الطريقة خارج الأطر الرسمية». ولفت إلى «أن الأمر يتطلب توضيحاً ودقة في المعطيات، وبموجب ذلك نتحرك كمركز الاستشعار عن بعد مع الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني لتحديد إحداثيات العقار بشكل دقيق والتواصل مع وكالة الفضاء الأميركية للحصول على صورة للإحداثيات قبل عشر سنوات ومراقبة المتغيرات، وما إذا كانت هناك ظاهرة طبيعية، إضافة إلى أخذ عينات وإجراء فحوصات عليها ومنها فحص الكربون 14 الذي يحدد ما إذا كان عمر الحجر 4 آلاف سنة أو مليون سنة».

كما أكد محافظ بعلبك الهرمل بشير خضر أن تواصل وكالة الفضاء الأميركية «يحصل مع وزارة الدفاع أو الطاقة»، مشيراً إلى أن وكيل مراد زاره مطلع هذا الشهر وطلب منه إيقاف بلدية الهرمل عن الأعمال التي تقوم بها في عقار موكله «لأنها أعمال حفر غير قانونية على عقار مساحته مليون و700 ألف متر وتشكل انتهاكاً للملكية موكله الخاصة وأن ردهم اقتصر على أن وكالة ناسا اتصلت بهم وأن نيزكا سقط في عقار موكلي قبل 4 آلاف سنة وأن هناك مواد مشعة في العقار». وإزاء ذلك وجه خضر كتاباً خطياً إلى قائمقام الهرمل وبلدية الهرمل منذ أسبوعين وسيجري اليوم اتصالاته «للحصول على رد واضح عما يجري، خصوصاً أن المعلومات متضاربة والمقاربة كلها خاطئة، ولا بد من توضيحات للملابسات ما يجري».

Cumberland
INSURANCE & REINSURANCE COMPANY S.A.L.

الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 31/12/2020

الموجودات	ليرة لبنانية (آلاف) السنة الحالية	السنة السابقة
اصول غير مادية	**26,306**	**37,639**
التوظيفات	**42,012,938**	**41,596,870**
أراضي و عقارات	24,912,228	21,867,898
شركات تابعة و شقيقة		
قروض على البوالص		
قروض أخرى		
إستثمارات في الأدوات المالية ذات المردود الثابت		
إستثمارات في الأدوات المالية ذات المردود المتغير (أسهم و مشاركات)		16,500
صناديق إستثمار		
إيداعات موقوفة تحت إتفاقيات إعادة التأمين		
النقد وما شابهه	15,361,408	17,984,867
الحسابات المجمدة والودائع لأجل (أكثر من 3 أشهر)	**1,738,961**	**1,726,206**
الودائع لأجل (أكثر من 3 أشهر)		
حسابات مجمدة لقاء كفالات لوزارة الإقتصاد و التجارة	1,240,700	1,235,700
حسابات مجمدة لصالح جهات أخرى	498,261	490,506
إيرادات مستحقة على التوظيفات	341	1,400
التوظيفات المرتبطة بعقود وحدات الإستثمار		
توظيفات عقارية		
إستثمارات في الأدوات المالية ذات المردود الثابت		
إستثمارات في الأدوات المالية ذات المردود المتغير (أسهم و مشاركات)		
صناديق إستثمار		
نقد وتوظيفات مشابهة		
حصة معيدي الضمان من الاحتياطيات الفنية (حياة)		
حصة معيدي الضمان من إحتياطيات الأقساط		
حصة معيدي الضمان من إحتياطيات الحوادث		
حصة معيدي الضمان من الاحتياطي الحسابي		
حصة معيدي الضمان من الاحتياطيات الفنية (غير الحياة)	**16,406,394**	**18,678,303**
حصة معيدي الضمان من إحتياطيات الأقساط	8,117,834	9,119,651
حصة معيدي الضمان من إحتياطيات الحوادث	8,238,419	9,423,398
حصة معيدي الضمان من إحتياطي العجز في الاقساط	50,141	135,253
ذمم مدينة عائدة لعمليات الضمان	**6,396,384**	**12,592,943**
أقساط مستحقة على العمليات المباشرة	588,787	777,026
ذمم مدينة على وسطاء الضمان	5,807,597	11,815,917
حسابات شركات الضمان المدينة		
ذمم مدينة عائدة لعمليات إعادة الضمان	**372,649**	**722,850**
مبالغ برسم الاسترداد من معيدي الضمان		
عمولات وبدلات من معيدي الضمان		
ذمم مدينة أخرى عائدة لعمليات إعادة الضمان	372,649	722,850
موجودات أخرى	**203,844**	**348,971**
أراضي و عقارات غير معدة للإستثمار		
الأصول الثابتة التشغيلية	140,357	185,267
أصول أخرى	63,487	163,704
ذمم مدينة أخرى	**579,035**	**1,007,070**
ذمم المستخدمين	25,045	50,272
ضرائب و رسوم برسم الاسترداد		
الذمم المدينة من الأطراف المقربة	390,260	730,153
حسابات مدينة أخرى	163,730	226,645
حسابات المساهمين		
حسابات التسوية	**4,346,681**	**4,221,401**
تكاليف نفقات البوالص مؤجلة	4,271,087	4,139,695
أقساط مكتسبة قيد الإصدار		
أعباء دفوعة مسبقاً	75,594	81,706
حسابات التسوية المختلفة	-	-
إجمالي الموجودات	**70,344,230**	**79,206,047**

المطلوبات والرساميل الخاصة	ليرة لبنانية (آلاف) السنة الحالية	السنة السابقة
الرساميل الخاصة	**13,131,239**	**15,901,232**
رأس المال المدفوع	15,075,010	15,075,010
رأس المال المكتتب	15,075,010	15,075,010
يطرح : رأس المال غير المدفوع		
الاحتياطي القانوني	622,088	619,523
الاحتياطيات العامة		
نتائج سابقة مدورة	204,134	181,050
نتيجة السنة الحالية	(2,769,994)	25,650
الاحتياطيات الأخرى	-	-
إحتياطي تقييم الأدوات المالية ذات المردود الثابت		
إحتياطي تقييم الأدوات المالية ذات المردود المتغير (أسهم و مشاركات)		
إحتياطي تقييم صناديق الإستثمار		
إحتياطي إعادة تضمين الأصول الثابتة		
إحتياطيات أخرى		
ديون غير ذات أولوية	**2,369,644**	**3,493,910**
ديون ثانوية		
حسابات المساهمين	2,369,644	3,493,910
الاحتياطي الفني لفرع الحياة		
الاحتياطي الحسابي		
إحتياطي الأقساط غير المكتسبة		
إحتياطي الحوادث تحت التسوية		
إحتياطي الحوادث الواقعة و غير المصرح عنها - IBNR		
إحتياطي مصاريف إدارة الحوادث		
إحتياطي أتعاب أرباح حاملي البوالص		
إحتياطيات فنية أخرى		
الاحتياطي الفني لعقود الضمان المرتبطة بوحدات الإستثمار		
إحتياطي حوادث تحت التسوية		
الاحتياطي الحسابي		
إحتياطيات فنية إضافية	**33,996,037**	**34,215,312**
الاحتياطي الفني لغير فرع الحياة	20,274,797	19,588,034
إحتياطي الأقساط غير المكتسبة	10,540,158	11,426,536
إحتياطي المطالبات تحت التسوية	432,151	269,813
إحتياطي المطالبات الواقعة و غير المصرح عنها - IBNR	342,449	417,721
إحتياطي مصاريف إدارة المطالبات		
إحتياطي أتعاب أرباح حاملي البوالص	136,191	285,523
إحتياطي العجز في الأقساط	2,270,291	2,227,685
إحتياطيات الوفاء المطالبات الواقعة والمصرح عنها لكن غير المرصودة بشكل كاف -IBNER		
إحتياطيات فنية أخرى	**446,218**	**345,222**
مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء		
إيداعات موقوفة تحت إتفاقيات إعادة التأمين	-	-
ذمم دائنة عائدة لعمليات الضمان		
ذمم دائنة عن العمليات المباشرة		
ذمم دائنة عن العمليات الغير المباشرة	-	-
حسابات شركات التأمين الدائنة	-	-
ذمم دائنة عائدة لعمليات إعادة التأمين	**15,182,967**	**21,177,073**
عمولات إعادة التأمين غير المحققة		
ديون	**214,709**	**582,212**
أموال مستدانة		
ديون مصرفية	214,709	582,212
ديون أخرى		
مطلوبات أخرى	**4,812,599**	**3,275,406**
ذمم المستخدمين		
ضرائب و رسوم متوجبة	4,632,990	2,981,411
الذمم الدائنة للأطراف مقربة	95	83
ذمم دائنة أخرى	179,513	293,911
حسابات التسوية	**190,819**	**215,681**
الإيرادات غير المكتسبة		
المصاريف المستحقة و غير المدفوعة	190,819	215,681
حسابات التسوية الأخرى		
إجمالي المطلوبات والرساميل الخاصة	**70,344,230**	**79,206,047**

رئيس مجلس الادارة
رزق الطوان الخوري

إعضاء مجلس الادارة
الياس الطوان الخوري
ذي اوك هولدنغ

مفوض المراقبة
UHY Andy Bryan

ستستغني إدارة لابورتا عن فكرة صناعة المجد وتفكّر باستراتيجية لتذويب الديون (أ ف ب)

لا ليغا

الأرقام تكشف المستور برشلونة مهدّدٌ بالانهيار

ليونيل ميسي هو الأوّل لكنّه قد لا يكون الأخير. برشلونة نحو خسارة المزيد من النجوم بسبب ديون وصلت إلى 1.6 مليار دولار ستجبره على اتّخاذ إجراءات تقشّفية استثنائية وغير مسبوقة. الكلّ تحدّث عن عنوان المشكلة وعن أبرز رواسبها المتمثّلة برحيل ميسي عن النادي الكتالوني. لكن كيف وصل أكثر ناد تحقيقاً للأرباح في العالم إلى هذه الحالة، وما هي الأسباب التي أودت به إلى هذا المصير ووضعته تحت ثقل دينٍ مخيف؟

شربل كريم

فاز برشلونة بأولى مبارياته في الموسم الجديد للدوري الإسباني لكرة القدم على حساب ريال سوسييداد الأسبوع الماضي، لكن المباراة لم تمرّ بهدوء وسلام. الجماهير على الرئيس جوان لابورتا متّهمة إياه بعدم القيام بمجهود كافٍ لإبقاء النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي في النادي. هذه الهجمة أجبرت الرئيس العائد إلى منصبه على الخروج علناً لتصويب الأمور من خلال الكشف عن الحجم المخيف للديون التي يرزح النادي تحت ثقلها، فكشف عن رقم وصل إلى 1,35 مليار يورو (1,6 مليون دولار)، واصفاً الوضع بالمأسوي، خصوصاً أن النادي هذا الموسم مدعوّ لدفع رواتب تقدّر بقيمة 617 مليون يورو.

وكلمة مأساة هي أقلّ ما يُقال عن حالة برشلونة الحالية، فالرقم المذكور مرعب فعلاً بالنسبة إلى نادٍ بحجم «البرسا» الذي اعتاد على استقطاب أفضل نجوم العالم عبر تاريخه، لكنه لن يستطيع القيام بهذا الأمر بعد الآن، والدليل أنه أبرم صفقات مجانية هذا الصيف، لا بل إنه يبدو مُجبراً الآن على الاستغناء عن أكبر عدد ممكن من اللاعبين المهمّين أصحاب الرواتب العالية لكي ينجو من الإفلاس.

وهذه الحالة بات الجميع يعلم بها، لكن قلّة تعرف كيف وصلت الأمور إلى هذه المرحلة الصعبة، ولو أن أصابع الاتّهام توجّه أوّلاً وأخيراً إلى الإدارة السابقة برئاسة جوسيب ماريا بارتوميو التي كشف التدقيق المالي عن تخطّيها أصول الصرف في النادي على مختلف المستويات لدرجةٍ أن أحد كشافي النادي في أميركا الجنوبية تقاضى مبلغاً ضخماً بلغ 8 ملايين يورو لقاء مهمّته!

خسائر هالية بالجملة

رقمٌ قياسيّ بلا شك بالنسبة إلى كشّاف، لكن أرقام الرواتب أيضاً بلغت أرقاماً غير مسبوقة، بحيث تخطّت نسبتها 103 في المئة من عائدات النادي الذي بلغت خسائره أخيراً 481 مليون يورو (567 مليون دولار)، ما جعل من الصعب عليه اقتحام سوق الانتقالات بالطريقة الطبيعيّة أو مفاوضة لاعبين أصحاب أسماء كبيرة للانضمام إليه بفعل معرفته مسبقاً بأنهم سيطلبون رواتب لا يمكن تأمينها.

هذه الأزمة التي قيل إنها ستكبر لو أن النادي مدّد عقد ميسي بشكل كان سيُغرقه بالديون لمدة 40 أو 50 سنة مقبلة، كان أساسها أصلاً الرواتب التي تشكّل قيمتها 390 مليون يورو (460 مليون دولار) من حجم الديون، بينما هناك ديون للمصارف وصلت إلى 670 مليون يورو (790 مليون دولار)، أخرها كان اقتراض 525 مليون يورو لمدة 15 سنة من مصرف «غولدمان ساش» الشهر الماضي بفائدة تبلغ 3 في المئة. كما تُضاف 40 مليون يورو (47 مليون دولار) خسائر جرّاء إلغاء الاشتراكات الموسمية، وقد ترافقت مع خسائر أخرى بلغت 91 مليون يورو (107 ملايين دولار) جراء ارتدادات تفشّي وباء «كورونا»، وارتفعت إلى 203 ملايين يورو إذا ما احتسبنا لعب المباريات من دون جماهير وإغلاق النادي وملعبه ومتحفه أمام السياح القادمين من مختلف أقطار العالم طوال أشهر السنة.

كل هذا يُفضي إلى إعلان حالة طوارئ سريعة تتمحور حول تخفيض رواتب اللاعبين بمجموع يصل إلى 200 مليون يورو (235 مليون دولار)، وهي مسألة بدأت مع قبول جيرار بيكيه بهذه الخطوة لكي يتمّ السماح بتسجيل الوافدين الجدد إيريك غارسيا والهولندي مفيس ديباي والأرجنتيني سيرجيو أغويرو،

> **لن يكون برشلونة قادراً على ضمّ نجوم كبار لأعوام عدّة في ظل الديون التي وصلت إلى 1,6 مليار دولار**

بسبب وضع رابطة الدوري الإسباني سقفاً للرواتب لأندية الدرجتين الأولى والثانية في البلاد.

فعلاً لم يكن مستغرباً أن يضع لابورتا أكثر من مرّة يده على جبينه خلال إطلالته الأخيرة، وكأنه يعاني من الام كبيرة في الرأس، فهو ما إن جلس مستعرضاً الأرقام المتروكة على طاولته حتى أدرك أنه أمام مهمة صعبة جداً، خصوصاً في ظلّ ظروفٍ عالمية أصعب عرفتها كرة القدم عامة.

مهمةٌ سيكون لابورتا وإدارته مجبرين على التعامل معها بفكر رجال «البيزنس» لا بفكر كرويّ صرف لناحية السعي أولاً إلى حصد المجد، فالصفقات الفاشلة التي أبرمها «البرسا» سنة بعد أخرى رتّبت عليه ديوناً كبيرة، وزادها طبعاً منح هؤلاء القادمين مبالغ فاقت الـ100 مليون يورو، رواتب خيالية لم يكونوا ليحصلوا عليها في أنديةٍ ثريةٍ أخرى، أمثال الفرنسي عثمان ديمبيلي والبرازيلي كوتينيو اللذين يحاول عبثاً التخلّص منهما.

لذا لا يمكن لبرشلونة إلقاء اللوم على «كورونا» لتسبّبها بدينٍ فاق المليار يورو، فهذا النادي تصدّر «دوري الأرباح» لسنواتٍ عدة بعائدات تتخطّى الـ4 مليار يورو في السنة الواحدة، لكن فوضى الصرف أوصلته إلى حالةٍ يُرثى لها مع صفقاتٍ غير مبرّرة بحجمها، على غرار استقدام البرازيلي أرثر ميلو، ومن ثم بيعه إلى يوفنتوس الإيطالي ونقل البوسني ميراليم بيانيتش للحلول مكانه براتبٍ غير بسيط من دون الاستفادة منه، تماماً كما هي حال كوتينيو وديمبيلي الذي ينتهي عقده في الصيف المقبل، لكن «البلاوغرانا» تلقّى صفعة خلال سوق الانتقالات تمثّلت بإصابته وتالياً استحالة بيعه. كما أن التعاقد مع لاعبين مثل جونيور فيربو والفرنسي جان كلير تودیبو والبرتغالي ترينكاو لم يكن ضرورياً بل رتّب المزيد من الأعباء المالية، وأجبر النادي على التخلّي عن وجوه شابة مثل كارليس البينا الذي مع فيربو وتودیبو لم يجمعوا سويّاً أكثر من 28 مليون يورو عند الاستغناء عنهم، بينما اضطر برشلونة إلى دفع مبلغ لخوان ميرانذا لفسخ عقده قبل انتقالٍ الأخير إلى ريال بيتيس.

ميسي ضحية منطقية

ومع كلّ هذا الاستعراض للوضع العام الشائك أصبح برشلونة مجبراً على العمل وفق ميزانية تصل إلى 160 مليون يورو لا أكثر هذا الموسم أي ربع الميزانية التي صرفها في موسم 2019-2020 وبلغت 671 مليوناً.

والملافت أنه لا يمكن للنادي الكتالوني الهروب إلى الأمام بعد الآن، إذ إنّ رابطة «الليغا» فرضت على الأندية الـ42 في الدرجتين الأولى والثانية العمل ضمن ميزانية تلتقي مع عائدات النادي وخسائره واستثماراته وخطته المالية لتذويب ديونه في حال وُجدت، وهي غالباً حاضرة في معظم الأندية، إذ حتى بطل الدوري أتلتيكو مدريد مدين بـ432 مليون يورو. وتبدو الرابطة حازمة في هذه المسألة إلى أبعد الحدود لحماية الأندية و«الليغا» بدرجتيها، والدليل أنها لم تتردّد في دفع «البرسا» نحو الاستغناء عن أعظم لاعب في الدوري، ولو أن هذه الخطوة ستفقد البطولة جزءاً كبيراً من قيمتها الجماهيرية والتسويقية. رئيس الرابطة خافيير تيباس كان واضحاً حيال القوانين الموضوعة: «أيّ نادٍ يتخطّى سقف الرواتب عليه أن لا يتعاقد مع لاعب يفوق ما سيُنفقه عليه نسبة الـ25 في المئة من قيمة الموجودات في النادي، أي إذا باع برشلونة لاعباً بقيمة 100 مليون يورو لا يمكنه شراء آخر أو دفع راتب لآخر بقيمة تتخطّى الـ25 مليون يورو». لهذا السبب فُتح باب الرحيل أمام ميسي الذي كان يكلّف النادي القسم الأكبر من الرواتب التي تصدّر لائحتها عام 2020 بقيمة إجمالية وصلت إلى 443 مليون يورو أي أكثر بـ 42 مليون يورو من مانشستر سيتي الإنكليزي المعروف عنه دفعه رواتب عالية لاستقطاب النجوم إليه.

نجومٌ لن نرى مثلهم في برشلونة في الأعوام القريبة المقبلة، خصوصاً أن النادي الذي تقلّص المبلغ الذي يحصل عليه من الراعي الرئيس «راكوتن» من 55 مليون يورو إلى 30 مليوناً، لم يتمكّن من الفوز بلقب دوري أبطال أوروبا طوال ست سنوات رغم صرفه 960 مليون يورو في سوق الانتقالات أي أكثر بـ202 مليون من تلشسي الذي يعدّ أكثر الأندية الإنكليزية صرفاً في «الميركاتو»، أو يوفنتوس الذي صرف 159 مليون يورو في رقم هو الأعلى في إيطاليا.

أما الحلول فهي تأخذ اتّجاهات مختلفة، بدأها برشلونة بالسير على خطى ريال مدريد الذي كما غريمه استغنى عن أفضل لاعب لديه أي البرتغالي كريستيانو رونالدو للتخلّص من راتبه، ومن ثمّ لم يقتصر السوق بصفقات تفوق قدرته مانحاً الفرصة لوجوم شابة أو أخرى استعدادها من الإعارة، وهو ما سيفعله «البرسا» تباعاً، إذ لا كبير بعد اليوم في تشكيلته فالكلّ قد تنمّ التضحية بهم لخلاص النادي وإبعاد شبح الإفلاس والانهيار عنه.

الكرة اللبنانية

رجال لبنان إلى الإمارات وسيّداته إلى مصر

غادرت بعثة منتخب لبنان الأول إلى الإمارات للانخراط في معسكر جديد يستمر حتى موعد مباراته مع نظيره الإماراتي الخميس 2 أيلول المقبل في مستهلّ الدور الحاسم من التصفيات الآسيوية لكأس العالم "قطر 2022". ويأتي المعسكر الإماراتي بعدما شكّل معسكر انطاليا المرحلة الأولى من برنامج الإعداد، حيث اختار الجهاز الفني بقيادة التشيكي إيفان هاشيك 22 لاعباً، هم: علي ضاهر، علي السبع، مصطفى مطر، هادي مرتضى، قاسم الزين، محمد الحايك، حسين مرتضى، عباس عاصي، نور منصور، محمد زين طحان، حسين زين، يوسف بركات، حسن سرور، وليد شور، زين فران، محمد حيدر، مهدي زين، حسن شعيتو (موني)، ماجد عثمان، هلال الحلوة، كريم درويش ومحمد قدوح.

ومن المقرر أن يلتحق بهم تباعاً تسعة محترفين في أندية خارجية، هم: جوان أومري، جورج وروبير ملكي، باسل جرادي، حسن سعد (سوني)، نادر مطر، ربيع عطايا، عمر شعبان (بوغيل) وهادي غندور.

وإضافة إلى هاشيك ومواطنه مساعده ميروسلاف جيركال، تضم البعثة فؤاد بلهوان مديراً للمنتخب، جمال طه ووسام خليل مدرّبين، وحيد فتال مدرّباً لحراس المرمى، يوسف محمد مستشاراً فنياً، جورج عساف معدّاً بدنياً، الدكتور محمد عبيد، إيلي متني وحسين مكي معالجين فيزيائيين، وديع عبد النور منسّقاً إعلامياً، وشفيق فارس مسؤولاً للتجهيزات.

وقبل لقائه نظيره الإماراتي على ستاد زعبيل التابع لنادي الوصل، سيخوض منتخب لبنان مباراة ودية مع فريق نادي الفجيرة مساء الجمعة 27 الجاري (الثامنة والنصف بتوقيت دبي) على ملعب شباب الأهلي.

من جهتها، غادرت بعثة منتخب لبنان للسيدات الى العاصمة المصرية القاهرة للمشاركة في بطولة كاس العرب التي تنطلق في 24 الحالي وتستمر لغاية 6 أيلول المقبل بمشاركة 7 منتخبات.

واختار المنتخب اللبناني بقيادة المدير الفني وائل غرز الدين الذي خاض سلسلة من التحضيرات المكثفة وتخلّلها معسكر تدريبي في بحمدون، قائمة تضم 22 لاعبة للمشاركة في كاس العرب: كريستي معلوف، نور نجيم، سميرة عوض، ميرا حطيط، ريا طالب، سينال بريش، لاميتا الديب، جوان بوميه، سينيتا صالحة، إسراء طفيلي، يارا بو رضا، رشا ياغي، كارلا عبد الخالق، ستيفاني القزي، إيفلينا حداد، حنين تميم، رنا المقداد، ديما الكستي، آية جمال الدين، نتالي مطر، وعد رعد وزهوة عرابي.

وضمّت بعثة المنتخب برئاسة عضو اللجنة التنفيذية في الاتحاد اللبناني لكرة القدم أسعد سبليني كلاً من: رنا نخلة (مديرة للمنتخب)، رانيا السمروط (مدربة مساعدة)، أشرف محجوب (مدرباً للحراس)، مريم مقدم (معالجة فيزيائية)، زينة بيروتي (مسؤولة للتجهيزات) وفاتن أبي فرج (منسقة إعلامية). وكانت قرعة البطولة، التي تقام جميع مبارياتها على ملعب الشرطة بالقاهرة، قد أسفرت عن وقوع لبنان الى جانب مصر وتونس والسودان في المجموعة الأولى، بينما جاءت منتخبات الأردن والجزائر وفلسطين في المجموعة الثانية.

> **يفتتح منتخب السيدات مشواره أمام نظيره التونسي في 24 آب**

ويفتتح المنتخب اللبناني مشواره أمام نظيره التونسي عند العاشرة مساء 24 آب بتوقيت بيروت، ويلتقي نظيره المصري يوم 27 آب في التوقيت عينه.

وتبدأ الجولة الثالثة والأخيرة من الدور الأول يوم 30 آب، حيث يلتقي لبنان والسودان عند العاشرة مساءً.

ويتأهل أول وثاني كل مجموعة إلى الدور قبل النهائي، حيث يلتقي بطل المجموعة الأولى مع ثاني المجموعة الثانية يوم 3 أيلول، فيما يتواجه بطل الثانية وثاني الأولى يوم 4 الذي يليه، وبحيث يتأهل الفائزان من هاتين المباراتين إلى المباراة النهائية المقررة عند العاشرة مساء 6 أيلول.

ويقيم منتخب لبنان في فندق "نوفوتيل ـ المطار" الذي يبعد قرابة 30 دقيقة عن ملعب نادي الشرطة الذي ستقام عليه كل مباريات البطولة. وأجرى مساء أمس الحصة التدريبية الأولى على ستاد القاهرة الدولي.

استراحة

كلمات متقاطعة 3815

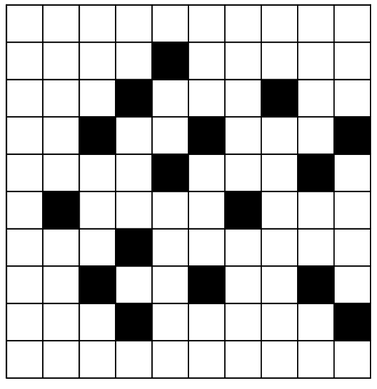

أفقيا

1- حديقة ملكية في لندن فيها زاوية المتحدثين بحيث يُلقي من يريد كلمة أو محاورة حول موضوع ما بكل حرية – 2- ضحّاك – حمّام بخاري – 3- للنداء – يُستخرج عادة من الحروب – أحجية – 4- هاج البركان – من الأزهار – للندبة – 5- مَكر وخداع – من الحيوانات – 6- يُستخرج من الشمندر – سار وفرح – 7- من أعمق وديان لبنان – بقرة وحشية – 8- منخفض بالأجنبية – مقياس أرضي – حرف نصب – 9- من كبار فرسان شارلمان في القرن الثامن – مضغ الطعام – 10- ولاية أميركية

عمودياً

1- والدي – يروي الزرع – 2- التنفس من جرّاء التعب – سكن بعد هياج بلغة العامة – جرذ بالأجنبية – 3- للإستفهام – حصن يوناني – 4- عائلة رسّام فرنسي راحل – جزيرة أندونيسية – 5- فولاذ – إمارة عربية – للتأفف – 6- حيّة زعم العرب أنها تطير – عائلة سياسي سوري راحل قاد الثورة ضد الفرنسيين بعد معركة ميسلون – 7- سنوّر – يكذب بالأجنبية – 8- في الطليعة – رمي الحجارة – حرف جر – 9- عاصمة بورما السابقة – مذنّب مشهور ظهر مؤخراً عام 1986 – 10- إسم تُعرف به الدار البيضاء في المغرب

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مايكل انجلو – 2- يوناني – فول – 3- رب – نانسي – 4- ينبره – يد – 5- اغريبا – 6- ميس – رياحين – 7- منيّة – تهبّ – 8- اش – إد – رجال – 9- رفاق – ديانا – 10- سيرة الحب

عمودياً

1- ميريام فارس – 2- اوبنغي – شُفي – 3- بن – يرسم – أر – 4- كابري – ناقة – 5- لن – هيربد – 6- أين – آية – دلّ – 7- أزّ – ريح – 8- جفن – إحتجاب – 9- لوسي – يُهان – 10- وليد جنبلاط

sudoku 3815

		5	6					8
4		1	8	2				3
		8	9					7
	3			7	9		8	
	2						1	
	4		2	5			6	
6					3	4		
7				6	1	8		2
9					2	5		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3814

4	7	9	5	2	8	6	3	1
1	5	6	3	7	4	9	8	2
3	2	8	9	1	6	5	4	7
2	6	4	8	9	1	7	5	3
8	1	5	7	6	3	2	9	4
9	3	7	4	5	2	8	1	6
6	8	2	1	3	9	4	7	5
5	4	3	6	8	7	1	2	9
7	9	1	2	4	5	3	6	8

مشاهير 3815

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب وروائي فرنسي (1802-1870) عُرف بقصصه التاريخية المليئة بالإثارة والمغامرة. من أشهر الكتّاب الفرنسيين في العالم

1+2+6+9+6=11+10=2 = مجلس النواب الروسي ■ 8+7+4+6+5 = مدينة ألمانية ■ 2+3=2 = خاصتك

حل الشبكة الماضية: **ناي البرغوثي**

إعداد
نعوم مسعود

فلسطين

تصعيد إسرائيلي مضبوط: المقاومة تتوعّد العدوّ بالمزيد

على رغم مسارعة العدو الإسرائيلي إلى الردّ على استهداف أحد فنّاصيه، لا يبدو الاحتلال في وارد التصعيد مع قطاع غزة، نظراً إلى جملة عوامل، يأتي في مُقدّمها معادلة الردع التي فرضتها معركة «سيف القدس» الأخيرة، فضلاً عن رغبة رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، في إصرار زيارته المرتقبة لواشنطن، باقلّ الاضرار الممكنة. ويبدو ايضا ان الوقت الذي منحته فصائل المقاومة للاحتلال بدا ينفد، إذ توعّدت بتصعيد عملياتها مالم تبدأ إسرائيل في إجراءات المنحة القطرية خلال الأسبوع الحالي

غزة - **رجب المدهون**

بعد يوم حافل بالأحداث في قطاع غزة، أعقب مهرجاناً شعبياً واشتباكات على السياج الحدودي نتج عنها إصابة قنّاص إسرائيلي برصاصة في الرأس، سارع الاحتلال إلى الردّ عليها، عاد الهدوء إلى القطاع، بعد تدخّل الوسطاء لمنع تدهور الأوضاع. وبحسب مصدر في المقاومة، تحدّث إلى «الأخبار»، فقد جرت اتصالات مكثّفة، خلال اليومين الماضيين، بين المقاومة الفلسطينية والوسيط المصري، لمنع تدهور الأوضاع في القطاع، في وقت أبلغت فيه حركة «حماس» المصريين بأنها ستستمرّ في إقامة الفعاليات

> **أبلغت الفصائل الفلسطينية المصريين بأن عملية إطلاق النار على الجندي الإسرائيلي، جرت بشكل فردي**

الشعبية، إلى حين تراجع الاحتلال عن كامل خطواته تجاه القطاع. وبالتوازي مع ذلك، أبلغت الفصائل الفلسطينية، الوسطاء، أن عملية إطلاق النار على الجندي الإسرائيلي، جرت بشكل فردي ولم يكن مخطّطاً لها، إذ جاءت ردّاً على عمليات القنص التي استهدفت المواطنين الفلسطينيين المشاركين في مهرجان أقيم إحياءً لذكرى إحراق المسجد الأقصى. وفي الوقت ذاته، أكدت الفصائل الفلسطينية أنها لن تمنح الاحتلال مزيداً من الوقت، داعية إلى ضرورة البدء في إجراءات المنحة القطرية خلال الأسبوع الحالي، بالإضافة إلى السماح بإدخال مواد البناء بشكل كامل لمصلحة مشاريع الإعمار، وبما يلبّي حاجة المواطنين. وأبلغت الفصائل الفلسطينية، الوسيط المصري، بأنها لا تشعر بالرضى عن فتح المعابر جزئياً، وإدخال كميات محدودة من البضائع إلى قطاع غزة، مؤكدة أن المطلوب هو توسيع العمل في المعابر ليعود الحال إلى ما كان عليه قبل انطلاق معركة «سيف القدس»، وداعيةً إلى عدم استخدام الحرب الاقتصادية كوسيلة للضغط على المقاومة في غزة. ومن ناحية أخرى، قالت الفصائل الفلسطينية، خلال مؤتمر صحافي عُقد في مخيّم ملكة شرق مدينة غزة (مكان إقامة مهرجان السبت)، إن فعالياتها الشعبية مستمرّة من دون تردّد أو تراجع «حتى يكفّ الاحتلال عن مدينة القدس، وحتى يكسر حصار غزة ويتحمّل مسؤولياته القانونية والإنسانية، ويتوقف عن عرقلة الإعمار وحرمان القطاع من الانفتاح على العالم».

وكان جيش الاحتلال الإسرائيلي، شنّ، أوّل من أمس، سلسلة غارات ليلية على مواقع تابعة للمقاومة الفلسطينية، ردّاً على عملية إطلاق النار على قنّاص إسرائيلي على حدود قطاع غزة، ما أدّى إلى إصابته إصابةً خطيرة في الرأس، بعد إطلاق أحد المتظاهرين النار عليه. وبخلاف التوقّعات، لم تُقدم دولة الاحتلال على تشديد الإجراءات تجاه القطاع كما كان يحدث في السابق، خشية أن يؤدّي ذلك إلى تصعيد الأوضاع واندلاع حرب جديدة قبل زيارة رئيس وزراء الاحتلال، نفتالي بينت، للولايات المتحدة نهاية الأسبوع الجاري. وفي الوقت الذي أثارت فيه عملية استهداف الجندي غضباً داخلياً ضدّ حكومة الاحتلال، قال رئيسها، بينت، في بداية جلسة مجلس الوزراء: «سوف نحاسب كل مَن يضرّ مقاتلينا ومواطني إسرائيل، الجيش والقيادة الجنوبية وفرقة غزة جاهزون لأيّ سيناريو».

وعلى هذه الخلفية، انتقد المحلّل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، يوسي يهوشع، المستوَيين الأمني والعسكري الإسرائيليَّين، إذ رأى أن دولة الاحتلال فشلت في قراءة توجّهات قائد حركة «حماس» في قطاع غزة، يحيى السنوار، بشكل صحيح، كما حدث في معركة «حارس الأسوار» الأخيرة في أيار الماضي، مشيراً إلى أن هذا الرأي ليس رأيه وحده، بل ينسحب أيضاً على كبار المسؤولين في المؤسّسة الأمنية. من جهته، ذهب المحلّل في موقع «والا» العبري، أمير بخبوط، أبعد من ذلك، إذ قال إن «حركة حماس ستفرض قريباً جدّاً الاكتفاء بالتسهيلات الجديدة، وستعيد إشعال المنطقة الحدودية بشكل تدريجي... لقد عجزت إسرائيل على فرض معادلة إعادة الأسرى والمفقودين، مقابل إعادة إعمار غزة. أسف لخيبة الأمل، ولكن لا تفتحوا الآمال حول الأموال القطرية».

أكدت الفصائل الفلسطينية أن فعالياتها الشعبية مستمرّة من دون تردّد أو تراجع (أ ف ب)

السلطة تكثّف حملة القمع في الضفّة

وسّعت السلطة الفلسطينية حملة الاعتقالات التي تستهدف ناشطين فلسطينيين في الضفة المحتلّة، لتشمل، هذه المرّة، القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي»، الشيخ خضر عدنان، الذي اعتُقل إلى جانب 21 ناشطاً آخر، قبل تنظيمهم وقفات للاحتجاج على اعتقال ناشطين آخرين. وفي هذا الوقت، واصل أهالي المعتقلين السياسيين الاعتصام أمام مركز للشرطة في مدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلّة، للمطالبة بالإفراج عن ذويهم، وسط دعوات إلى تنظيم مسيرة رافضة للقمع الذي تمارسه السلطة.

واعتقلت الأجهزة الأمنية 21 ناشطاً فلسطينياً في الضفة المحتلّة، من بينهم امرأتان، خلال محاولتهم تنظيم فعاليات مندّدة باغتيال الناشط الفلسطيني، نزار بنات، كما اعتدى العناصر الأمنيون على عدد منهم، وضربوهم، وسحلوهم في الشوارع. وخلال اعتصام عائلات المعتقلين الذين تمنعهم السلطة من زيارة أبنائهم أو معرفة مصيرهم ووضعهم الصحي، ومن أمام المحكمة في رام الله، اعتقلت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، أمس، الشيخ خضر عدنان، في خطوة دانتها الفصائل الفلسطينية، داعية إلى إطلاق سراحه وسراح المعتقلين بشكل عاجل. واعتبر الناطق الإعلامي باسم «الجهاد الإسلامي»، طارق سلمي، أنّ اعتقال القيادي عدنان «إمعان من السلطة في رام الله، اعتقلت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، أمس، الشيخ خضر عدنان، في خطوة دانتها الفصائل الفلسطينية، داعية إلى إطلاق سراحه وسراح المعتقلين بشكل عاجل. واعتبر الناطق الإعلامي باسم «الجهاد الإسلامي»، طارق سلمي، أنّ اعتقال القيادي عدنان «إمعان من السلطة في واجهزتها في الاعتداء على الحريات العامة والمساس بالرموز الوطنية»، ودان سياسة الاعتقالات وقمع الحريات العامة، ومطالباً بالإفراج الفوري عن كلّ المعتقلين، ووقف مسلسل القمع المخزي والتعدي الفاضح على الحريات العامة. وفي الإطار نفسه جاء ردّ حركة «حماس» التي دانت ما سمّته «السياسات المشينة للسلطة التي ترقى إلى منزلة خطيئة وطنية، وإساءة إلى مسيرة النضال الفلسطيني الطويلة»، مطالبةً إيّاها بإطلاق سراح المعتقلين فوراً، والعمل على محاسبة قَتَلة نزار بنات ومحاكمتهم، ووضع حدّ لكلّ المتلاعبين بالسلم المجتمعي والنسيج الوطني الفلسطيني.

وبموازاة ذلك، كشفت زوجة الأسير المحرّر، ماهر الأخرس، أن تهديدات عديدة تصل إلى زوجها، مفادها بأنه سيكون التالي بعد نزار بنات، مؤكدة أن زوجها ماهر بدأ إضراباً عن الطعام منذ لحظة اعتقاله على أيدي أجهزة أمن السلطة، مطالبة بمعرفة مصيره، ومحملةً الرئيس محمود عباس المسؤولية الكاملة عن حياته. وبرّرت السلطة الفلسطينية الاعتقالات، بحجّة أن «الحراكات للتجمّع والتجمهر تمّت دون أيّ تصريح وإذن رسميين»، مؤكدة أنه تم القبض على 24 شخصاً، وتوقيفهم وإحالتهم على النيابة العامة لاتّخاذ المقتضى القانوني وفقاً لأحكام المادة 12 من قانون الاجتماعات العامة لسنة 1998. بدورها، دانت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» حملة الاعتقالات الواسعة التي طاولت عدداً من المناضلين والأسرى المحرَّرين والناشطين المطالبين بمحاسبة قتلة الشهيد نزار بنات، داعيةً إلى الإفراج الفوري عن هؤلاء. واعتبرت أن «الاعتداء المتعمّد على العديد من الرموز الوطنية والأسرى المحررين يُمثّل إساءةً إلى القضية الوطنية ويُشكّل مراكمةً للتجاوزات الخارجة عن العرف الوطني»، مشيرةً إلى أن «قيادة السلطة والأجهزة الأمنية لم يستخلصوا العبر من خطورة هذه الاعتداءات على المواطنين، وتداعياتها الكارثية على العلاقات الوطنية والسلم الأهلي والنسيج المجتمعي، ما يدخل الحالة الوطنية برمّتها في أزمة أكثر تعقيداً».

(الأخبار)

اعتقلت أجهزة السلطة 21 ناشطاً فلسطينياً في الضفة المحتلة (أ ف ب)

لا تغيير في معادلة الردّ: «ماكان هو ماسيكون»

علي حيدر

قد يصحّ ما يردِّده جيش العدو عن أنه مستعدّ للعديد من السيناريوات العملياتية على الحدود مع قطاع غزة ومع لبنان وسوريا، لكن لم يكن يخطر في باله أن يتسلّل مقاوِم من القطاع إلى الجدار الفاصل، ويُدخِل مسدّساً في فتحة القنّاص ويطلق النار عليه. فهذا من الإبداعات التكتيكية التي لا تستطيع مخيّلة القادة العسكريين الإحاطة بها، أو ضبطها. أضف إلى ذلك، أن كلّ ما يصنعه عقل إنسان، يمكن لعقل إنسان آخر، أن يبتكر له حلولاً بمستوى أو بآخر. وما ينطبق على المستوى العسكري، ينطبق أيضاً على المستوى السياسي، الذي حاول، في الفترة الأخيرة، إشاعة مفهوم مفاده بأن ما كان إزاء القطاع، لن يكون لاحقاً، في إشارة إلى تغيير معادلة الردّ. إلّا أن معركة «سيف القدس» أثبتت ـ بالممارسة ـ أن ما كان قبلها، لن يكون بعدها، في أكثر من بعد استراتيجي.

لم يكن بإمكان قيادة العدو السياسية أيضاً تجاوُز حادثة استهداف القناص لأكثر من اعتبار ذاتي وموضوعي، ولم يكن بإمكانها أيضاً الذهاب بعيداً في الردّ العسكري واعتداءاتها. فَثَمّةَ العديد من الاعتداءات المضبوطة مقرونة بمخاوف ظهرت جلياً في مواقف نفتالي بينيت، الذي أعلن بعد تقدير وضع في فرقة غزة مع وزير الأمن بيني غانتس، ورئيس أركان الجيش أفيف كوخافي، عن أن «الجيش وقيادة المنطقة الجنوبية وفرقة غزة العسكرية، جاهزون لأيّ سيناريو».

تُجسِّد الخيارات والقيود الكامنة في الأداء العملاني لجيش العدو، المعضلة الكلاسيكية التي تواجهها إسرائيل في أكثر من ساحة، وتحديداً في مواجهة قطاع غزة. فقادة العدو يدركون أن الامتناع عن الردّ، أو الاكتفاء بالردّ الشكلي، يعني توجيه رسالة ضعف، فضلاً عن ذلك سيُقرأ على أنه مؤشر إلى تآكل الردع، في الوقت الذي يعملون فيه على محاولة تعزيزه، في أعقاب معركة «سيف القدس». وفي حال توجيه ردّ قاس، فإن ذلك سوف يؤدّي إلى ردّ صاروخي من القطاع باتّجاه المستوطنات الإسرائيلية، وصولاً إلى جولة قتالية جديدة عقيمة ستعيد إنتاج الوضع القائم من دون أيّ إنجازات نوعية. لذا، فإن المشكلة بالنسبة إلى بينيت، أن أيّ جولة عسكرية واسعة، ستقوّض صدقيته، بالمقارنة مع المزايدات التي كان يقوم بها في ظلّ حكومة بنيامين نتنياهو، وخاصّةً بعد أن يكتشف قيود القوّة، عندما يكون في موقع اتّخاذ القرار، وأنه ليس لدى إسرائيل حلول سحرية للتحدّي الذي تمثّله المقاومة في قطاع غزة. وسيجد نفسه مضطراً إلى التكيُّف مع أن «ما كان هو ما سيكون»، بخلاف ما قاله وزير الأمن الإسرائيلي، قبل أيّام، من أن «ما كان لن يكون».

مع ذلك، تحضر عدّة عوامل إضافية في حسابات قيادة العدو، تفرض على بينيت أن يكون أكثر انضباطاً، من ضمنها الحرص على عدم التأثير سلباً على الدور الذي تؤدّيه القاهرة منذ ما بعد معركة «سيف القدس»، في أكثر من عنوان وقضيّة. وأيضاً، يحرص بينيت على عدم التورُّط في مواجهة عسكرية مع قطاع غزة عشية توجّهه إلى واشنطن، يوم غدٍ الثلاثاء، حيث سيلتقي الرئيس الأميركي جو بايدن، الخميس المقبل. والأخير يتبنّى مقاربة مختلفة إزاء الوضع في فلسطين، عن سلفه دونالد ترامب. ومن ضمن الذين عبَّروا عن حضور هذا الاعتبار أيضاً، وزير الشتات الإسرائيلي، نحمان شاي، الذي توعّد بأن إسرائيل ستوجّه «ضربة شديدة» لقطاع غزة إثر المواجهات عند السياج الأمني المحيط بالقطاع، لكن ذلك لن يتم خلال زيارة بينيت، إلى الولايات المتحدة. ولفت شاي إلى أنه «لا يمكن استدراجنا إلى توقيتهم (الفصائل في القطاع)، وهم يُملون الوتيرة». ويرى رئيس الوزراء الإسرائيلي في اللقاء مع بايدن، مناسبة أيضاً لتعزيز مكانته

> **ليس لدى إسرائيل حلول سحرية للتحدّي الذي تمثّله المقاومة**

وإظهار نوع من الاحتضان الأميركي لحكومته، في مقابل التشكيك الذي يتعرّض له من قِبَل رئيس المعارضة، بنيامين نتنياهو. وهو بذلك، لا يريد لأيّ حدث أن يساهم في التشويش على الزيارة. كانت المُحدِّدات التي تحكم الأداء الإسرائيلي إزاء قطاع غزة ولا تزال، تفرض عليه أداءً أكثر انضباطاً، وإذا ما تدحرجت حادثة معيّنة إلى مواجهة عسكرية يحرص على أن لا تتحوّل إلى معركة شاملة، وإذا ما تدحرجت إلى السيناريو الذي لا يرغب فيه، يسعى إلى أن لا تكون مفتوحة زمنياً. وتدرك قيادة العدو أنها مضطرة إلى أن تأخذ في الحسبان العديد من العوامل المحلية الداخلية، وخيارات إسرائيل وكلفتها، وأولوياتها في مواجهة تهديدات أشدّ خطورة في الشمال والشرق، قبل أن تتّخذ أيّ قرار عدواني واسع ضدّ القطاع.

بالتوازي مع كل هذه العوامل، تبقى حكومة بينيت أسيرة شعارات عالية السقف، وعقدة إثبات كفاءتها وأهلّيتها للتصدّي للمخاطر، لكنّها مكبوحة أيضاً بقيود معادلات القوّة والسوابق التي حفرت في وعي مؤسّسات القرار السياسي والأمني.

اليمن

انتكاسات السعوديّة تتوالى:
قبائل المهرة تنتفض ضدّ الاحتلال

صنعاء - **رشيد الحداد**

فشلت الرياض وحكومة الرئيس اليمني المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، في وقْف التصعيد الشعبي الرافض للوجود السعودي - البريطاني في محافظة المهرة، شرق البلاد، إذ تمكّنت لجنة الاعتصام التي يقودها الشيخ علي سالم الحريزي، مساء الجمعة، من إطلاق أوّل تظاهرة غاضبة مناهضة لوجود القوات السعودية والبريطانية في مدينة الغيضة، عاصمة محافظة المهرة. وأثارت التظاهرة، التي شارك فيها الآلاف من أبناء قبائل المهرة، حالة ذعر في أوساط القوات السعودية المنتشرة في 53 معسكراً وثكنة عسكرية على امتداد المحافظة الحدودية مع سلطنة عُمان، كون معظم المشاركين فيها مسلّحين، ما دفع الرياض إلى المسارعة للاتصال بنائب هادي، الفريق علي محسن الأحمر، للإعراب عن قلقها إزاء اتّساع نطاق الغضب الشعبي، وفشل سياسة الاستقطاب والاختراق التي أوكلت إليه، لتهدئة الشارع واختراق قبائل المهرة، لشراء ولاءات العديد منها. وأفادت مصادر محلية في المهرة بأن «خطّة الاستقطاب التي تعتمدها السعودية، منذ ثلاث سنوات، عبر اللجوء إلى الإغراءات المالية، فشلت حتى الآن».

وكانت الرياض دفعت، الأسبوع الماضي، بسلطان المهرة السابق، عبد الله بن عيسى آل عفرار، الذي أعلن ولاءه، مطلع العام الجاري، لـ«التحالف» السعودي - الإماراتي، إلى إفشال التصعيد الشعبي، واتهم بن عفرار القبائل الرافضة للوجود الأجنبي، باختلاق الفوضى وإدخال المحافظة في دائرة العنف، قائلاً إن «القوات البريطانية قَدِمت إلى مطار الغيضة، الشهر الماضي، بطلب رسمي من قيادة دول التحالف». ووسط اتهامات لحكومة هادي بالتواطؤ مع السعودية في احتلال المهرة وإدخال قوات بريطانية إلى مناطقها، طالبت القبائل، السعودية وبريطانيا والولايات المتحدة، بسحب قواتها من المحافظة، وأعلنت رفضها المطلق لكلّ ذرائع الاحتلال السعودي، لاستهداف المهرة وتشويه سمعة أبنائها، مؤكدة، في بيان صادر عن تظاهرة الغيضة، رفضها الوجود الأجنبي في المحافظة، إلى درجة أنها أبدت استعدادها للقتال وإخراج تلك القوات الغازية بقوّة السلاح، في حال عدم الاستجابة لمطالبها. واتهم البيان ما وصفه بـ«الاحتلال السعودي - الإماراتي - البريطاني - الأميركي» بتبنّي وتغذية تنظيمي «القاعدة» و«داعش»، ودعْم التهريب وتمويل التخريب وتجنيد العملاء للنيل من المهرة، مشيراً إلى أن الرياض ولندن تتعمّدان الكذب وتؤلّفان الأباطيل في شأن مزاعم استهداف أبناء المهرة الملاحة الدولية في بحر العرب وخليج عُمان، بهدف تكريس الاحتلال واستغلال خيرات المحافظة والسيطرة على منافذها البرية والبحرية والجوية، ودعا أبناء المهرة، في البيان، المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن وكل أحرار العالم، إلى الضغط على الاحتلال السعودي لسحب قواته من جميع مناطقهم، مشدّدين على ضرورة الاصطفاف لإفشال مخطّط الاحتلال وأدواته التي تحاول جلْب الإرهابيين والمتشدّدين إلى المحافظة.

وجاءت التظاهرة الشعبية التي دعت إليها «لجنة الاعتصام السلمي لأبناء المهرة»، بعد أيّام من وصول قوات بريطانية مؤلفة من 40 جندياً إلى مطار الغيضة للمشاركة في ما قيل إنها «حماية السفن في بحر العرب إثر استهداف سفينة إسرائيلية بطائرة مسيَّرة أواخر الشهر الفائت، اتّهمت إيران وحركة أنصار الله بالوقوف وراءه»، وهو ما نفاه «البنتاغون» لاحقاً من جانبه، أشار رئيس وفد صنعاء المفاوض، محمد عبد السلام، إلى أن القوات البريطانية في المهرة وسقطرى «قوات احتلال، ومن حقّ الجيش اليمني استهدافها». وقال إن «وجود قوات بريطانية في المهرة ليس جديداً، والوجود الأجنبي مرفوض، ولهذا نحن نعتقد أيّ قوّة عسكرية، احتلال من حقّ الجمهورية اليمنية مواجهتهم». وتابع: «طالما هي في هذا الشكل، فهي غير شرعية وغير مقبولة ولا تستند إلى أيّ وقائع ولا قوانين لا دولية ولا محلية»، مؤكداً أن «الوجود البريطاني في المهرة له ارتباط بمصالح بريطانيا وأميركا وإسرائيل. وليس فقط في المهرة وأيضاً في سقطرى»، ولافتاً إلى أن «الوجود العسكري الأجنبي في اليمن مرفوض، سواء كان أميركياً، بريطانياً، سعودياً، إماراتياً، سودانياً» أو غيره.

اعتبر عبد السلام أن صمت حفّ الجيش اليمني استهداف القوات البريطانية في المهرة وسقطرى (أ ف ب)

تقرير على أهميّته، لا يكفي لقاء تركي - إماراتي واحد، مهما علا مستواه، لحلّ الكومة الهائلة من المشاكل بين البلدين، اللذين اتّبع كلّ منهما سياسة توسّع وقضم، تعاكس سياسة الآخر تماماً، ثم اكتشفا حاجةَ كلّ منهما إلى الآخر، للعودة عن تلك السياسات الفاشلة، وحماية نفسه، في ظلّ التغيّر الدراماتيكي المتمثّل بالانسحاب - الفضيحة لأميركا من أفغانستان

لقاء طحنون و«الخليفة» صفقة الخائبين

حسين إبراهيم

كمّ العداء بين نظامَي الإمارات وتركيا، يجعل من زيارة مستشار الأمن الوطني الإماراتي، طحنون بن زايد، لتركيا حدثاً غير عادي. ففي مثل حال البلدَين المذكورَين، لا مجاملات. وحدها صفقة، يمكن أن تبرّر هرولة طحنون إلى قصر «الخليفة»، ولقاءه رجب طيب إردوغان، عقب اصطدام السياسات العدائية الخائبة لأبو ظبي تجاه غالبية دول الشرق الأوسط، بحقائق جديدة، تتطلّب قفزاً سريعاً من موقع إلى آخر. وفي الوقت نفسه، تواجه السياسات التوسّعية التركية المكلفة والفاشلة هي الأخرى، مجموعة من الانتكاسات، من سوريا إلى ليبيا، معطوفةً على أزمة اقتصادية متصاعدة، ولّدت حاجة لدى أنقرة لإعادة حساباتها.

بين تركيا والإمارات، سلسلة طويلة من الحروب بالوكالة، العسكرية وغير العسكرية، التي بدأت مع الربيع العربي، حين شكّلت الأولى رافعة لحركة «الإخوان المسلمين»، في حين حاولت الثانية الوقوف سدّاً في وجههم. واستخدمت كل منهما ما تملك من إمكانات وأسلحة وارتباطات، في محاولةٍ لإلحاق هزيمة بالثانية. ولكن أيّ مقاربة للعلاقة التركية الإماراتية، لا تكون كاملة، إلّا إذا جرى إدراج العامل القطري في الحسبة. فلا يمكن التوصّل إلى صفقة كاملة تعيد تطبيع العلاقات بين أنقرة وأبو ظبي، من دون أن يطرأ تحسّن على العلاقات بين أبو ظبي والدوحة، نظراً إلى التحالف العميق بين تركيا وقطر، والذي يتعارض بشكل صارخ، مع الخصومة المستحكمة التي تكاد تشمل كل شيء، بين الدوحة وأبو ظبي. ولذلك، ليس من المنطقي القفز إلى استنتاجات في العلاقات التركية - الإماراتية، ما دام لا حراك حتى الآن بين قطر والإمارات. وربّما يطلب إردوغان من ابن زايد تحسين العلاقات مع قطر، كممرّ للتطبيع التركي - الإماراتي.

وإلى جانب العامل القطري، تأتي السعودية، التي كانت تتحالف معها الإمارات ضدّ تركيا، لكنّ التقارب التركي - الإماراتي يحصل حالياً على خلفية نزاع متصاعد بين محمد بن سلمان ومحمد بن زايد، عنوانه الافتراق بسبب فشل كل المشاريع التي قام عليها التحالف بين الرجلين، من اليمن إلى فلسطين، واتّهام ولي العهد السعودي، ضمناً، نظيره الإماراتي، بتوريطه في هذه المشاريع، ثم الخروج منها وتركه وحيداً، بمجرّد أن يلوح الفشل في الأفق. ولذا، يجد ابن زايد نفسه، مدفوعاً للارتماء في أحضان إردوغان. فلا يستطيع حاكم الإمارات مواجهة غضب جاره من دون أن يأمن جانب الخصوم الآخرين. وهذا أيضاً ما يدفعه إلى إرسال وفوده إلى طهران. قد يتوصّل ابن زايد وإردوغان إلى صفقة جزئية، تلبّي بعض حاجات كل منهما، إن لم يكن بالإمكان تلبيتها كلّها، بالنظر إلى التطوّرات الدراماتيكية التي شهدها الشرق الأوسط، والتي تكاد تحسم الوجهة التي ستسير فيها المنطقة في السنوات المقبلة.

الحديث يجري عن ضخّ استثمارات إماراتية في تركيا، تعويضاً عن «التأمر» على نظام إردوغان، ولقاءً المساعدة في تحييد ما تعتبره الإمارات، خطراً على نظامها من قِبَل «الإخوان المسلمين» التي يعتبرها حُكّام أبو ظبي أخطر تهديد لهم، وخاصة أن عدداً كبيراً من «إخوان» الإمارات، ينشطون من منفاهم في تركيا، حيث يحظون برعاية وحماية الدولة التي توفّر لهم منابر إعلامية. لكن الدافع الرئيس لزيارة طحنون، هو مشهد الانسحاب الأميركي الفوضوي من أفغانستان، الذي هيمن على تفكير حُكّام مشيخات وممالك الخليج الذين يتمتّعون بضمانات أميركية لأنظمتهم. هذا الانسحاب رنّ جرس إنذار لدى الإمارات التي أيقنت أن العلاقة بالأميركيين ليست ضمانة لأيّ نظام، عندما تتغيّر المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وكذلك أن إسرائيل لا تستطيع توفير الحماية لحُكّام الإمارات، بل إن العلاقات معها يصبح لها مفعول عكسي.

لم يكن تهاوي أفغانستان بيد «طالبان»، نقطة بداية التوتّر الإماراتي. فالاتجاه الأميركي لتسريع الانسحاب من الشرق الأوسط، اتّضح قبل ذلك، وتحديداً منذ تسلُّم إدارة جو بايدن السلطة. لكن المشاهد الواردة من أفغانستان، أكدت للإمارات، أنه عندما يحين وقت رحيل القوات الأميركية كلّياً من الخليج، فإن الولايات المتحدة لن تنظر إلى الوراء، وسيكون على مَن تعاملوا معها، التعلّق بأجنحة الطائرات وعجلاتها، إن لم يجدوا لهم مكاناً في داخلها. أما الحُكّام، فسيكون مصيرهم مثل مصير أشرف غني الذي لجأ مع أسرته إلى الإمارات، أو أولئك القادة العرب الذين لم يجد بعضهم مَن يستقبله في الغرب، على رغم الخدمات التي قدّموها له لسنوات طويلة. وتتزامن الانعطافة الإماراتية، مع تراجع ملحوظ لمشهد التطبيع مع

> **أيّ مقاربة للعلاقة التركية - الإماراتية، لا تكون كاملة، إلّا إذا جرى إدراج العامل القطري في الحسبة**

محمد بن سلمان، لانقلاب 15 تموز 2016.

وفي إطار ما جرى، حاولت صحيفة «جمهوريت» إلقاء بعض الضوء على أبعاد اللقاء، من خلال حوار أجرته مع السفير القطري السابق في أنقرة، مدحت رنده، الذي يرى أن تركيا تبحث، بعد وصول جو بايدن إلى الرئاسة، عن فتح صفحة جديدة مع الإمارات، وهو ما يُعدّ جزءاً من محاولة تحسين العلاقات مع كلّ من مصر والسعودية. وبحسب السفير القطري، فإنّ أبو ظبي كانت على الضفة المقابلة لتركيا في ما يخصّ التوترات في شرق المتوسط، ولكن أنقرة تعمل الآن على تغيير تموضع أبو ظبي قدر الإمكان. وإذ يتحدّث الأتراك عن إمكانية وضع خريطة طريق جديدة للعلاقات الثنائية، فإنّ ما يجري لا يعدو كونه خطوات أولى لترطيب العلاقات بينهما. وعادة ما يلتقي مستشار الأمن الوطني الإماراتي، نظيره في البلد الآخر، لكن طحنون التقى هذه المرّة رئيس الجمهورية، في القصر الرئاسي، وخرجت الصورة إلى العلن، في سابقة لم تعرفها تركيا، ما يشير إلى الأهمية التي توليها الأخيرة لتحسين العلاقات مع الإمارات. وعلى هذه الخلفية، يقول رنده: «بالتأكيد، إن استقبال شخص

تقتضي مصالح أنقرة الاستراتيجية أن يكون لها علاقات جيدة مع كلّ دول الخليج (الأناضول)

علاقات جيدة مع كل دول الخليج. وهنا، تكمن أهمية زيارة طحنون ولقائه الرئيس التركي، لكن بشرط أن يتبعها مزيد من الاتصالات الثنائية. وينهي رنده حواره مع الصحيفة، بالقول: «سنرى ما إذا كان ذلك سيحصل أم لا. توجد في

> **يكتسب اللقاء بين إردوغان وطحنون أهمية فائقة، لا سيما أن هناك مصالح كبيرة تجمع البلدين**

تركيا إرادة سياسية لذلك، والدليل استقبال رئيس الجمهورية نفسه لطحنون. وإذا كان لدى الإمارات الإرادة نفسها، فعليها القيام بخطوات مقابلة».

يكتسب اللقاء بين إردوغان وطحنون أهمية فائقة، لا سيما أن هناك مصالح كبيرة تجمع البلدين. ولكن قبل تطبيع العلاقات بينهما، عليهما أن يتجاوزا عدداً كبيراً من الملفات الشائكة. فتركيا دخلت في توتّرات كبيرة مع الإمارات ومصر في شرق المتوسط وفي ليبيا، بل قيل إن طائرات تابعة لأبو ظبي هي التي قصفت قاعدة الوطية الجوية قرب

أنقرة - أبو ظبي: الاستثمارات لا تبدّد الخلافات

محمد نور الدين

أثار اللقاء الذي جمع الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، يوم الأربعاء الماضي، بمستشار الأمن الوطني الإماراتي طحنون بن زايد انتباه الجميع. لكنّ التعتيم الذي رافق الاجتماع وعدم الكشف عمّا دار خلاله، باستثناء ما صرّح به إردوغان، يلقي المزيد من الغموض على طبيعته وما جرى تناوله من موضوعات، فضلاً عن النتائج التي انتهى إليها؛ إذ اقتصر بيان القصر الرئاسي على الإشارة إلى أن الرجلَين بحثا العلاقات الثنائية بين بلديهما. وعلى إثر اللقاء، كشف إردوغان بعض جوانبه في حوار أجراه مع إحدى قنوات التلفزيون المحلية، وركّز بداية على أن المحادثات التي عُقدت شملت بحث الاستثمارات الإماراتية في تركيا ومجالاتها، معترفاً بأنّ علاقات الدول «تعرف تقلّبات، وصعوداً وهبوطاً». وكشف أيضاً أن اجتماعات عُقدت، أخيراً، بين مسؤولي الاستخبارات في كلا البلدين، أوصلت العلاقات إلى «مرحلة معينة»، معرباً عن أمله في أن تُعقد، لاحقاً، لقاءات مع وليّ عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، بهدف «تبديد العديد من المشكلات في المنطقة، ولأننا نرى حلّ مشكلات المنطقة بالتعاون بين الأطراف المحوريّة». تصريحات إردوغان هذه، جاءت بعد سنوات طويلة من توتّر العلاقات بين البلدين، والذي تفاقم في أعقاب اتّهام تركيا للإمارات، وتحديداً ابن زايد بأنه الرأس المدبّر مع نظيره السعودي طرابلس، والحقت أضراراً جسيمة فيها، حيث كانت تتمركز طائرات وأنظمة دفاع جوي تركية. كما أن الإمارات شاركت، عبر طائراتها، في عدد كبير من المناورات مع اليونان ودول أخرى في شرق المتوسط. كذلك، فإن العلاقات الثنائية مثقلة بالملفات الشائكة، وعلى رأسها اتهام تركيا للإمارات بأنها ساندت ومولّت، مع السعودية، المحاولة الانقلابية في 15 تموز 2016 ضدّ رجب طيب إردوغان. واتّهمت أنقرة أبو ظبي بأنها تأوي عناصر تابعة للداعية فتح الله غولن، فضلاً عن اتهامها، أخيراً، باستضافة رجل المافيا، سادات بكر، الذي خرج، قبل أشهر، بمقاطع مصوّرة، يكشف فيها تورُّط مسؤولين في السلطة تابعين لحزب «العدالة والتنمية» بقضايا فساد، نالت نسبة مشاهدات قياسية، ووضعت السلطة في موقف حرج. يضاف إلى ما سبق، تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل، والذي انعكس انزعاجاً تركياً كبيراً، إلى درجة دفعت الأخيرة إلى التهديد بقطع العلاقات مع أبو ظبي.

لكن هناك سؤال يُطرح اليوم، ومفاده: هل يمكن اعتبار المبادرة الإماراتية تجاه تركيا وملاقاة تركيا لها على أعلى مستوى مؤشّراً قوياً إلى أن العلاقات الثنائية دخلت مرحلة جديدة عنوانها التحسُّن والتعاون في حلّ الملفات الخلافية، والتحضير لمرحلة جديدة من التحالفات الإقليمية تعيد خلط بعض الأوراق؟ أم أن التوقّعات الإيجابية مبالغ فيها، نظراً إلى حجم الخلافات القائمة بين البلدين؟

ليس لقاء إردوغان - طحنون بداية رحلة العودة عن العداء بين نظامَي البلدين، فهو يأتي بعد أشهر من المحادثات البعيدة عن الأضواء، بين جهازَي الاستخبارات، ولكنه أيضاً ليس تتويجاً لصفقة ناجزة تشمل كلّ شيء، وتبرّر لقاءً بين إردوغان ومحمد بن زايد. ومع ذلك، تحدّث الرئيس التركي عن لقاء قريب مع ولي عهد أبو ظبي، بما يوحي بتحقيق اختراق خلال زيارة طحنون.

كمّ المشكلات بين تركيا والإمارات، كبير جداً. كانت حكومة إردوغان تعتبر الإمارات «رأس الشرّ»، والعدوّ الرئيس لـ«الإخوان المسلمين» التي يقودها الرئيس التركي، ومصدر مشاريع كثيرة ضدّ تركيا، وأخطرها محاولة الانقلاب على الرئيس التركي في عام 2016. وإذا صحّت الاتهامات التركية في هذا الشأن، فمن الطبيعي أن يكون طحنون شخصيّاً معنيّاً بها. الاتهامات التركية شملت أيضاً دعم المقاتلين الأكراد ضدّ تركيا، وأحزاب المعارضة العلمانية التركية، بما يعني أن الرئيس التركي ينظر إلى قادة الدولة الخليجية بوصفهم تهديداً لأمن تركيا نفسه، وليس لنظامه فحسب. وثمة مسائل أخرى تمسّ إردوغان شخصياً، من قضية سادات بكر، الزعيم المافيوي التركي الذي هرب إلى دبي حيث تحوّل إلى مخبر لا عمل له سوى فضحه.

أيّ ثمن يمكن أن يبرّر لإردوغان تجاوز كل ذلك، والعودة إلى علاقات طبيعية مع ابن زايد؟

إعلانات رسمية

إعلان

تصحيح خطأ طباعي في الإعلان رقم 1804/م تاريخ 2021/8/6
يصحح الخطأ الطباعي الوارد في السطر الأخير من الإعلان المذكور أعلاه، المتعلق بإجراء مناقصة عمومية على أساس الزيادة المئوية أو التنزيل المئوي بشأن تلزيم طباعة وتوزيع سلاسل الكتاب المدرسي الوطني الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء بحيث يكون الخميس الواقع في 2021/8/26 بدلاً من الخميس الواقع في 2021/8/19.
رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتكليف
جورج نهرا

إعلان

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 2021/7/13 تقرر بتاريخ 2021/8/10 حل وشطب شركة شارفت ش.م.م. من قيود السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة بالرقم /1007609/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /1620180/ مديرها انور هاني ابو حسن.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته في خلال مهلة عشرة ايام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري
بالتكليف - مارلين دميان

إعلان

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 2021/7/26 تقرر بتاريخ 2021/8/10 حل وشطب شركة مشروبات كس ميكس اوف شور ش.م.ل. من قيود السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة بالرقم /1804863/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /2450720/ رئيس مجلس إدارتها أنور هاني أبو حسن.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته في خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري
بالتكليف - مارلين دميان

إعلان

شطب قيد شركة تجارية
بموجب محضر جمعية منعقدة في 2021/8/11 تقرر بتاريخ 2021/8/18 شطب قيد شركة قره كله للهندسة والمقاولات العامة (تضامن) المسجلة تحت الرقم 64926/ مديرها السيد كريم فهمي قره كله، نهائياً من قيود السجل التجاري في بيروت.
الرقم المالي 122899
فعلى كل ذي مصلحة أن يقدم ملاحظاته أو اعتراضه خلال مهلة عشرة أيام من آخر تاريخ نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف
مارلين دميان

سينما

أفغانستان بعدسة هوليوود: من ملحمة بطوليّة إلى مستنقع ابتلع الجميع!

شفيق طبارة

عندما دخلت الولايات المتحدة الأميركية الحرب العالمية الثانية، لم تجنّد الحكومة الشباب والشابّات فقط، بل انضمت هوليوود أيضاً إلى الحرب. أطلقت الحرب العالمية الثانية، موجة جديدة من الأفلام الدعائيّة (بروباغندا) الحربيّة المستمرّة حتى يومنا هذا. انخرطت هوليوود في مهمّة إقناع الأميركيين بدعم المجهود الحربي. لدى مكتب معلومات الحرب في الولايات المتحدة وحدة مخصصة حصرياً لأفلام هوليوود، كانت ولا تزال الوسيلة المثاليّة لتشكيل الرّأي العام. كشفت تقارير «قانون حريّة المعلومات الأميركي» عن شراكة هوليوود مع برامج البنتاغون ووكالة الاستخبارات الأميركية. وأظهرت الوثائق أن الحكومة الأميركية عملت وراء الكواليس على أكثر من 800 فيلم سينمائي وألف فيلم تلفزيوني، من الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى حرب فيتنام والعراق وأفغانستان. كان للسينما الدعائيّة تأثيراً على المجتمعات والأنظمة. قوة شاركت في الحروب ودمّرت أفراداً وسلطات. ولا تزال البروباغندا تستعمل اليوم بتأثير أقوى بعدما أصبحت الأفلام في متناول الجميع على بُعد كبسة زر فقط. منذ الحرب العالمية الثانية، شجّعت الحكومات الأميركية عسكرة الثقافة الشعبيّة، على الرّغم من أنّ الدّعم الحكومي ليس شرطاً أساسياً لتصوير أفلام الحرب في هوليوود. ولا تتطلّب «سينما الأمن القومي» بالضرورة إشراك جهاز الأمن القومي الفعلي في عملية الإنتاج. لكنّ القسم الأكبر من هذه الأفلام، يُسهم في استبدال الواقع بالواقع المصوّر، ويعمل على حصد التأييد الشعبي والتغنّي بالقوميّة وإضفاء الشرعيّة على العمليات العسكرية وانتزاع أهليّة العدو وإنسانيّته.

اليوم، تتصدّر أفغانستان عناوين الصحف حول العالم بعد انسحاب الجيش الأميركي من كابول، تاركاً البلاد في أيدي طالبان. بدأ الصراع في هذا البلد الآسيوي عام 1979 ضمن أطول وثاني أغلى حرب في تاريخ الولايات المتحدة. تأثير 42 عاماً من هذا الصراع، وعشرين عاماً من انطلاق «الحرب على الإرهاب» ليس فقط على الأرض والسياسة، بل أيضاً على الشاشة الكبيرة. سينما الحرب في هوليوود بعد اعتداءات 11 أيلول (سبتمبر) لم تسائل سبب حصول ذلك، لكنّها تركّز فقط على كيفيّة ربح الحرب. تعلّمت هوليوود من الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام، وأفلامها عن الحرب الجديدة صارت تحلّل الصراع على الأرض وكيفيّة تزاوج الديمقراطية مع الدّعاية الحربية، ممّا جعل أفلام هوليوود بعد الهجمات على مركز التجارة العالمي، أكثر عمقاً من خلال الدخول أكثر في التعقيد الأيديولوجي، والآثار النفسية للحرب على الجيوش والصراعات السياسية في القاعات المغلقة والتقسيم الجيواستراتيجي للمناطق. وغالباً ما تحمل هذه الأفلام سخرية أو نقداً إزاء المؤسسات والسياسات. استراتيجية الدعاية هذه أكثر دقّة من الأفلام المباشرة، تخفي دعاية الدولة بشكل فعّال وتسمح بالنّقد المحدود أو التّصوير السّلبي للحرب. في النّهاية وقبل الختام، طالما أنّ هوليوود هي مصنع أحلام أميركا، سنستمر في العيش والموت في كابوس صناعة سينمائيّة عسكريّة كما قال ماثيو ألفورد في كتابه «سينما الأمن القومي: الدليل الجديد للسيطرة الحكومية في هوليوود». على الرغم من أنّ أفلام هوليوود عن وفي أفغانستان والحرب على «طالبان» بدأت بعد هجمات 11 أيلول، إلا أننا لا يمكن أن نلغي الأفلام التي سبقت هذه الحرب بسنوات كثيرة، وقد مهّدت لها بشكل أو بآخر. بعض الأمثلة مدهشة حقاً، خذ فيلم «رامبو 3» (1988)، الذي تدور أحداثه خلال الحرب السوفييتيّة في أفغانستان. شيطن الشريط السوفييت وصوّر حلفاء أميركا حينذاك، أي «المجاهدين» الإسلاميّين، على أنّهم بطوليون وإن كانوا متوحّشين أغبياء تماشياً مع الصور النمطيّة لهوليوود عن العرب والمسلمين. والشيء نفسه حصل في فيلم جيمس بوند «أضواء النهار الحيّة» (1987)، عندما ساعد «المجاهدون» جيمس بوند ضد السوفييت. وقتها، تلقّى «رامبو 3» الدّعم من وزارة الخارجيّة.

من «الرجل الحديدي»

وعكس فيلم جيمس بوند سياسة الحكومة الأميركية بشأن المجموعات الإسلامية.

على مدار السنوات العشرين الماضية، أخبرتنا هوليوود الكثير من القصص عن الحرب في أفغانستان. وعلى الرّغم من أنّ أكثريّة الأفلام كانت ذات نزعةٍ بطوليّة ونصرٍ محقّق، إلّا أنّ بعد

> **واقع مصوّر يعمل على حصد التأييد الشعبي والتغنّي بالقومية وإضفاء الشرعية على العمليات العسكرية وانتزاع انسانية العدو**

سنواتٍ عدّة، بخاصة بعد الحرب على العراق، تغيّر الوضع بعض الشيء وسُحبت المباركة الوطنية، واعتبرت هوليوود إلى حدٍّ ما أفغانستان مستنقعاً من الرّمال المتحرّكة سيبتلع الجميع. تجلّى ذلك خصوصاً مع فيلم «فهرنهايت 11/9» (2004) لمايكل مور، الذي عرف فوائد الدعاية لقضيّته، وقال إنّه «أميركي أكثر من أي شخص آخر»، وسخّر أفلامه لمحاربة بوش الابن وتجريده من أي مصداقيّة، وراهن على أنّه غبيّ وعديم القيمة. عام 2007، أعادنا المخرج مايك نيكولز وكاتب السيناريو آرون سوركين مع الممثّلين توم هانكس وجوليا روبرتس وفيليب سيمور هوفمان إلى عام 1980 عبر فيلم «حرب تشارلز ويلسون» الذي يستند إلى كتاب جورج كريبل «حرب تشارلي ويلسون: القصّة غير العادية لأكبر عمليّة سريّة في التاريخ». يخبرنا الشريط كيف قام عضو الكونغرس ويلسون، بتشجيع من الأفكار المتطرفة المناهضة للشيوعية لصديقه جوان هيرينغ ـ بجمع الأموال لتسليح الأسلحة سرّاً إلى الأفغان حتى يتمكّنوا من محاربة السوفييت من دون أن يعرفوا أنّهم تلقّوا مساعدة أميركية. على الرّغم من أنّ الفيلم يحمل الكثير من التصريحات والعبارات الوطنية، إلّا أنّه اكتنف انتقادات هائلة لطريقة تنفيذ السياسات الخارجية والأداء الداخلي لأجهزة مثل وكالة المخابرات المركزية. وفي السنة نفسها، طُرح فيلم «عداء الطائرة الورقية» لمارك فورست المقتبس عن كتاب الأفغاني خالد حسيني. الكتاب يروي قصّة أمير الشاب الأفغاني الذي يعيش في كاليفورنيا، لكنه يعود إلى أفغانستان لإنقاذ صديقه حسن. حوّلت هوليوود العمل إلى خطاب يناسب خطابها. وابعد من ذلك، الفيلم عبارة عن سلسلة من الحلقات الدرامية التي تقوم على استغلال الفقر والبؤس من جهة، وقوة الأحلام وأمل الأطفال في التغلّب عليها من جهة أخرى. باختصار، فيلم يخفي الدراما الحقيقيّة للحرب المصوّرة في الكتاب. من هذه الأفلام التي تحمل النّزعة الدراميّة والسياسية وبعض النقد، انتقلت هوليوود إلى الدّعاية المباشرة بأفلام حرب اعتدنا مشاهدتها، أوّلها فيلم مارڤل «الرجل الحديدي» (2008)، الذي ينقذ العالم

من «زيرو دارك ليرتي»

ويهزم الشر المتمثّل في «طالبان» ببدلة مدرّعة عالية التقنية صنعها في كاليفورنيا، لكنه يعود إلى أفغانستان لإنقاذ صديقه حسن. حوّلت هوليوود العمل إلى خطاب يناسب خطابها. وابعد من ذلك، الفيلم عبارة عن سلسلة من الحلقات الدرامية التي تقوم على استغلال الفقر والبؤس من جهة، وقوة الأحلام وأمل الأطفال في التغلّب عليها من جهة أخرى. باختصار، فيلم يخفي الدراما الحقيقيّة للحرب المصوّرة في الكتاب. من هذه الأفلام التي تحمل النّزعة الدراميّة والسياسية وبعض النقد، انتقلت هوليوود إلى الدّعاية المباشرة بأفلام حرب اعتدنا مشاهدتها، أوّلها فيلم مارڤل «الرجل الحديدي» (2008)، الذي ينقذ العالم فقط على أداء واجبهم كـ «مدافعين عن الشعب». أراد لاغوز إظهار الحرب كما هي برُعبها، بعدما سئم من ثقافة عبادة الأبطال.

توفي صانع الأفلام الوثائقية ومصوّر مراسل الحرب تيم هيثرنغتون في 20 نيسان (أبريل) 2011، تحت قذائف هاون في مصراتة الليبية. كان يبلغ 41 عاماً فقط. قبل وفاته بسنة واحدة، كان في أفغانستان حيث صوّر فيلمه «رستربيو». يروي الوثائقي حياة فصيلة من الجنود الأميركيّين تقاتل في أخطر وادٍ في أفغانستان، بسمى كورينغال. يركّز الفيلم على موقع بعيد في هذا الوادي المعروف بخطره الشديد حيث يدور خمس القتال في أفغانستان. قضى سيباستان جونغر الصحافي، وتيم هيثرنغتون المصوّر الشهير والحائز جائزة World press Photo، أشهراً عدة مع مشاة البحرية في الوادي، للحصول على صور مروّعة للواقع القاسي للصراع. اسم الفيلم مأخوذ من اسم جنديّ يُدعى رستربيو، توفي عندما كان في طليعة الوادي لمدة شهرين. يظهر هذا الجندي في أول الفيلم وآخره. العمل مصوّر كأنه فيلمٌ خيالي لا وثائقي، اختلطت فيه لحظات القتال مع مقابلات مع الجنود الذين تمكنوا من البقاء على قيد الحياة لمدة عام ونصف تقريباً. ليس هناك سياسة في الفيلم ولا حتّى تقديم سبب وجود الجنود هناك. نشاهد فقط حياتهم اليوميّة القاسية مع بعض السّكان المحليّين. «رستربيو» من أجمل الأفلام عن حرب أفغانستان، فيلم صادق، هرب من قوالب أفلام الحرب.

قبل أيّام، انسحبت القوات الأميركية من أفغانستان، ولكن الحرب لن تنتهي قريباً. نهايتها الآن لم تتوقّعها حتى السينما. ولكن على الرّغم ممّا نعيشه اليوم، فإنّ السينما، خصوصاً هوليوود، لم تنتهِ بعد من أفغانستان. سوف نرى الكثير من الأفلام عن الحرب وما بعدها. ومن يدري، بعد مدة، قد نرى طالبان الحليفة الأولى لأميركا على الشاشة كما شهدناها سابقاً.

ستريمينغ

في التاريخ الحديث من فيتنام إلى الجزائر، ومن أفغانستان إلى جنوب لبنان، واليوم في اليمن، ثمّة درس وحيد: من الحماقة بمكان أن تغزو بلاد الآخرين وتتوقّع أنهم لن يطلقوا النار عليك. «آلة الحرب» (2017 ـ بطولة براد بيت) الذي أراد تنفليكس فتحاً، فشل فنياً بدون شك، ولكنّه يبقى أفضل إنتاج فنّي يفسّر الحرب الأميركية على أفغانستان: تخوض القوى الغربيّة حروباً متجدّدة في أراضي الآخرين بفضل إغراءات التفوق العسكري الشاحق وعناد القيادات النرجسيّة. لكن إن أرادت الشعوب حريّتها، فإنّ حركات المقاومة المحليّة لا يمكن هزيمتها، ولذافيات الاحتلال الأميركي لأفغانستان كان حرباً لا يُمكن كسبها، وموتاً مجانيّاً بلا جدوى ومغامرة محكوماً عليها بالفشل منذ البداية

عن حربٍ لا يمكن كسبها

سعيد محمّد

في عزّ احتدام الحرب بين منصّات البثّ الرّقمي (الستيريمنغ) والسينما التقليديّة في النصف الثاني من العقد الماضي، قرّرت نتفليكس استدعاء المدفعيّة الثّقيلة لتغيير وجه صناعة الترفيه البصري إلى الأبد: النجم الشهير براد بيت، في فيلم روائي طويل مستوحى من أحداث حقيقيّة تأخذ حيّزاً من الجدل العام، لا سيّما بعد صدور كتاب عن تجربة الجنرال ستانلي ماكريستال قائد القوات الأميركية في أفغانستان، يتولّى إخراجه محترف لا أقلّ من ديفيد ميشود الذي وضع في تصرّفه 60 مليون دولار (أعلى ميزانيّة لفيلم واحد استثمرتها نتفليكس حتى ذلك الحين)، مع تعاون ومساعدة الجيش الأميركي لتقديم حكايةٍ تسجّل الحدث الأفغاني من خطوط المواجهة على الأرض إلى أروقة السلطة ودهاليز الحكم في واشنطن، ومروراً بمشيخات الخليج (نقطة الارتكاز الأميركية في الشرق الأوسط)، كما باريس وبرلين. لقد أرادت نتفليكس من الفيلم الذي أُطلق عليه عنوان «آلة الحرب»، أن يصبح مفصلاً وعلامة على التجربة، تماماً كما شكلّت أفلام هوليوود عن فيتنام خلال الثمانينيات («رامبو»، وMissing in Action وPlatoon) مجمل السرديّة التي أرادت النّخبة الحاكمة إيصالها للأميركيين عن تلك الحرب (العدوانية): الولايات المتّحدة نفسها لم تخسر، بل فقدت فرصة الانتصار بسبب غباء المدنيّين المُعادين للحرب، وقِصر نظر بعض الإدارات السياسيّة خلال عقدَي الحرب، وتردّد القيادات العسكرية.

لكنّ «آلة الحرب» جَيّب كل الطّموحات النتفليكسيّة تلك. هو لم يأتِ مثيراً كفايةً ليكون فيلماً حربيّاً، وليس مضحكاً بما يكفي ليتحوّل أداةً نقديّة ساخرة لصناعة الموت الأميركي، ولا جاداً ليكون طرفاً في الجدل السياسي. انتهى كأنّه عاصفة حزم سعودية أخرى: فيلم طويل وغير مستقر وتجميع مكلف لكتل من الفشل التراكمي. فلا الفيلم يختار له توصيفاً، ولا البطل يتعلّم شيئاً، ولا الجمهور يستفيد بعد حوالي ساعتين من المشاهدة بشيءٍ لم يعرفه من قبل: فالجميع كان يدرك بأن المهمّة (العسكريّة) في أفغانستان محكومة بالفشل. قصّة «آلة الحرب» اقتُبست بشكلٍ فضفاض عن كتاب الصّحافي الأميركي المشاغب مايكل هاستينغ (2012) The Operators: The Wild and Terrifying Inside Story of America›s War in Afghanistan الذي يسرد مغامرات مزعومةٍ للجنرال ستانلي ماكريستال الذي أقاله الرئيس السابق باراك أوباما بعدما أدلى بتهوّرٍ لهاستينغ بتصريحاتٍ انتقادية للإدارة السياسية الأميركية نُشرت في مجلّة «رولينغ ستون».

يلعب براد بيت في الفيلم بشكلٍ أقرب للكاريكاتوري دور الجنرال غلين ماكماهون (ستانلي ماكريستال) الذي أرسلته الإدارة الأميركية لتقييم الموقف في أفغانستان والتوصّل إلى نهايةٍ للحرب عديمة الجدوى هناك. مع الاحتفاظ بشيء من ماء الوجه للإدارة الأميركية. ماكماهون (يطلق عليه رجاله لقب «غلين الوحش») ضابط مشهور من أيّام الحرب على العراق، يحبّه جنوده، لكنّه يحظى بكراهية القيادات المدنيّة والديبلوماسية في واشنطن. ويبدو في الخدمة العسكرية كأنّه مجنونٌ ومهووس. أداء براد بيت للدور يبدو تلفيقاً لعدّة كليشيهات من أفلام الحروب الكلاسيكية، ويقصّر تماماً عن مساعدة المشاهد على اتخاذ قرارٍ حاسمٍ بشأن نوعيّة الضّحك المطلوب منه: على شخصيةٍ غلين أو معَ غلين.

الفيلم يتتبعه من لحظة تعيينه قائداً عامّاً للقوات، محمّلاً بأكياسٍ كثيرة من ثقة بالنفس والشغف بممارسة القيادة، يصل عبر مطار دبي منتشياً باعتقاده بإمكان فرض انتصار عسكري حقيقي على المتمردين الأفغان عبر تغيير أسلوب القيادة، يبدأ من تغيير الأجواء الشكليّة في المقر الرئيسي لقوات الاحتلال عبر استجلاب قادة مختلف القوى العسكرية الممثلة للدول المشاركة في التحالف الدولي إلى فضاء عمل مفتوح واحد، مع تجاهلٍ متعمّدٍ لسلوكيّات التهتّك الجنسيّ الأوروبيّة المنحطّة. لكنه بعد جولةٍ شاملةٍ عبر أفغانستان، يجد سريعاً أنّ القوات الأميركية لا تسيطر بالفعل سوى على قواعدها المنعزلة. أسماك قرش بلا بحر. فيما معظم البلاد عملياً في يد «طالبان». التنظيم المحلّي للمجاهدين البشتون، الذي ـ كما رفوف من السمك . يسبح في محيطٍ من بيئةٍ متعاطفة. تظهر القوات الأفغانية الموالية للأميركيّين عديمة القيمة وتجمّعاً من اللصوص. ولذلك يقرّر الجنرال فرض هيبة قوّاته ومدّ سيطرتها على المناطق من حولها عبر حملةٍ عسكريةٍ طلب من واشنطن 40 ألف جندي إضافيّ من أجلها. وقام بجولةٍ أوروبيّة مذلّة مع حاشيته لاستجداء مزيدٍ من الجنود من شركاء الولايات المتحدة المتردّدين. بعد مشاهدة مبتذلةٍ لقادة عسكريين أميركيين يتحدثون من خلال مترجمين فوريين إلى السكان الأصليين لكسب قلوبهم وعقولهم، تحدث أقوى لحظات الفيلم: عندما لا يخفي هؤلاء، المدنيّون المغبّرون عداءهم للغزاة ونصيحتهم لهم بالمغادرة الفورية. وبالطبع لا تصل الرسالة إلى ذهن القائد الذي يأمر بفتح المعركة للتمدّد خارج القواعد العسكرية في المراكز الحضريّة. مشاهد المعارك بعدها لم تضف كثيراً للفيلم وغاب عنها براد بيت، فيما ضاعت فرصة هائلة للإفادة من بين كينغسلي في أدائه الممتع لدور الرئيس الأفغاني حامد كرزاي الذي يعرف حدوده تماماً كجرم تابع للأميركي لا قيمة له أو لقراراته، ولا تتجاوز ولايته عن التسمية والطقوس الشكليّة.

كل الأفغان في «آلة الحرب» ـ مهما كانت مواقعهم حتى ضمن حاشية غلين نفسه ـ يتعرّضون للإهانات والاحتقار بوصفهم متخلّفين وجهلة وغدّارين، بينما يُلقي جندي أميركي - طيّب القلب - مبلغ 500 دولار في حجر والد سُحِق ابنه أمامه بعدما قتلته قذيفة أميركية.. يا بلاش!. الأداء الأكثر إنسانية بين

براد بيت في «آلة الحرب»

الشخصيّات البيضاء، وفي الوقت عينه الأشدّ عنجهيّةً يأتي من ميغ تيلي كزوجة الجنرال المهملة، جيني، التي تشتكي لزوجها بهدوءٍ وترفّع على العشاء في باريس بشأن غيابه عن البيت في جولات القتل بين العراق وأفغانستان. ومع ذلك تقول إنها فخورة به، وأيضاً فخورة بذاتها على صمودها كل ذلك الوقت.

يفشل «آلة الحرب» في كسب أي احترام عاطفي يفترض أن نقدّمه للبطل، أو لجيشه، أو لحكومته، أو لحلفائه، أو حتى لزوجته، ويبدو أقرب إلى مشروع الحرب الأميركية على أفغانستان نفسه: تجسيد لغباء الإمبراطورية التي من ضخامتها وبلاهتها المتأصّلة تتحوّل إلى ديناصور هائل ذي عقل صغير. لكنّه مع ذلك يمكن أن يبقى كوثيقة دراميّة فنيّة للتأريخ، تفسّر كثيراً من خلفيّات الحرب الأميركية على أفغانستان ومآلاتها (المثيرة للخجل): تخوض القوى الغربية حروباً متجدّدة في أراضي الآخرين بفضل إغراءات التفوق العسكري الساحق وعناد قياداتها النرجسية المهووسة بالأيديولوجيا ووهم التفوّق. لكنّ حركات المقاومة المحليّة التي تفرزها الشعوب العنيدة لا يمكن هزيمتها، ولذا فإن الاحتلال الأميركي لأفغانستان وقبله الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وبعده العدوان السعودي على اليمن كلّها حروب لا يمكن كسبها، وموت مجاني بلا جدوى ومغامرات محكوم عليها بالفشل منذ البداية.

War Machine على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 23 آب 2021 العدد 4418

صورة وخبر

لغاية 26 أيلول (سبتمبر) المقبل، يواصل «معهد العالم العربي» في باريس استقبال الزوّار الراغبين في زيارة Divas. إنّه عبارة عن تحية إلى سيدات الغناء والشاشة اللواتي أحدثن ثورة في الموسيقى والسينما العربيتين، بدءاً من أم كلثوم وفيروز مروراً بأسمهان وسامية جمال وصولاً إلى داليدا. يتمثّل هدف الحدث الرئيس في التعريف بشخصيات استثنائية أحدثت «ثورة» في الموسيقى والسينما في العصر الذهبي للعالم العربي. نساء أضحين أيقونات وتحرّرن من الهيمنة الذكورية، وحقّقن النجاح بفضل شجاعتهن في عيش أحلامهن. يضم المعرض ملصقات وأزياء للنجمات ومقتطفات من حفلاتهنّ الموسيقية الحاشدة ونماذج معاد تكوينها لبعض الصالونات الأدبية وصوراً مجسمة. (ستيفان دوساكوتان ــ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

وَرَيقات

موهبتي الوحيدةُ كانت:

أنْ أخرجَ من جميعِ المعاركِ التي اختَلَقْتُها وجَررتُ نفسي إليها.. مهزوماً.

*

ليس جديراً بالحبّ، ولا بالرأفة، مَن يعجزُ عن مَنحِهما.

*

وحدهم الخائفون على حقّ.

وحدهم جديرون بالتصديق.

*

لا يزالُ لديّ، في هذه الديار التي أحببتُها وأَسقَمَتني،

ما يكفي من الظلامِ لحياكةِ كوابيسي

ورقعةٌ نحيلةٌ من التراب

كافيةٌ لإنشاءِ قبرٍ آمنٍ أرقدُ فيه.

: نعم! أنا بخير.

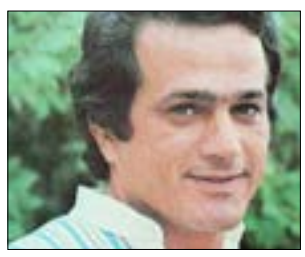

عازار حبيب ينبعث في الحمرا

في الثالث من أيلول (سبتمبر) المقبل، سيكون عرض «متروفون» مخصّصاً عازار حبيب (1945 ـ 2007/ الصورة) في «مترو المدينة». في السّهرة المرتقبة، سيستمتع الجمهور بمختارات من ريبيرتوار الفنّان اللّبناني الراحل بصوت إيلي رزق الله. تُرافق الأخير فرقة موسيقيّة مؤلفة من: سماح بو المنى (أكورديون)، فرح قدّور (بزق)، أحمد الخطيب (إيقاع) وزاهر حمادة (باص)، على أن يتولّى روي ديب مهمّة التقديم. «متروفون» هو استحضار لأرشيف الإذاعة اللبنانية ولأعمال ظُلمت في البثّ والتسويق، ولجزءٍ من التّاريخ الغنائي اللبناني المنسي والمهمل.

«متروفون» يقدّم عازار حبيب: الجمعة 3 أيلول ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

«جذور» في الشام... مقهى لذوي الهمم!

وسام كنعان

خلال احتفال توزيع جوائز «أدونيا» سنة 2010، كان علاء الزيبق يرتجف تحت الأضواء، وهو ينتظر إعلان جائزة أفضل ممثل ثانوي، متنافساً حينها مع عبد الهادي الصبّاغ وعبد المنعم عمايري! الترشيح الظالم وتوجيه الأضواء صوب الشاب، بدّدا يومها جزءاً من قيمة المسابقة التي أقدم عليها المخرج سمير حسين في اختيار مصاب بمتلازمة داون ليلعب دور بطولة في مسلسله «وراء الشمس» (كتابة محمد العاص ـ بطولة بسّام كوسا وباسل خيّاط وصبا مبارك ونادين خوري). رحل علاء الزيبق، وربما كانت التجربة هي أوسع دفقة إعلامية توجّهها سورياً نحو المصابين بهذا المرض، خصوصاً أنّها أتت من بوابة الصناعة الثقيلة الوحيدة في الشام: الدراما.

لكن يبدو أنّه رغم التهاوي السوري المتلاحق على الأصعدة كافة، هناك من يبرع في اجتراح أفكار تفسح مجالاً للأمل ولو بمقدار خرم إبرة. هكذا، أطلقت جمعية «جذور الخيرية» أخيراً، مقهى «سوسيت» في «حديقة تشرين» (بالقرب من ساحة الأمويين)، تديره مجموعة شباب مصابين بمتلازمة داون، بعد تدريبهم على مدار ثلاث سنوات. علماً بأنّ الفكرة أُطلقت تدريجاً من خلال مهرجانات محلية عدّة، كانت تقيم مثل هذه المقاهي بشكلٍ موقت، قبل أن تنتقل الفكرة من سوريا إلى لبنان ومن ثم عدد من البلدان العربية، وفق ما تؤكد مديرة «جمعية جذور الخيرية» خلود رجب. وتضيف الأخيرة: «يفتح المكان أبوابه بدعم من الجمعية، والتوالف الحكومي عادةً لا يكون مادياً إنّما إحاطة لوجستية. المشروع ليس ربحياً ويعود ريعه للشباب العاملين فيه. المقهى في العمق يهدف إلى الدمج الاجتماعي، وكسر الصورة النمطية عن هذه الشريحة، فيما يعتبر بوابة لدعم هؤلاء الشباب وإدخالهم إلى سوق العمل، وفق آلية فرز تناسب كلّاً منهم. هم حوالى 125 شاباً مدّربين على أصول الضيافة، يمكن الانتقاء منهم لاحقاً للعمل اليدوي والإداري والمكتبي حسب القدرات والخبرات التي يمكن تراكمها عندهم». أما عن كيفية ولادة الفكرة وسط ما تعيشه سوريا اليوم، تقول رجب: «كان من المستحيل غضّ البصر عن مطالب ملحّة لدى أهالي غالبية المصابين بهذا المرض، ومن واجبنا كجمعية تعمل في الشأن العام، وتحديداً مع هذه الشريحة، أن نوصل الصوت شفّافاً كما هو».

لا يقتصر نشاط «جذور» على هذا المطعم. منذ تأسيسها سنة 2016، سعت الجمعية للعمل بمنطق دؤوب وبعيد عن الإعلام، خصوصاً في «مركز مجهولي النسب من ذوي الإعاقة» الذي تديره بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. لذا، تعتبر نفسها مهتمة بكل شرائح المجتمع السوري، ولكن بطريقة تنموية لا إغاثية.

يقع المقهى في «حديقة تشرين» بالقرب من ساحة الأمويين

«طعم غزّة» بحسب ليما شوّا

يدعو «متحف فلسطين» في الولايات المتّحدة، في 12 أيلول (سبتمبر) المقبل، إلى حضور لقاءٍ افتراضي على منصّة «زوم»، تُطلق خلاله الفلسطينيّة المقيمة في عمّان، ليما شوّا، كتابها الصادر حديثاً A Taste of Gaza: Food and Traditions from Home، كما تتحدّث عنه بإسهاب. يبدأ الكتاب بالاحتفالات والأعياد والمواسم المختلفة في قطاع غزّة المحاصر، فيما تشارك ليما التقاليد والوصفات الفلسطينية العابقة بالروائح الزكيّة والمليئة بالنّكهات والغنى. وخلال النّشاط المنتظر، ستحضر الكاتبة طبق «فتّة غزّاوية» مباشرةً أمام المشاركين.

إطلاق كتاب وحوار مع ليما شوّا: الأحد 12 أيلول (سبتمبر) ـ الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت ـ منصّة «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا).

الإثنين 23 آب 2021 العدد 161
Lundi 23 Août 2021 no161

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
محمد وهبة
«سوق سوداء» في لبنان: تدخّل الدولة أم غيابها؟

03
نجيب عيسى
اقتصاد متوغّل في ريعيته

04
زياد حافظ
رؤيةٌ مختلفةٌ للنّظام المصرفي

06
علي الزين
السيارة: من رأس المال وإلى رأس المال نعود

08
الأمجد سلامة
مستقبل الاقتصاد العالميّ

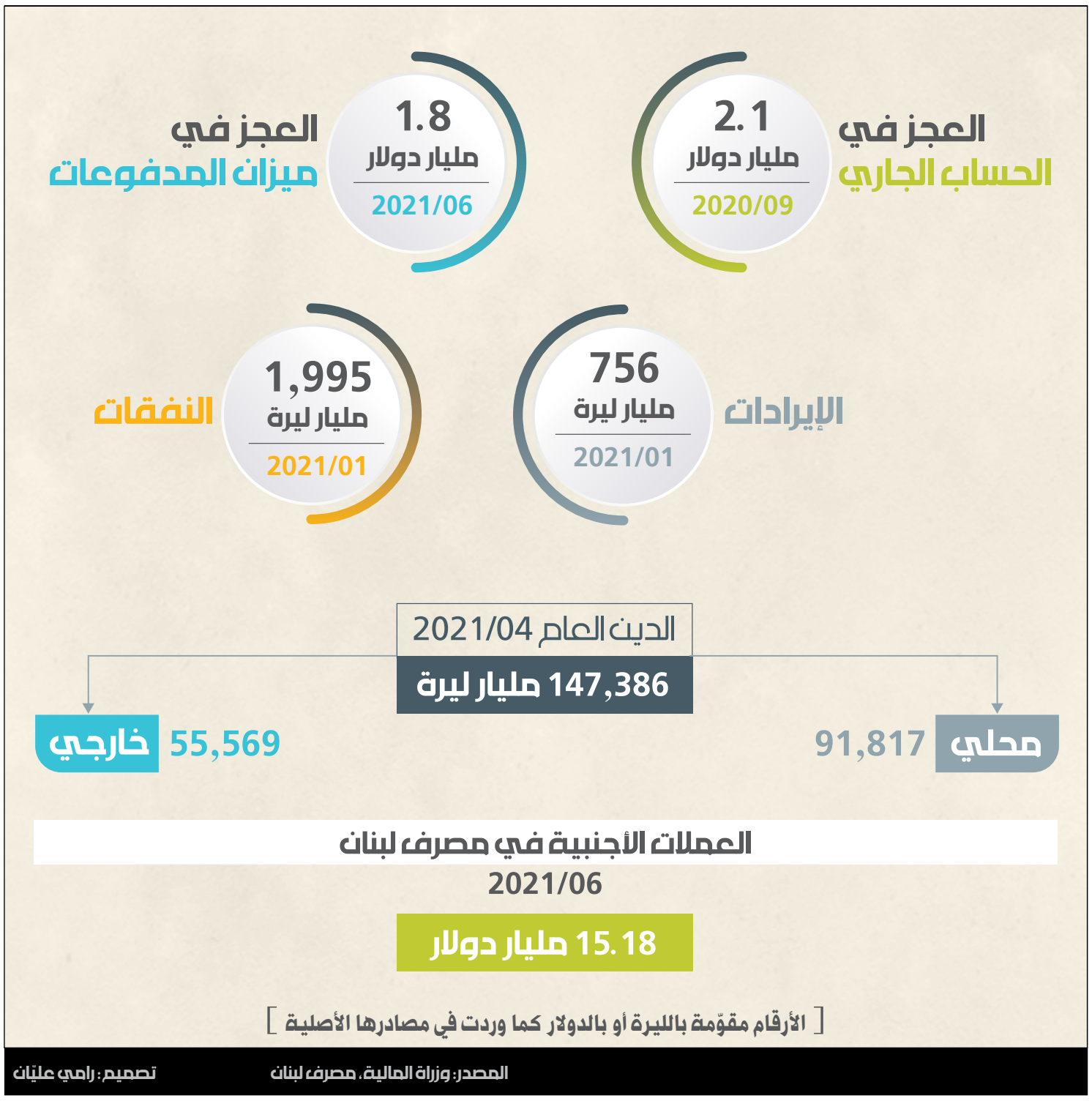

الدولة ماشية على العمياني

محمد وهبة

يوم الجمعة الماضي، وزّعت وزارة المال تقريراً عن أوضاع المالية العامة يُظهر أرقام النّفقات والإيرادات المحقّقة لغاية نهاية شهر كانون الثاني من عام 2021. هذا التقرير يأتي بعد نحو شهرين ونصف على إصدار وتوزيع التقرير الذي يتضمن الأرقام المتعلّقة بنفقات وإيرادات عام 2020 كاملة. بمعنى آخر، سبعة أشهر كاملة تفصلنا عن الأرقام الحاليّة التي لا نعلم عنها شيئاً.

أصلاً مرّت هذه السنة من دون موازنة، وليست هناك تحضيرات فعلية من أجل موازنة السّنة المقبلة. وهذا التّأخير في إصدار الإحصاءات تكرّر في السّنوات الماضية بذرائع إداريّة بعضها كان يشير إلى أنّ الموظفين المعنيين في الوزارة يغيبون عن عملهم لأسباب مرضيّة أو غيرها. لكن في الواقع، إنّ هذا التكرار يُثير الشّكوك بأنّ الوزارة التي يترأسها اختصاصي هو غازي وزني، لديها ما تُخفيه. فهي عاجزة عن تحديد الأرقام، ليس لأنها لا تعرف كم يلزمها من نفقات وكم تتوقع من نفقات، بل لأنها عاجزة عن إدارة أيّ جزء يتعلق بالأزمة الراهنة.

ففي مشروع موازنة 2021 كان سعر صرف الليرة اللبنانية ما يزال محتسباً على أساس 1507,5 ليرات، وهذه فضيحة بحدّ ذاتها. لكن الفضائح لم تعد ذات جدوى أو فعاليّة في الكلام العلني، ما يجعل ممثلي السلطة في هيكل الدولة يستمرّون في عجزهم. في الواقع، إنّ سعر الصرف أساسي في تحديد أرقام النفقات والإيرادات.

ومصدر هذا العجز أنّ الوزارة ورئاسة الحكومة ومجلس النواب، وباقي أطراف السلطة، يتركون لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة إدارة هذا الانهيار بكل مفاعيله القاتمة. فمجلس النواب مثلاً، الذي يتوجب عليه محاسبة السلطة التنفيذية على تقصيرها، انعقد أكثر من مرّة من دون أن يكون على جدول أعماله الموازنة وطريقة احتسابها والانعكاسات المترتبة على طريقة الاحتساب، وهو أيضاً صاحب الاختصاص القانوني بتسعير الليرة اللبنانية لكنه ينأى عن نفسه بهذه المهمة. وهو صاحب الاختصاص أيضاً في إقرار قيودٍ على التّحاويل والعمليّات الماليّة والتجارية لكنه يترك الأمر على عاتق مصرف لبنان أيضاً.

والسّلطة، منذ أن كانت قائمةً أيام حكومة حسان دياب، ولغاية تكليف نجيب ميقاتي، لا تعلم شيئاً عن أوضاعها النقدية والمالية وليست لديها أي خطّة للخروج من الأزمة بعدما انقلبت على خطّة التّعافي التي أعدتها حكومة دياب بالتعاون مع الاستشاري الفرنسي «لازار». كل ما تعلمه السّلطة يأتي من الأرقام التي يقدّمها لها مصرف لبنان. وهذا الأخير رفض سابقاً أن يقدّم لها أيّ تفاصيل متعلّقة بالموجودات بالعملات الأجنبية التي يحملها في محفظته، رغم أنّها ضروريّة لإدارة الإفلاس الحاصل. فمن المهم جداً أن نعلم كميّة العملات الأجنبية التي يملكها النظام من أجل تحديد استعمالاتها سواءً في الدّعم أو في النهوض.

عملياً، لا تعلم الدولة أي سعر صرف يجب أن تعتمده، ولا كميّة الأموال بالعملات الأجنبية القابلة للاستعمال لديها، ولا تعلم أيّ دولار جمركي يجب اعتماده لجباية الضرائب، ولا تعلم ما هو انعكاس تصحيح الأجور في القطاع العام على إيراداتها، ولا تعلم حجم الأكلاف المترتّبة عليها للإنفاق على الرّعاية الصحية، وعلى الصيانة، وعلى عمليّات التّشغيل المختلفة في الدوائر الرسمية، وهي لا تعلم أيضاً كلفة البطاقة التمويليّة، ولا كلفة الدعم (أصلاً الدعم يمرّ عبر مصرف لبنان وليس عبر الخزينة كما يفترض به أن يكون)، ولا الدّين العام الخارجي... علاقات الدولة اللبنانية مع الخارج هي أيضاً لا تقع ضمن المعلومات المتاحة لأن مصرف لبنان المعني بإصدار هذه الأرقام يصدر إحصاءات متأخّرة أكثر من سبعة أشهر بكثير. فعلى سبيل المثال، إنّ إحصاءات الحساب الجاري التي تعبّر عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تعود إلى أيلول 2020 بما فيها تدفقات الاستثمار وتحويلات المغتربين وسواها. كل ذلك يحصل من أجل من وماذا؟ هو يحصل من أجل عدم الاعتراف بالخسائر. الاعتراف يوجب توزيعها. وهنا أصل المشكلة. فمصرف لبنان يقوم بهذا الأمر نيابةً عن الجميع من خلال سياساتٍ نقديّة تضرب سعر الصرف وتشعل التضخم. وهو يحصل لأن المصارف ومصرف لبنان هما محور هذه الخسائر التي تكبدها النظام المالي في العقود الأخيرة والتي أدّت إلى الانهيار بمفاعيله اليوم. يحصل من أجل الحفاظ على القلّة الثرية في المجتمع وتكبيد الأكثرية الفقيرة كلفة هذه الخسائر عبر تذويبها بتضخّم الأسعار وإفلات سعر الصرف مع تعددية أسعاره. ثمة الكثير من الأمثلة والنماذج عن هذا المسير على العمياني نحو قعر الهاوية، لكن يكفي أن تكون الإحصاءات الماليّة غائبة لأشهر بينما الحاجة تفرض معرفة ما يحصل الآن في بنية الخزينة لتحديد ما يجب القيام به. المطلوب أن يسير المجتمع على العمياني أيضاً، وهو ما يحصل تحديداً. تخايلوا أن هذا المسير يتضمن انقطاعاً للأدوية من السوق، وطوابير طويلة للحصول على البنزين للانتقال من المنزل إلى العمل، وتقنيناً للكهرباء غير مسبوق، بالإضافة إلى انقطاع لمادة المازوت التي تشغّل المولدات الخاصّة، ونشوء أسواقٍ رديفة غير نظاميّة لبيع كلّ هذه السلع. تخايلوا أنّ مرفأ بيروت يتفجّر عن بكرة أبيه، وأن انفجاراً يحصل في خزانات بنزين يصيب أكثر من 60 شخصاً بين قتيل وحريق... كل ذلك يحصل على العمياني من دون أي رفّة جفن لأحد.

«السوق السوداء». هو المصطلح الذي يظهر مراراً عند كل فشل يظهر في تعامل النظام مع الأزمات، سواء كانت أزمات عارضة أو بنيوية. للوهلة الاولى تبدو «السوق السوداء» كأنها بديل للنظام بينما هي في الواقع وليدة رغبته بالاستمرار، وتمثّل امتداداً له واحد اسوأ أنماطه. فالسوق السوداء، بمعزل عن مدى عنصرية هذا التعبير، إلا أنها تمثّل اقصى تطرّف لهذا النظام بما يخلقه من تفاوت اقتصادي واجتماعي. هي النسخة الحقيقية من اقتصاد السوق الذي يعزّز اللامساواة في الدخل والثروة

«سوق سوداء» في لبنان: تدخّل الدولة أم غيابها؟

محمد وهبة

فجاة صارت كل يومياتنا في لبنان مرتبطة بـ«السوق السوداء». التسمية وحدها تدلّ على منشأ هذه السوق يوم راى الرجل الأبيض أنه متفوّق على الرجل الأسود بسبب لون بشرته. لكن الأزمة في لبنان حوّلت الأمر إلى «اكتشاف» وربطت نشوء هذه الأسواق بالسلع المدعومة انسجاماً مع الأفكار السائدة عن هذه السوق وأسباب نشوئها. فكرة ارتباط زوال السوق السوداء بزوال الدعم هي الفكرة التي يُروَّج لها حالياً في لبنان، وهي واحدة من الأفكار التي رُوّج لها عالمياً منذ عقود. بحسب تعريفات منظّري النيوليبرالية، فإن هذه السوق تنشأ تفلّتاً من الضوابط الحكومية على الأسعار. ميلتون فريدمان هو الأكثر جرأة بين هؤلاء المنظّرين: «هي طريقة لتمكين السوق الحرّة من العمل». المنظومات المؤسّسة للنيوليبرالية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة، تتحدث عن مشكلة تدخّل الدولة في السوق بشكل مباشر أيضاً. برأيهم، يجب أن يكون العرض والطلب في السوق بعيداً من تدخّل الدولة، حتى تُتاح ليد آدم سميث الخفية إعادة التوازن إلى السوق. فإذا تدخّلت الدولة، ظهرت الآليات البديلة على شكل «السوق السوداء» التي تضغط على الدولة للانسحاب وترك السوق يقوم بتعديل الموازين. بهذا المعنى، فإنّ دعم السلع الذي تقوم به الدولة هو المشكلة التي تعالجها «السوق السوداء» من خلال نفخ الأسعار. وبهذا المعنى أيضاً يُروَّج أن السوق السوداء هي التي تمنع تهريب هذه السلع، بعكس تحفيز التهريب الذي كان يؤدّيه الدعم. البديل الناشئ في حالة لبنان، هي تلك السوق المظلمة حيث يجري تسعير السلع بقيمها الفعلية الناتجة من العرض والطلب، وهي الآلية التي ستعيد السوق إلى التوازن. يتجاهل هؤلاء أن الدولة تتدخّل بهدف اجتماعي ـ اقتصادي من أجل تقليص الخلل الناجم عن سوء توزيع الثروة والدخل بسبب قوى السوق وأبديها الخفية. هذه هي القصة في لبنان وإنما بشكل أكثر نفوراً في ظل الأزمة وشراكة السياسة مع رأس المال.

تعريفات نيوليبرالية: تدخّل الدولة سيئ

يقول ميلتون فريدمان في مقابلة مع شبكة PBS التلفزيونية في عام 2002 الآتي: «السوق السوداء هي وسيلة للالتفاف حول الضوابط الحكومية. هي طريقة لتمكين السوق الحرّة من العمل. وسيلة للانفتاح وتمكين الناس. أنت تريد التجارة معي والقانون لا يسمح لك. لكن هذه التجارة ستكون مفيدة لكلينا. الحقيقة الأكثر أهمية حول السوق الحرة هي أن التبادل لا يتم ما لم يستفد الطرفان. هناك اختلاف كبير بين الإكراه الحكومي والأسواق الخاصة. يمكن للحكومة استخدام الإكراه لإجراء تبادل حيث يربح الطرف «أ» ويخسر الطرف «ب». لكن في السوق، إذا توصّل «أ» و«ب» إلى اتفاق طوعي، فذلك لأنّ كليهما يكونان افضل حالاً بعد إتمام الصفقة. وهذا ما تفعله السوق السوداء، هو الالتفاف على هذه القيود الحكومية المصطنعة».

لا يكتفي فريدمان بهذا التعريف، بل يشير إلى أن هذه السوق تنطوي على خرق للقانون «لكن هذا يحدث فقط عندما تكون هناك قوانين سيئة» ويشير إلى أن لا يجب على أيّ أحد أن يعتقد «أن إطاعة كل قانون هو مبدأ أخلاقي نهائي».

أما باقي التعريفات للسوق المظلمة، فقد وردت في أوراق صادرة عن البنك الدولي او صندوق النقد الدولي وغالبيتها مرتبطة بدعم السلع وخصوصاً السلع النفطية. بحسب سانجيف غوبتا، فإن «ضوابط الأسعار ـ التي تُستخدم لتطبيق سياسات الدعم ـ غالباً ما تؤدي إلى نشوء أسواق سوداء تحدّ من وصول الفقراء إلى المواد النادرة». ويتحدث روبرت بيكون وماسامي كوجيما عن نشوء هذه السوق بسبب تدخل الدولة لتحديد أسعار منتجات أو كميات مخصصة لاستهلاك الأفراد، مشيرين إلى أن البطاقات التموينية تصبح سلعة في هذه السوق أيضاً: «يعمل نظام الحصص التموينية الفعّال على خفض الطلب، لكن ترشيد استهلاك أيّ سلعة يؤدّي حتماً إلى نشوء سوق سوداء». ويقولان إن هذه السوق تظهر على شكلين:

- الأول، هو سوق سوداء للبطاقات التموينية نفسها، إذ يشتري المستخدمون الميسورون البطاقات التموينية من الأسر الأقل ثراءً الذين قد يشعرون أن الأموال الإضافية جرّاء بيع البطاقات أكثر قيمة من حصة الدعم الموجودة في البطاقة. وتشكّل هذه العملية آلية لإعادة توزيع الدخل. ومع ذلك، فإن تقنين العرض والذي يصاحب إصدار البطاقات التموينية يمكن أن يؤدّي إلى نقص محلّي مع نفاد المنتجات البترولية في نقاط الإمداد. وهذا بدوره يؤدّي أحياناً إلى الوقوف في طوابير للحصول على الإمدادات.

- الثاني، السوق السوداء للوقود المقنّن. فمن المرجّح أن ترتفع أسعار الوقود في السوق السوداء، ولذلك تميل نقاط البيع إلى تحويل الإمدادات إلى هذه الأسواق الأكثر ربحية.

وفي ظل هذه الظروف، يتعيّن على المستهلكين في كثير من الأحيان دفع أسعار أعلى من أجل شراء الوقود المقنّن من دون الحاجة إلى الوقوف في طوابير لساعات أو حتى أيام، أي عبر السوق السوداء. وإذا كانت الأسعار منخفضة في الدول المجاورة، يتم تهريب الوقود المقنن من الدول الحدودية.

الإسكوا تتحدث عن الأمر نفسه. ففي ورقة صادرة في 2017 بعنوان «الآثار الاجتماعية لإصلاح دعم الطاقة في المنطقة العربية»، ورد أن «الأسعار المنخفضة تسبّب الإفراط في الاستهلاك والتهريب إلى البلدان المجاورة حيث الأسعار أعلى. وهذا بدوره يمكن أن يؤدّي إلى نقص وتقنين وظهور سوق سوداء تتجاوز الأسعار فيها السعر الرسمي».

أسواق مظلمة نشأت في غياب الدولة

إذاً، بمعزل عن النقد المتعلّق بالبات التدخل ومدى فعاليتها وكفاءتها، إلّا أن تدخّل الدولة هو المشكلة الأساس التي تخلق «السوق السوداء». وهذا التدخّل، بحسب التعريف النيوليبرالي، يأخذ شكلاً قسرياً من خلال القوانين التي يشكّك فريدمان بضرورة الانصياع لها دائماً. لكن، هل هذا الأمر ينطبق على الوضع اللبناني الذي ينصّ دستوره على الاقتصاد الحرّ والمبادرة الفردية؟

حالياً، إلى جانب الأسواق الناشئة للدواء والبنزين والمازوت والخبز، هناك سوق لسعر الصرف خارج إطار سيطرة مصرف لبنان التي كانت قائمة أيام تثبيت سعر الصرف. هذه الأسواق نشأت، وفق التعريف النيوليبرالي، لأن الدولة تدخّلت في السوق، سواء عبر تثبيت سعر الصرف او عبر تحديد أسعار الدواء والبنزين والمازوت والخبز وسواها. ووفق التعريف نفسه، فإن وقف الدعم هو الطريق لوقف هذه الأسواق.

مروّجو هذا الكلام يتغافلون عمداً عن واقع وجود أسواق مظلمة في لبنان نشأت بسبب غياب الدولة كجهة فاعلة في السوق تحتكر تشريع القانون وتطبيقه. فعلى سبيل المثال، نشأت أسواق رديفة ومظلمة لتقديم خدمات الإنترنت لأن الدولة حتى الآن لا تستطيع تنظيم هذا القطاع ولا تستطيع تطويره وتقديم الخدمات لكل المقيمين بشكل متكافئ. في قطاع مياه الشرب يحصل الأمر نفسه. فالسكان يلجأون إلى شراء عبوات المياه من الشركات الخاصة أو من شبكات غير شرعية لأن الدولة لا توفّر لهم هذه السلعة الحيوية. وهذا الأمر يحصل في قطاعات أخرى خدماتية مثل الصرف الصحي والنفايات والكهرباء. والسكان لجأوا إلى مولّدات الأحياء رغم أن الكهرباء الرسمية مدعومة الأسعار، ورغم أن أسعار المولدات أعلى بكثير. خدمات النقل التلفزيوني تقع في الإطار نفسه.

يمكن تعداد الكثير من الأمثلة عن غياب الدولة المقصود والذي ترك لتحالف قوى السياسة والسوق تقديم السلع والخدمات في الأسواق المظلمة. لكن ليس هذا الكلام السائد حالياً عن السوق السوداء، بل تضعنا هذه القوى أمام خيارات صعبة وقاسية: خيار الحصول على السلعة بثمن باهظ، خيار عدم وجود السلعة إلا في السوق السوداء ووجود محدود للسلع المدعومة.

جاءت هذه الخيارات المحدودة بسبب غياب السلطة. أصلاً هذه الأسواق المظلمة نشأت بسبب الغياب المقصود للسلطة. والسردية التي يروّج لها اليوم عن ضرورة تحرير السوق من تدخّل الدولة لوقف السوق السوداء لأن السوق «يركلج نفسه» هي أصلاً أزمة ناشئة بسبب غياب الدولة شبه التام عن تأمين أي بدائل واقعية ومقبولة؛ ليس هناك نقل عام مشترك في لبنان يغنينا عن استعمال السيارة، غياب الدولة المقصود والذي ترك لتحالف قوى السياسة والسوق تقديم السلع والخدمات في الأسواق المظلمة. لكن ليس هذا الكلام السائد حالياً عن السوق السوداء، بل تضعنا هذه القوى أمام خيارات صعبة وقاسية: خيار الحصول على السلعة بثمن باهظ، خيار عدم وجود السلعة إلا في السوق السوداء ووجود محدود للسلع المدعومة.

> **إن تدخّل الدولة يأتي في إطار تصحيح أو إعادة نوع من التوازن لآلية التوزيع التي تمنح الأثرياء أكثر وتقتطع من الفقراء أكثر**

ارس ـ كوبا

التغيّر في مكوّن ثمن البضاعة في جدول تركيب الأسعار بين 2021/06/29 و2021/07/01

التاريخ	الشرح	بنزين 98 أوكتان	بنزين 95 أوكتان	مازوت
29 حزيران 2021	ثمن البضاعة	2,309,000	2,222,000	2,168,00
	ثمن البضاعة بالدولار (3,900)	592,05	569,74	555,90
1 تموز 2021	ثمن البضاعة	2,727,500	2,627,500	2,583,000
	ثمن البضاعة بالدولار (3,900)	699,36	673,72	662,31
الفارق بين الجدولين	الفارق بين السعرين	107,3	104	106,4

أظهرت دراسة، أعدّها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، أن شركات استيراد المحروقات حقّقت أرباحاً إضافية بلغت 100 دولار لكل ألف ليتر من البضاعة التي تم استيرادها بعد جدول أسعار المحروقات الذي صدر في الأول من تموز الماضي. استخرج المركز هذا الأمر من الفرق بين جدول تركيب الأسعار الذي صدر في 29 حزيران الماضي، وبين جدول تركيب الأسعار الصادر في الأول من تموز الماضي. بين هذين الجدولين ارتفع ثمن البضاعة المستوردة من 569 دولاراً إلى 673 دولاراً (على سعر صرف 3900 ليرة لكل دولار) أي بنسبة 18%. فيما ارتفع سعر برميل النفط بحسب نشرة البلاتس العالمية من 76 دولاراً إلى 77,25 دولاراً في الفترة نفسها، أي بنسبة 1,7% فقط. لذا فإن الارتفاع في ثمن البضاعة هو في غالبيته أرباحٌ إضافية لشركات الاستيراد.

تخزين أو تهريب؟

ما يتردّد في لبنان عن الدعم وعلاقته بالتهريب ونشوء السوق المظلمة ليس نقاشاً في مسائل مستجدة، بل تعبير عن أفكار مسبقة سائدة في المجتمع ويُروَّج لها باستمرار. قبل الكثير عن التهريب، وأن رفع الأسعار في لبنان يؤدي إلى وقف تهريب النبزين والمازوت إلى سوريا، بينما تبيّن أن التخزين المحلّي كبير أيضاً رغم وجود فرص التهريب وتحقيق الأرباح الكبيرة منه. أصلاً لا دليل واضحاً على أن هناك كميات تهريب كبيرة إلى سوريا كما يُشاع. حصّة التهريب من مجموع الكميات الواردة إلى السوق المحلية قد لا تمثّل أكثر من 5% من الكميات بالحدّ الأقصى وفق تقديرات موثوقة. أصلاً سوريا لا تعتمد على لبنان كمصدر للتهريب بمقدار ما تعتمد على العراق، البلد النفطي الموبء بالفساد مثل لبنان. مشكلة التهريب لا يمكن معالجتها ضمن فضاء لبناني خاص، فالمشكلة تتعلّق بمدى تكامل أو تنافر الأسواق القريبة من بعضها البعض. هذا التكامل هو اقتصادي سياسي. تحديد وضع لبنان في الفضاء الأوسع، أي علاقاته مع سوريا والعراق وتركيا... هو المفتاح لمنع التهريب أو لاستمراره.

مقال

مسألة التغيير في لبنان [1]

اقتصاد متوغّل في ريعيته

نجيب عيسى *

الخلاصة العامّة التي تحمل في طياتها بقية الخلاصات، هي أن المسار التاريخي للاجتماع اللبناني السياسي والاقتصادي كان محكوماً على الدوام بكون لبنان جزءاً من المشرق العربي له أهمية خاصة كمنصّة لإحكام الغرب الاستعماري سيطرته السياسية والاقتصادية على الداخل. ففي هذا السياق قام هذا الاجتماع على ركيزتين أساسيّتين هما الطائفية السياسية والاقتصاد غير المنتج. وقد ارتبط نشوء هاتين الركيزتين بداية بالدور الوظيفي الذي لعبه لبنان (جبل لبنان وبيروت تحديداً) كمنصّة يتغلغل منها نفوذ الغرب السياسي والاقتصادي في القرن التاسع عشر لبسط نفوذه على المشرق العربي، مستفيداً من موقع لبنان الجغرافي والعلاقات التاريخية لبعض طوائفه مع البلدان الأوروبية. ومن النزاعات التي كانت قائمة بين الموارنة والدروز في جبل لبنان. وجاء الانتداب الفرنسي ليكرّس الدور الوظيفي للبنان الكبير، بالتلازم مع الطائفية السياسية واقتصاد الوساطة كركيزتين للاجتماع اللبناني في الإطار الجغرافي الجديد. وبقيت دولة لبنان الكبير في ظل الانتداب عبارة عن تجمع مناطق وطوائف متفاوته كثيراً لناحية تطورها الاقتصادي والاجتماعي ومختلفة على هويتها الوطنية وتمارس فيها النخب المسيحية، ضمن الحدود التي رسمتها سلطة الانتداب، هيمنة على المجالين السياسي والاقتصادي. وهذه النخب التي نشأت وترعرعت في ظل النفوذ الفرنسي، هي ذاتها التي أمسكت فعلياً بزمام الشؤون السياسية والاقتصادية في جمهورية الاستقلال الأولى التي كان لبريطانيا اليد الطولى في عبور لبنان إليها. وبذلك أُعيد إنتاج الركيزتين الأساسيتين اللتين قام عليهما الاجتماع اللبناني في المرحلة السابقة. ومعهما أُعيد إنتاج التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الطائفية والطبقية والجغرافية. وتلازم كل ذلك مع تجذّر وتوسّع دور لبنان الوظيفي الإقليمي بفعل المتغيّرات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية المستجدّة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي جعلت هذا البلد يلعب دوراً محورياً في سعي الغرب، برعامة الولايات المتحدة، إلى إحكام قبضته السياسية والاقتصادية على المشرق العربي بعد حصول دوله على الاستقلال السياسي.

في أواخر الستينيات، وعلى خلفية التناقضات التي أخذت تعتمل في مجتمع الجمهورية الأولى، أخذ لبنان يتحوّل من طرف منفعل بمجريات الصراع بين المعسكر الغربي وحليفته إسرائيل من جهة وحركة التحرر الوطني العربية من جهة ثانية، إلى طرف فاعل في هذا الصراع. فوجود المقاومة الفلسطينية وحليفتها الحركة الوطنية ثم المقاومة الإسلامية على أراضيه، جعله مركز ثقل حركة التحرّر الوطني في المنطقة. هذا بالإضافة إلى زوال الدور الوظيفي الاقتصادي الإقليمي، سيدخل النظام الذي تكرّس بعد الاستقلال، في أزمة متعدّدة الأشكال والأطوار، امتدّت إلى وقتنا الحاضر. ففي عام 1975 تدحرجت الأزمة إلى حرب أهلية مدمرة أرتسمت خلالها معالم التغيير السياسي والاقتصادي التي ستتكرّس في الجمهورية الثانية وأهمها، فقدان لبنان دوره الوظيفي الإقليمي خاصّة على الصعيد الاقتصادي. ومع هذا، أُعيد في الجمهورية الجديدة، إنتاج الطائفية السياسية والاقتصاد الريعي على نحو معزّز هذه المرّة. فالنظام السياسي بعدما كان في الجمهورية الأولى عبارة عن هيكل هرمي على قمته رئيس ماروني يتمتع بصلاحيات واسعة جداً، أصبح برؤوس طائفية متعدّدة زاوجت عموماً بين صفتَي أمراء حرب ورجال أعمال، وتحاصصت المواقع في مؤسّسات الدولة السياسية والإدارية. أما على الصعيد الاقتصادي وبعدما فقد لبنان دوره الوظيفي الإقليمي، وبعد فشل محاولة رفيق الحريري إحياء هذا الدور على شكل دبي أخرى، أخذ الاقتصاد يتوغل في ريعيته. فبعدما كان يعتمد على إنتاج الخدمات لحساب الخارج، صار يعتمد على التدفقات المالية الآتية من الخارج وتوظيفها في نشاطات لا تتصل بقطاعي الإنتاج الحقيقي المحليين، الزراعة والصناعة. ما أدّى إلى تراجع كبير لهذين القطاعين وإلى أن تعود الحصة الوازنة من الدخل الوطني للريوع المتأتية من ارتفاع الفوائد المصرفية والاحتكارات التجارية والمضاربات العقارية والسياحة وتحويلات المغتربين لأسرهم. وما كان لنظام الجمهورية الثانية أن يعيش فترة من الاستقرار النسبي لولا هذه التدفقات المالية الخارجية واضطلاع سوريا بتفويض أميركي سعودي بدور الوصي على تنفيذ اتّفاق الطائف، وتوليها بشكل مباشر الإمساك بالوضع الأمني وتحديد الوجهة العامة في ما يتعلق بالشأن السياسي بالإضافة إلى ضبط التناقضات/النزاعات التي بقيت كامنة بين أركان النظام الجديد.

إن التلازم التاريخي بين الطائفية السياسية والاقتصاد الريعي غير المنتج، بالأبعاد والمضامين التي أخذها في حيّز الواقع، جعل الانقسامات العامودية، بخاصة الطائفية، تطغى في البنية المجتمعية اللبنانية على الانقسامات الأفقية، بخاصة الطبقية منها. ذلك أن تراكم رأس المال الذي رافق النمو الاقتصادي لم يتحقق بشكل رئيسي في دائرة الإنتاج الحقيقي المادي المحلّي وإنما أساساً في دائرة نشاطات روابطها ضعيفة مع هذا الأخير. ولم تكن هذه النشاطات من طبيعة تعمل على فرز طبقي واضح على المستوى الوطني. كما أنها لم تعمل على خلق روابط تكاملية وطنية، لا بين مختلف مكونات المجتمع، ولا بين مختلف أجزاء المجال الجغرافي. فالبورجوازية التي أمسكت بزمام السلطتين السياسية والاقتصادية في الجمهورية الأولى بقيت منذ نشوئها حريصة على طابعها الفئوي الطائفي، وتعتبر أن استمرار الهرمية الطائفية للنظام السياسي، بالتلازم مع اقتصاد الوساطة تحت مظلة الغرب ولصالحه، هي الضمانة لاستمرار الوجود المسيحي. أمّا المنظومة المتعدّدة الألوان الطائفية التي أمسكت بزمام السلطتين السياسية والاقتصادية في الجمهورية الثانية، لم يكن من مصلحة طبقية تلتف حولها سوى الدفاع عن الطابع الطائفي للنظام السياسي والحلة الجديدة للاقتصاد الريعي. وعلى خلاف منظومة الجمهورية الأولى، بقيت على اختلاف جذري فيما بينها على صعيد تحالفاتها الخارجية. ومن أجل الحصول على أكبر حصة من الريوع وتحسين مواقعها داخل طوائفها وفي السلطة السياسة، بقيت على أتم الاستعداد لخوض الصراعات الدامية وحتى الحروب في ما بينها. وذهبت بعيداً بالتطييف إلى حدّ اقتربت عنده الطوائف من أن تصبح عبارة عن كيانات اقتصادية واجتماعية قائمة بذاتها. وجرى ذلك كلّه بعيداً عن التقيّد بأبسط القواعد التي تحكم عادة تداول السلطة وتوزيع الدخل والثروة في نظام رأسمالي مهما كانت مرحلة نضوجه. ولذلك لم تتوفر للمنظومة الحاكمة في الجمهورية الثانية، خصائص تجعلها فعلاً طبقة برجوازية تمسك بزمام السلطتين السياسية والاقتصادية بصفتها هذه. فسلوكها الفعلي جعلها أقرب إلى أن تكون منظومة مافيوية غنائمية. وعليه يمكن القول بشكل عام إن التناقض الرئيسي داخل الاجتماع اللبناني بقي طابعه سياسياً وليس اقتصادياً. لذا يصعب الأخذ بمقولة إن الطائفية في لبنان هي مجرد لعبة سياسية تستخدمها البرجوازية لإعادة إنتاج نفسها.

هكذا بقي لبنان الكبير، منذ نشوئه، عبارة عن كيان اختلفت مكوناته الطائفية في تطورها الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه اختلفت في ما بينها على الهوية الوطنية وعلى العلاقات مع الخارج. ما جعل هذه المكونات في نهاية المطاف تتمايز لجهة الموقع في البنيتين السياسية والاقتصادية لهذا الكيان. وإذا أضفنا عامل الهجرة وضمور العمل بأجر، كانت النتيجة بنية مجتمعية بغاية الهشاشة في حالة انقسام دائم عاجزة عن توليد دينامية وطنية ذاتية دافعة للتغيير النوعي. وهذا بدوره، ما جعل الوجهة التي يأخذها التطوّر السياسي والاقتصادي في لبنان، لا سيما عند المنعطفات الرئيسية التي مرّ بها مساره (قيام المتصرفية، قيام لبنان الكبير، الحصول على الاستقلال، مجيء الشهابية، اتفاق الطائف، اتفاق الدوحة)، لا تأتي بشكل رئيسي كمحصّلة للموازين بين القوى الاجتماعية المحلية، وإنما نتيجة للمتغيرات التي تشهدها علاقات المنطقة العربية بالمراكز الرأسمالية الغربية، والمرتبطة بدورها بالمتغيرات على صعيدي العلاقات بين الدول الكبرى والعلاقات بين دول الإقليم. هذه الأرجحية للعوامل الخارجية على العوامل الداخلية في حركية الاجتماع اللبناني السياسي والاقتصادي، والتي لا تبدو متّسقة مع ما هو معروف عن حركية المجتمعات العادية، لا يمكن فهمها خارج كون لبنان جزءاً لا يتجزّأ من المشرق العربي، وأن الخارج بما فيه هذا المشرق نفسه، كان دائماً يعتبره كذلك.

> **المنظومة المتعدّدة الالوان الطائفية التي امسكت بزمام السلطتين السياسية والاقتصادية في الجمهورية الثانية لم يكن من مصلحة طبقية تلتف حولها سوى الدفاع عن الطابع الطائفي للنظام السياسي والحلّة الجديدة للاقتصاد الريعي**

إن ارتباط المتغيرات في لبنان بالمتغيرات الدولية والإقليمية، جعل، في الوقت نفسه، تاريخ هذا البلد عبارة عن سلسلة من الأزمات المتفاوتة في حدّتها ومداها الزمني، تأخذ الصراعات فيها، في آخر المطاف، طابعاً طائفياً يحمل معه خلافاً عميقاً حول هوية لبنان والانتماء الوطني. ويلاحظ المتتبّع لمسار الأزمات التي مرّ بها لبنان بعد الاستقلال (الحرب الأهلية الخاطفة في عام 1958، الحرب الأهلية الكبرى، الأزمات المتتالية بعد عام 2005) أنها كانت تأتي دائماً كارتدادات/ انعكاسات لمجريات الصراع بين حركات التحرّر الوطني في المنطقة من جهة، وإسرائيل والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائه، من جهة ثانية. كما يلاحظ أنها كانت تأخذ باستمرار شكل صراع بين مراكز القوى الطائفية اللبنانية على الموقع في السلطة السياسية وداخل طوائفها، وفي الوقت نفسه صراعاً على موقع لبنان في الاصطفافات الدولية والإقليمية. أما فترات الاستقرار النسبي التي كانت تفصل بين أزمة وأخرى وتتفاوت في مداها الزمني، فكانت تأتي نتيجة لدخول الأطراف الدولية والإقليمية المتصارعة في مرحلة ما التسويات التي تشمل، مع ما تشمل، الوضع اللبناني. لكن من دون أن تمسّ هذه التسويات جوهر نظامه السياسي الطائفي ونموذج الاقتصاد المركانتيلي الريعي. ولذلك كانت الأزمات تعود لتطل برأسها عند انفراط عقد التسويات / التفاهمات الدولية الإقليمية.

إن أحد الأسباب الرئيسية لعدم تمكّن أصحاب المشاريع التي كان هدفها إحداث تغيير بنيوي في النظام اللبناني السياسي والاقتصادي من تحقيق تقدّم ملموس على سكة هذا التغيير يعود إلى إغفالهم خصوصية الحالة اللبنانية واعتبار لبنان بلداً كمعظم بلدان العالم تخضع عملية تغيير هياكله السياسية والاقتصادية في المقام الأول لعوامل داخلية/ محلّية.

* أستاذ وباحث في الاقتصاد السياسي

سينشر لاحقاً ثلاثة مقالات مقتطفة من نصّ أكبر أعدّه الدكتور نجيب عيسى بعنوان: «**مسألة التغيير في لبنان: جدلية الخارج والطائفية السياسية والاقتصاد غير المنتج**»، وهذا النصّ هو عبارة عن أجزاء مكثّفة من مخطوطة يعدّها للنشر في كتاب موضوعه «اقتصاد لبنان السياسي». سينشر نصّ النصّ كاملاً على الموقع الالكتروني بعد نشر المقالات الثلاثة.

رؤية مختلفة للنظام المصرفي

زياد حافظ *

بما أنّ النّظام المصرفي اللبناني كان يُعدّ ركيزة الاقتصاد اللبناني، فإنّ انهياره يمثّل سبباً مباشراً لانهيار الوضع المالي والاقتصادي في آنٍ واحد وإن لم يكن السبب الوحيد. والنظام المصرفي اللبناني يختزل في بنيته كلّ الأوبئة التي تشوب النظام المصرفي عموماً بالإضافة إلى سلبيّات النظام السياسي اللبناني لجهة الخيارات والسياسات المعتمدة منذ نشأة الكيان ودوره الوظيفي في الاقتصاد المحلّي والإقليمي إلى حدّ ما. لسنا هنا في إطار سرد تاريخ النظام المصرفي في لبنان رغم أنّ بنيته تعود إلى تكوين لبنان ككيان ودوره الوظيفي المرسوم من المستعمر الأوروبي آنذاك، ومن بعده كنظام طائفيّ بامتياز، وإلى طبيعة النظام المصرفي في الدورة الاقتصادية في العالم الرأسمالي، وفي منظومة الفكر النيوليبرالي السائدة في إطار العولمة الاقتصادية وأمولة النظام الرأس المالي. فالتحوّل الذي طرأ على بنية النظام الرأسمالي في العالم من خلال أمولته (financialization) وابتعاده عن الإنتاج الفعلي لينتج ثروة افتراضيّة عبر المضاربات الماليّة والورقيّة، انعكست مباشرةً على المنحى الرّيعي الذي اتّخذه لبنان منذ اتفاق الطائف الذي أريد له أن يكون النظام المصرفي عموده الفقري.

في هذه المقاربة سنحاول عرض ملامح نظام مصرفي مختلف، السبب الأساسي هو أن النّظام المصرفي كما عرفناه حتى لحظة الانهيار، لم يكن ولن يكون صالحاً للمساهمة في عمليّة تنمويّة صحيحة ترتكز إلى الاقتصاد الإنتاجي في قطاعات تقليديّة وقطاعات جديدة أوجدتها الثّورة التكنولوجيّة في المعلومات والتواصل والمواصلات والاحتساب، كما أنّ قطاع الذكاء الاصطناعي سيسيطر على كافة مرافق الاقتصاد عاجلاً أم آجلاً، ما يوجب مراجعةً جدّية للنموذج الإرشادي (paradigm) الذي يتحكّم بالفكر الاقتصادي.

محاور التغيير

النّظام المصرفي الذي نعرفه فقَدَ الورقة الأساسيّة التي تبرّر وجوده، أي رأس المال المعنوي الذي يرتكز إلى الثّقة. فمن يستطيع القول، بعد هذا الانهيار وبعد سلوك المصارف بكافة تشكيلاتها الحكومية والخاصة، أنّ هذه المؤسّسات جديرةٌ بالثقة؟ فالنظام المصرفي فقَدَ ثقة الناس وثقة المودعين: كيف يمكنه استقطاب المودعين لإيداع مدّخراتهم لديه مجدداً بعد ممارسات المصارف المهينة تجاه المودعين والتي كانت عملية سطو موصوفة؟ إنّ فقدان الثّقة بالمكوّنات الاقتصادية هو أيضاً وفي الأساس فقدان الثقة بالنظام السياسي، ولا يمكن أن نتوخى أيّ تغيير في البنية الاقتصادية إن لم يحصل تغيير جذري في النظام السياسي.

إذا كانت أزمة النّظام المصرفي اللبناني، هي أزمة النظام المصرفي الرأسمالي الذي ينتهج السياسات النيوليبرالية، فكيف يمكن تغيير ذلك الواقع؟ في الحقيقة نعتقد أنّ التغيير له محاور متعدّدة، منها: الملكيّة، الهدف، السياسات، الحجم، وجميعها مترابطة.

عندما تكون ملكيّة المصارف لأفرادٍ أو لعائلاتٍ أو لمجموعات احتكاريّة أو لمستثمرين يبغون فقط المردود العالي على استثماراتهم مهما كانت الظروف، فإنّ هذا الأمر ينعكس حتماً على هدف المصرف. عندها، لا شيئ قبل الربح، والربح السّريع والمتنامي. هذا الهدف، أصبح في الغرب بمثابة عقيدة، بل «قيمة أخلاقية» تنتشر تحت شعار إرضاء المساهم أي المستثمر. هكذا يبدأ المصرف بفقدان وظيفته الاجتماعية كعنصر أساسي في الحركة الاقتصادية وعمليّة التّنمية. لذا نقولها بصراحة: إذا كان الرّبح هدفاً مشروعاً، فإنّ تحديد حجم الرّبح وطريقة تحقيقه يجب أن تكون خاضعة لما نعتقده مسؤوليّةً اجتماعية. بمعنى آخر، نعتبر المصرف، وبالتالي النظام المصرفي، مؤسّسة ذات منفعة عامة (public utility) كمصلحة الكهرباء والمياه والهاتف والمرافئ البرّية والجوّية والبحرية والبنى التحتيّة. هذا التحوّل يشكّل نقلة نوعية جوهرية في النموذج الإرشادي حيث يكون الرّبح حافزاً ولكن ليس الهدف الوحيد أو الأهم.

السؤال الذي يمكن طرحه: هل بُعد المنفعة العامة كافٍ للاستثمار في النظام المصرفي؟ الإجابة تثير بدورها إشكاليّة دور المصرف في النظام الرأسمالي وإلى حدّ كبير، دور الرأسمالية. فالمصرف كان عبر التاريخ المعاصر أداةً لنموّ الرأسمالية، ونموّ الأسواق الماليّة التي أصبحت ركيزة الرأسمالية الجديدة وفي الألفيّة الجديدة.

وإذا تحوّل المصرف إلى مؤسّسة ذات منفعة عامة فهل بطبيعة الحال يطرح مسألة الملكيّة. فهل يمكن أن تكون المصلحة العامة ملكيّة خاصة، وتحت سيطرة الفرد أو العائلة أو المجموعة الخاصة؟ الإجابة واضحة، وهي كلا. المؤسّسة ذات المنفعة العامة لا يمكن أن يملكها إلّا من يمثّل المجتمع.

هنا سؤال آخر: من يكون ذلك؟ المروحة واسعة قد تبدأ بالدّولة أي ملكية المصرف تكون للدولة، وتنتهي بتعدّد الملكية حيث لا يحصل أيّ مكوّن من الملكيّة على أكثر من نصيب صغير من الأسهم حتى لا يسيطر على مجموعة المساهمين. وبين الحدّين هناك إمكانية إيجاد الملكية التعاضدية التي تشكّلها التعاونيات والنقابات وهيئات من المجتمع الأهلي. الحلّ الأسهل هو ملكيّة الدولة، وإن سيعترض على ذلك كلّ من ينظر للقطاع الخاص وأولويّته. نحن لا نقول إنّ لا ملكيّة خاصة للمصارف، بل أنّ الثّقل الأساسي للمنظومة المصرفيّة يجب أن تكون لأصحاب المنفعة العامة. التجربة الصينيّة في ذهننا حيث أوّل أربعة مصارف في العالم هي مصارف صينيّة تملكها مؤسّسات تابعة للدولة. هذا لم يمنع وجود قطاع مصرفي خاص، إلّا أنّه ليس هو المسيطر على السوق المصرفية.

ضرورات الأمن القومي تفرض قوامة الدّولة على المرافق الحيويّة في الاقتصاد وخاصّة في المصارف التي برهنت أنّها طبَعةً للتدخّل الخارجي بسبب تشابك مصالحها مع الخارج إن كانت مملوكةً من القطاع الخاص. القطاعات الاستراتيجية في أيّ اقتصاد يجب أن تدخل ضمن مكوّنات الأمن القومي لأي بلد. فالتجارب دلّت بشكل واضح أنّ رأس المال الخاص والقطاع الخاص، لا يتحسّسان المسؤوليّة الوطنيّة إلّا بالحدّ الأدنى التي تفرضها الأعراف والتقاليد الموجودة في المجتمع الذي يعملان فيه وإلّا نُبذوا.

وفي لبنان لا يوجد هذا الحسّ ولو بالحدّ الأدنى، لذا كان النظام المصرفي «متحرّراً» من أيّ مسؤوليةٍ وطنيّة. وبما أنّ عصر النيوليبرالية يناهض أيّ دورٍ للشّأن الوطني والقومي وذلك لحساب المجموعات الخاصّة العابرة للحدود، وبما أنّ الثّقافة الاستهلاكية التي تروّجها المصارف تُسهم في إضعاف المناعة الوطنية والحسّ الوطني، فقد أصبح المجتمع فريسة للمطامع الخاصة سواءً كانت داخليّةً أو خارجية. نموذج القطاع المصرفي اللبناني خير دليل على ذلك.

من جهةٍ أخرى نُميّز بين الملكيّة والسّيطرة. المصارف الغربيّة الكبيرة لا تملكها أكثريّة واحدة، بل هناك تشرذمٌ في الملكية بسبب طرح أسهم المصارف في التّداول في الأسواق المالية. ينتج من ذلك أنّ أي مجموعة تملك أكثر من 5% من الأسهم تستطيع أن تسيطر على المصرف وتُسمّي إدارتها لأنّ معظم المساهمين، وقد يكون عددهم بالآلاف، لا يحضرون الجمعيّات العمومية ولا يكترثون لما يحصل في المؤسّسة إلّا متابعة نموّ قيمة السّهم أو نسبة توزيع الأرباح. في هذه الحال، تصبح يد الفئة المهيمنة على المصرف حرّة في التصرّف كما تشاء بحجّة «مسؤوليّة المصرف تجاه المساهمين». للاقتصادي الأميركي الشهير ميلتون فريدمان - منظّر النيوليبرالية - قول واضح وصريح، وهو أنّ مسؤوليّة أي إدارة هي إرضاء المساهم وليست مسؤوليتهم إرضاء المجتمع. بل هو ينفي مفهوم المسؤوليّة الاجتماعية التي نحن من دعاتها. رئيسة وزراء المملكة المتحدة مارغاريت تاتشر نفت حتى وجود شيء اسمه «مجتمع» بل فقط مجموعة من الناس، هذا هو يقين العقل النيوليبرالي.

نعي أنّ إشكاليّة الملكيّة والسيطرة على المصرف قد تخضع لنقاش واسع وحادّ نظراً لما تضربه من «مسلّمات» لم تعد قائمة أو مقبولة. فسقوط القطاع المصرفي شكّل ضربة قاسية كادت تكون قاضية لمقولة قوامة القطاع الخاص في لبنان في إدارة مرفق حيويّ كالمرفق المصرفي. موازين القوّة السياسية هي التي ستحسم النقاش للأسف، وليس اعتبارات المنفعة العامة، لكن نطرحها كي لا تكون حجّة أن لا بديل لما يريدون تطبيقه، أو بالأحرى تعويمه بعد إعادة تأهيله وفقاً لهندسة ماليّة جديدة تتماهى مع موازين القوّة الداخليّة والخارجية.

> تصنيف النظام المصرفي مؤسّسة ذات منفعة عامة كمصلحة الكهرباء والمياه والهاتف والمرافئ البرية والجوّية والبحرية والبنى التحتية

> أصبحت المصارف هي التي تخلق معظم الكتلة النقدية بدلاً من الدولة التي ينحصر دورها في سكّ العملة أو طباعة النقد

أهون الشرّين

من تداعيات بنية النظام المصرفي، التّساهل في إدارة الأصول المصرفيّة خلافاً لكلّ قواعد الإدارة الرّشيدة. فالتركيز على الاستثمار في قطاع سندات الخزينة والقطاع العقاري والخدمات التابعة له جعلت النظام المصرفي رهينةً لملاءة الدّولة وقدرتها على تسديد المستحقّات العائدة للسندات. لكنّ الفوائد المرتفعة التي كانت ترافق تلك السندات والتي لم يكن لها أي مبرّر اقتصادي غير توفير ربح والحصول على مشاركة معظم المصارف في أكبر عمليّة احتيال عرفها التّاريخ المصرفيّ المعاصر أسهمت في انكشاف النظام المصرفي تجاه الدولة، مخالفة مبدأ ضرورة توزيع المخاطر عبر تنويع الاستثمارات. ما قام به النظام المصرفي كان عكس ذلك، ما يسقط حجّة كفاءة القطاع الخاص في لبنان في إدارة أموال الآخرين، ويسقط أيضاً المهنيّة في التّزام النظام المصرفي بالحفاظ على سلامة الودائع المؤتمنة لديه، ويجعله شريكاً مباشراً في عمليّة الاحتيال على أموال اللبنانيين. في المقابل هناك من سيقول أن الدولة ليست أكفأ من القطاع الخاص وأنّ الفساد ينخرها حتى العظم وقد يكون ذلك صحيحاً. لكنّ إمكانيّة إصلاح الدولة أكبر من إمكانية إصلاح القطاع الخاص والانحدار الأخلاقي للقيّمين عليه. كما أنّ مسؤوليّة الدولة الحرص على المصلحة الوطنية والأمن الوطني والقومي بينما القطاع الخاص لا يكترث لذلك. في أسوأ الأحوال الدولة أقل الشرّين.

السيادة في خلق النقد

من جهةٍ أخرى، نعتقد أنّ النّظرة للمصرف يجب أن تتناول دوره الوظيفي في الدائرة الاقتصادية. من يحدّد هذا الدور؟ نظرياً، البنك يُسهم في خلق الكتلة النقدية المكوّنة من النقد المطبوع ومن إجماليّ الودائع القصيرة الأجل. في معظم الدّول الرأسماليّة تشكّل الودائع القصيرة الأجل القسط الأكبر من الكتلة النقدية. السبب النظري في اعتبار هذه الودائع قصيرة الأجل، أي باستحقاق أقلّ من 12 شهراً، هي أنّها تحت الطلب مثل الشيك المصرفي الذي يُستعمل كوسيلة دفع ويسدّد عند الطلب، وهي تحمل صفة النّقد وتحوّلت إلى وسيلة دفع أيضاً. لذا أصبحت المصارف هي التي تخلق معظم الكتلة النقدية بدلاً من الدولة التي ينحصر دورها في سكّ العملة أو طباعة النقد.

إذاً، هنا نرى المصارف في النظام الرأسمالي تنتزع جزءاً أساسياً من سيادة الدّولة في عمليّة خلق النقد. لا داعي الآن لمناقشة جدوى دور النظام المصرفي في تحمّل جزءٍ من رمز السيادة، بل نسأل في ضوء التجربة اللبنانية: هل يمكن الاستمرار في اعتبار الودائع قصيرة الأجل جزءاً من الكتلة النقدية بما أنّها لم تُدفع عند الطلب؟ إذاً، ما هو دور هذه الودائع في الدّائرة الاقتصادية المعاصرة في اقتصاد كالاقتصاد اللبناني؟ هذا نقاش نظري في الفكر الاقتصادي لا بدّ من مقاربته. فلا يجوز الاستمرار في اعتبار الودائع القصيرة الأجل جزءاً من الكتلة النقدية لأنّها تحت الطلب. وإذا، لا بدّ من اعتبارها كذلك، فيمكن اختصارها بالودائع القصيرة الأجل جدّاً والتي لا تتجاوز الشّهر على سبيل المثال. التجربة اللبنانيّة يجب أن تفتح آفاقاً جديّةً في مفهوم الكتلة النقدية وخصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار دولرة الاقتصاد اللبناني الذي يتباهى بها حاكم مصرف لبنان المؤتمن على حماية الليرة اللبنانية.

هذه الملاحظة تدفعنا إلى إعادة النّظر في مفهوم السياسة النّقدية. ونقاشنا قد يكون على مستويين. الأول، هو سياسة نقدية تأخذ بالاعتبار الودائع قصيرة الأجل في تكوين الكتلة النقدية، والثاني، سياسة نقديّة مبنية فقط على كتلة نقدية مكوّنة من النقد المطبوع حصراً. وفي كلا الحالتين، إنّ السياسة النقدية المطلوبة يجب أن تنسجم مع متطلّبات التنمية الاقتصادية بكافة أبعادها. حجم الكتلة النقدية يصبح متغيّراً جوهرياً لا يمكن تجاهله.

نرى أنّه لا بد من بلورة سياسة نقدية واقعية تعكس الحال في لبنان وتُعيد الاعتبار إلى سيادة الدولة في تكوين الكتلة النقدية. في هذا السّياق بات واضحاً من حجم الودائع الموجودة في النظام المصرفي قبل اندلاع الأزمة أنّها كانت ودائع قصيرة الأجل لأنه تمّ تحويلها عند الطلب إلى الخارج. هذه الكتلة النقدية لم تكن منخرطة في الدائرة الاقتصادية لأنّها كانت تكتفي بالمردود الرّيعي المتمثّل في الفوائد المرتفعة على الودائع. هذه الكتلة النّقدية لم تسهم في تفعيل القطاعات الإنتاجية بل كانت عبئاً على الاقتصاد اللبناني لأنّها كانت تكلّف الخزينة بلا مردود في زيادة النّاتج الداخلي وموارد الدولة. والفوائد على الودائع كانت تسهم مباشرةً في استهلاكٍ مفرطٍ تجلّى في مستوى الاستيراد المرتفع الذي شكّل ضغطاً غير ضروريّ على الليرة اللبنانية.

أمّا إذا تمّ اعتماد كتلة نقديّة قوامها في الأساس العملة المطبوعة من قبل الخزينة اللبنانية (وليس مصرف لبنان)، فإنّ دورها في الاقتصاد يكون أفعل. تنشيط الإنتاج قد يموّل بقروضٍ مصرفيةٍ متوسطة وطويلة الأجل لا تستند إلى الودائع قصيرة الأجل. لذا، لا بد من تشجيع الودائع المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل القطاعات الإنتاجية. أمّا العملة المتداولة فتكون وظيفتها الأساسية وسيلة دفع في المعاملات الاقتصادية ووسيلة احتساب. إنّ حجم الكتلة المتداولة يجب أن يتّسق مع حجم العمليات الاقتصادية وسرعة تداول النّقد (velocity of circulation) بما يعطّي العجز في الكميّة إذا كانت أقلّ من النّاتج الداخلي. في هذا السّياق يجب أن تكون الحسابات الجارية أو الودائع القصيرة الأجل خالية من أيّ مردود ماليّ أو فائدة، أي أن تقتصر الفوائد على الودائع المتوسّطة وطويلة الأجل والتي تسهم في التوازن بين القرض المتوسط وطويل الأجل، وبين مصدر تمويله أي الودائع.

هذه هي الخطوط العريضة التي يجب البحث فيها ومناقشتها. هي تختلف عن المقاربات القائمة في المصارف اللّبنانية حيث الكتلة النقدية أصبحت مصدراً للرّيع على حساب الإنتاج الفعلي. ولا بدّ من ترسيخ ثقافة التمويل للمشاريع (project financing). ضمانة أو تأمين القرض هو نجاح المشروع وليس الأصول التي يتم رهنها لصالح المصرف. هذا يعني تغييراً أساسياً في فلسفة الإقراض والعمليات المصرفية لصالح القبول بأن المردود لن يكون بالسرعة التي يريدها المصرف لأنه مرتبطٌ بحياة المشروع المموّل. فهو يشارك في المخاطرة مع صاحب المشروع ومن هنا تبرز المنفعة العامة. وهذا يتطلب دراسة معمّقةً للمشروع ما يعني إعادة تكوين الكفاءات المصرفية في تقييم المخاطر والمشاريع. لكن هذا بحث آخر لا بد من مقاربته في إعادة تكوين النظام المصرفي المطلوب لتنمية الاقتصاد اللبناني.

*باحث وكاتب اقتصادي سياسي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي.

إيغور سميرنوف ـ روسيا

رسم بياني

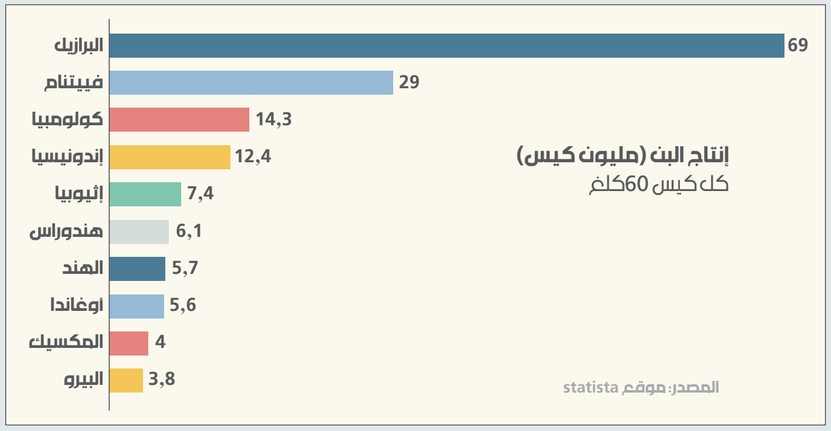

العالم يحتسي القهوة بـ 104 مليار دولار

يبلغ حجم سوق القهوة العالميّة نحو 104 مليارات دولار. البرازيل تحصد نحو نصف المحصول العالمي من زراعة حبوب البنّ المستخدمة في صنع القهوة، وتحتلّ المركز الأول في التّصدير. إيراداتها السنويّة من هذا المنتج تصل إلى 51,6 مليار دولار أو ما يساوي 3,5% من ناتجها المحلي الإجمالي. ورغم هذه السيطرة، إلّا أنّ الإنتاج البرازيلي مكشوف على مخاطرَ من نوع آخر ومعه تنكشف أسعار القهوة على المخاطر نفسها؛ ففي الأسبوع الأخير من شهر تموز الماضي، تعرضت سهول البرازيل إلى موجةٍ صقيع، وُصفت بأنّها الأقوى في البلد منذ 30 عاماً، وقد أطاحت بنحو 200 ألف هكتار مزروعة بالقهوة، أي ما يساوي 11% من المساحة الإجمالية المخصّصة لهذه الزراعة في البرازيل. وتأتي هذه الضّربة بعد انتشار جائحة كورونا، وارتفاع كلفة النقل والشحن والجفاف. انعكست كلّ هذه الضّربات ارتفاعاً في أسعار العقود الآجلة بنسبة 34%. فقد رأى المضاربون أنّ ضرباتٍ كهذه ستنعكس سلباً على إمدادات القهوة عالمياً متوقّعين ارتفاع أسعارها الفعلية، لذا راهنوا على هذه التّوقعات من أجل جمع الأرباح من المضاربات.

يُزرع البن في عددٍ محدودٍ من الدول التي تعدّ متوسطة الدّخل أو فقيرة. وفيها نحو 12,5 مليون مزرعة أكثر من 70% منها عبارة عن مزارع صغيرة، ويعمل فيها نحو 125 مليون عامل غالبيتهم من الأطفال. وبحسب منظّمة العمل الدّولية، فإن زراعة البن هي القطاع الذي يشهد أسوأ أشكال عمالة الأطفال وأكثرها شيوعاً.

وشجرة البن هي إستوائيّة لا تتحمّل درجات الحرارة المتدنيّة، ولا سيّما إذا انخفضت عن 5 درجات مئوية. أمّا في حال وصلت درجة الحرارة لتشكّل صقيعاً، أي ما بين -3 و-4 درجات مئوية، فقد يكون تأثيرها كارثياً على المحصول لأنّها تقتل البراعم والزهر. كما أنّ الصقيع يمكن أن يتسبّب بحروق أوراق هذه الشجرة ما قد يؤدي إلى تلفها بشكل نهائي.

لذا، فإنّه بعد موجة الصقيع التي ضربت الدول الأكثر إنتاجاً من محصول البن، فمن المحتمل أن تأخذ عمليّة تعافي دورة الإنتاج في البرازيل، سنواتٍ عديدة، لأنّ إعادة زراعة المناطق التي ضربتها موجة الصّقيع ليست سهلة. بذور شتلات البن الجديدة، يجب أن تُزرع بحلول أيّار أو حزيران على أبعد تقدير حتّى تكون النباتات جاهزة للنقل إلى الحقول في موسم الزراعة في شباط وآذار. كما أنّه حتى في العام التالي، لن يتمكّن المزارعون من إعادة تشجير كامل ما خسروه من أشجار، لأنّ هذا الأمر يحتاج إلى تمويلٍ كبير. لذا، فمن المتوقّع أن يتطلّب إعادة التشجير بشكلٍ كاملٍ إلى ثلاث سنوات أو أكثر.

ويضاف إلى ذلك، أنّ البرازيل كانت تعاني أصلاً من موسم جفافٍ لم تشهد مثله في القرن الماضي، فقد انخفضت مستويات المياه في خزّانات كانتارير، التي تخدم نحو 7,5 ملايين شخص في مدينة ساو باولو، إلى أقلّ من عُشر سعتها هذا العام. والمحصول المرتقب من البن، عليه أن يتعافى من أضرار موجة الصقيع، بالإضافة إلى الإجهاد الهائل للأشجار بعد الحصاد القياسي في العام الماضي، الذي تراوح بين 68 و69 مليون كيس (60 كيلوغراماً في كل كيس). ومن الجفاف أيضاً الذي أدّى إلى تناقص محصول 2021 ليكون واحداً من أصغر المحاصيل في 10 سنوات ولم يجمع سوى 49-55 مليون كيس.

أما كورونا، فقد كان أثرها مرتبطاً أكثر في نقص الحاويات، لا سيما في قارتي أميركا. فمن بعد بداية الجائحة كان هناك عدد كبير من البواخر الآتية من آسيا إلى الأميركيتين حيث أفرغت حمولاتها من دون أن يكون لديها الإمكانيّة لإعادة الحاويات الفارغة إلى آسيا بسبب إجراءات الإقفال ما أدّى إلى نقصٍ في الحاويات التي تنقل البضائع ومنها حبوب البنّ.

انعكس كلّ ذلك ارتفاعاً في أسعار البن. فقد ارتفعت أسعار العقود الآجلة الأميركية بنسبة 34% بين 19 تموز و26 تموز الماضي، أي خلال أسبوعٍ واحد. إلّا أنّ السّعر عاد إلى الانخفاض بعد استيعاب الصدمة، وانخفض بين 26 تموز و18 آب بنسبة 12%. لكنّ مستوى الأسعار لا يزال أعلى من ما كان عليه قبل أزمة الصقيع التي ضربت البرازيل.

الدّيون الطبيّة تقضي على الأسر الأميركية

في ظلّ جائحة كورونا، أصبحت شركات التأمين الصحي في أميركا محور جدال يتعلّق بمدى الإفادة من وجودها. وفقاً لدراسةٍ أجراها صندوق الكومنولث، فإنّ أكثر من نصف الأميركيّين الذين أصيبوا بفيروس كوفيد ونجوا، منهم «يعانون الآن من الدّيون الطبيّة» نتيجة مرضهم. وهذا الأمر ينسحب أيضاً على الأشخاص الذين لم يصابوا بكوفيد 19.

أظهرت الدّراسة أنّ واحداً من كلّ خمسة أميركيّين، من كبار السّن إلى حديثي الولادة تمّ تحويل ديونه الطبيّة إلى صناعة محصّلي الديون. وهؤلاء تدمّرت ائتماناتهم بفعل هذا الأمر وتضاءلت قدرتهم على الحصول على وظيفةٍ جديدةٍ لسنواتٍ أو عقود. كلّ ذلك بسبب مرضهم.

> 1 من كل 5 أميركيين، تمّ تحويل ديونه الطبية إلى صناعة محصّلي الديون

يقول مايكل وليامسون إنّ «السبب الوحيد لفعلنا ذلك هو أنّه يمكن لأشخاص مثل بيل ماكغواير، الرئيس التنفيذي السابق لشركة UnitedHealth، التخلّي عن مليار دولار حرفياً». وينقل وليامسون عن جامعة شيكاغو أنّ 8 ملايين أميركيّ بدأوا صفحة تمويلٍ جماعي لجمع الأموال لتغطية فواتيرهم الطبيّة. إلى جانب 12 مليون صفحة أخرى بدأها آخرون يحاولون دفع فواتير الأصدقاء أو الأقارب أو الأطفال أو الأجداد الذين ليسوا متعلّمين بالكمبيوتر. فقد أصبحت العائلات الأميركية تسعى لتحصيل مساهمات من الأصدقاء والغرباء لتفادي التشرد ببساطة. كذلك، يشير إلى دراسة أجرتها جامعة مدينة نيويورك / هارفارد، تبيّن فيها أن السبب الأوّل للإفلاس في أميركا هو الدّيون الطبية. «فهي تقضي على نصف مليون أسرة في المتوسط بهذه الطريقة كل عام». في المقابل بلغ عدد الأشخاص في كندا وأوروبا الغربية وأستراليا ونيوزيلندا وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان الذين أفلسوا حصرياً من الدّيون الطبيّة العام الماضي: صفر.

يشير وليامسون إلى أنّه أوضح في كتابه الأخير «التاريخ الخفيّ للرعاية الصحيّة الأميركيّة: لماذا يفلسك المرض ويجعل الآخرين أغنياء بجنون»، إن المواطن الأميركي يدفع نحو 3000 دولار سنوياً للرعاية الصحية والتأمين الصحي أكثر من الكنديّين والأوروبيّين واليابانيّين والكوريّين الجنوبيّين. وفي المقارنة، فإنّ نظام الرّعاية الصحيّة الفردي الدّافع في تايوان بالكامل، بما في ذلك الأطباء والمستشفيات والصيدليّات وجميع مرافق الرّعاية وجميع عمليّات الفوترة والدفع - كل شيء - يكلّف هذا البلد ما يزيد قليلاً عن 6% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما في معظم البلدان المتقدمة تتراوح النسبة بين 6% و 14%.

يتوقّع أن تزدحم طرقات الكرة الارضية بنحو 2,6 مليار سيارة في عام 2050. السيارة هي محور الاهتمام الصناعي والعقاري والفكري أيضاً. هي كانت ملكية أسرية، ثم أصبحت ملكية فردية تختزل مشاعر القوّة والتفوّق والإثارة لمالكها. وبات يخلق منها منتجات وهمية مثل أرقام السيارات المميزة، أو خيارات تفوق الحاجات الفعلية. السيارة هي احد منتجات النظام الذي يروّج لكل ما هو فردي وينبذ كل ما هو جماعي. هي نموذج استهلاكي لامتصاص موارد المجتمع، وهذا النموذج يحاول تحسين صورته اليوم عبر ترويج سردية استبدال الوقود بوسائل تشغيل يزعم أنها بيئية، مثل السيارة الكهربائية

أنظمة النقل المعتمدة على السيارة
من رأس المال وإلى رأس المال نعود

علي الزين *

ما هو سائد عن السيارة حول العالم، أنها ليست مجرّد وسيلة للتنقل، إنّما هي الوسيلة المثلى. امتلاكها أصبح سهلاً بسبب وفرة التمويل (الإقراض)، الخيارات المتاحة واسعة، من النوع إلى القوّة والحجم والراحة ووسائل الأمان. ثمة الكثير من الخيارات التي تتخطى حدود الاستخدام الفعلي. رغم ذلك، فإن عناصر التنافسية لإنتاجها وامتلاكها لم تعُد تقتصر على ذلك، بل صارت تتضمن نمطاً ترويجياً صاعداً عن «السيارة البيئية». هذه الخديعة الإعلانية مبنيّة على فكرة أن نضوب النفط المتوقع كمورد طبيعي يُستخدم في تشغيل السيارة، إلى جانب القيود المتعلقة بمكافحة التلوّث، يوجب البحث عن بديل. هكذا ظهرت السيارات التي تعمل بواسطة البطاريات. المفارقة أن الليثيوم الذي تصنع منه هذه البطاريات هو أحد الموارد البيئية أيضاً مثله مثل النفط. وأسوأ ما في الأمر أن صناعة السيارات لم تعد محصورة بتحقيق القدرة على الانتقال، بل لم يعد بإمكانها أن تتخطى مستوى الرفاهية الذي بلغته في عصر النفط.

يشكّل هذا الأمر نوعاً من الضغوط على صانعي السيارات. هم لطالما روّجوا أن السيارة هي الحلّ الأمثل للتنقل، وأرسوا ثقافة مجتمعية تعتمد على «السيارة أولاً». بمعنى ما كرسوا النزعة الاستهلاكية للسيارة بوصفها أداة للحرية الفردية ولاستهلاك الأراضي والموارد لتشغيلها ولتأمين البنية التحتية اللازمة لمسيرها. لكن الضغوط المتعلقة بما يمكن تسميته «بداية نهاية» النفط، ومكافحة التلوّث العالمي، أجبرتهم على البحث عن طرق ثقافية. هكذا ظهرت مبادرات من الشركات الأوروبية تركّز على الاهتمامات الاجتماعية، ومبادرات من الشركات الأميركية ركزت أكثر على العوامل المادية التقليدية، إلّا أنه سرعان ما تبيّن أن هذه المبادرة المزيّفة ليست سوى وسيلة إضافية لتسويق بيع السيارة استناداً إلى سياسات «التلميع الأخضر» بدلاً من الالتزام الحقيقي بتقليل الأثر البيئي. وما فضيحة شركة فولكسفاكن الشهيرة في 2015 سوى دليل واضح على نيات هذه الشركات.

هذه النزعة الاستهلاكية تغذّت في القروض الماضية على التحوّل في نوعية السيارة. ففيما صوّرت السيارات العاملة على البنزين باعتبارها خطراً، جرى تشجيع استعمال الديزل قبل شيطنته ومنع السيارات العاملة به في العديد من الدول الأوروبية تدريجياً حتى منتصف القرن. وأخيراً، ظهرت السيارات الكهربائية التي تُعامَل كأنها علاج بيئي. إلّا أنه بعكس السائد، فإن السيارة الكهربائية ليست ابتكاراً حديثاً للغاية. ويعود تاريخ أول نموذج أولي للمركبة الكهربائية إلى عام 1834 على شكل نسخة صغيرة من خط سكة حديد، إلّا أنه في عام 1880 ظهرت أول سيارة كهربائية. وفي السبعينيات جرى تطوير هذا النموذج بالتزامن مع الصدمة البترولية. لكن منذ ذلك الحين يتطلع العديد من مُصنّعي السيارات ليكونوا في طليعة الابتكار في هذا القطاع إلى أن انتشرت اليوم السيارات الكهربائية بشكل محدود وبأسعار عالية نسبياً، كالسيارات ذاتية القيادة التي كانت تسلا رائدة في إطلاقها في عام 2018 على نطاق واسع.

إذا وضعنا الشكوك التقنية جانباً، لا يمكن النظر إلى هذه الابتكارات في وسائل النقل الخاصة، إلا بوصفها محاولة للالتفاف على الفشل في أنظمة النقل المعتمدة على السيارة وتعزيزاً للنزعة الاستهلاكية التي يُروَّج لها في إطار إنتاج ومبيعات السيارات. هي نزعة مدفوعة أساساً بأفكار مساعدة مثل الفردية والحرية الشخصية، مع كل ما يوفّره امتلاك السيارة من مشاعر القوّة والتفوق والإثارة للفرد. هذه ليست مجرّد استنتاجات، وإنما هي معطيات مثبتة علمياً في العديد من دراسات الباحثين الاجتماعيين والنفسيين المعنيين بعادات التنقل. ويمكن اختصارها في لبنان حيث كان النموذج يغذّي ثقافة امتلاك السيارة.

> كان نجاح السيارة مريحاً للفرد ولكنه بالتأكيد مضرّ ومكلف للجماعة

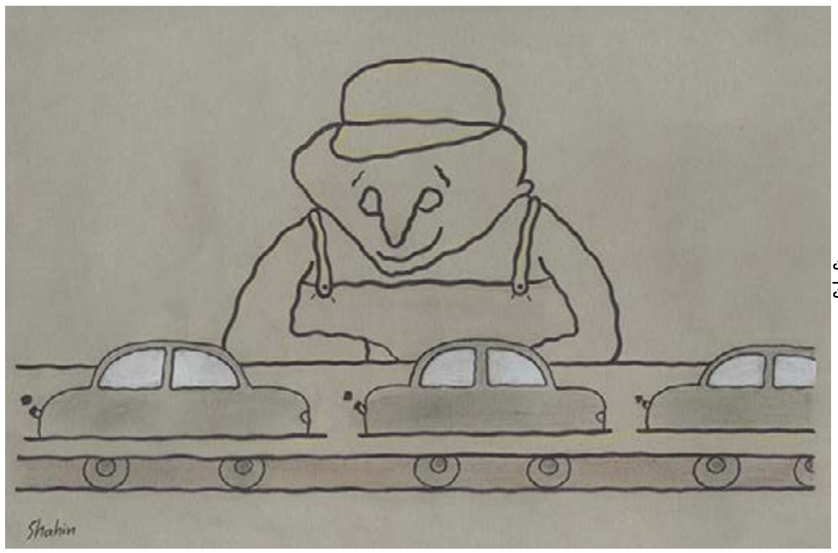

شاهين كالاتاري - إيران

في الواقع، ثمة ما يمكن الاستدلال به على النزعة الاستهلاكية لصناعة السيارات. فهذه المركبة ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، لكنها انتشرت خلال القرن العشرين بعدما أصبحت العولمة الرأسمالية هي الفضاء الأساسي لهذه الصناعة التي سيطرت عليها شركات محدودة. ومذاك، فإنّ انتشار السيارة لم يتوقف بل بات يعتمد على سياسات اقتصادية واجتماعية مبنية على الرأسمالية التي تحيّد الفردية وتنبذ كل ما هو جماعي. كل البنى التحتية، التوسع العمراني، يأخذ في الاعتبار وجود السيارة بشكل أساسي ويشجع على استعمالها عبر خلق وزيادة حاجات التنقل وإرساء أسلوب حياة وتكوّن مجتمعي وصولاً إلى نظام اقتصادي معتمد على السيارة.

امتلاك السيارة مرتبط بمعايير هي أيضاً نتاج الرأسمالية نفسها. فمن أبرز هذه المعايير القدرة الشرائية للفرد، وهي التي تجعله مؤهّلاً لاختيار السيارة وقدراتها. هذه المعايير مرتبطة أيضاً بضفة العرض أيضاً. فعلى هذه الضفة يعمل المصنّع على إنتاج وترويج سيارات بقدرات شرائية مختلفة. ويتناغم النظام نفسه مع هذا الوضع لإتاحة التمويل والإقراض من أجل شراء السيارة.

لهذه النزعة الاستهلاكية تاريخ يعود إلى ما بعد أول ظهور للسيارة في 1770 حين كانت مركبة بخارية من اختراع الفرنسي كونيو. ففيما كان اختراع السيارة أمراً مبتكراً في تلك الحقبة، تحوّل الأمر إلى نمط تجاري اعتباراً من 1908 مع ظهور سيارة فورد (تي) على يد المهندس الأميركي هنري فورد. نجاح هذه السيارة وانتشارها خلق تحوّلات اجتماعية واقتصادية وأرسى بنية تحتية مهيّأة لاستيعاب الزيادات الهائلة في الإنتاج الاستهلاكي. وهذا الإنتاج استمرّ لاحقاً مع المصنّعين الآخرين الذين عزّزوا النزعة الاستهلاكية عبر إنتاج ألوان ونماذج جديدة كل عام، فضلاً عن تمويل شراء السيارات بالدَّين. واستمرّ إنتاج السيارات في العالم بوتيرة سريعة معزّزة بزيادة الدخل منذ منتصف القرن العشرين، ولا سيما في البلدان الصناعية مع تسجيل خروقات في الدول النامية ومنها لبنان. ففي عام 1950 مثلاً، كان هناك نحو 75 مليون سيارة فقط في العالم، إلا أن هذا الرقم ارتفع مع نهاية 1990 ليزيد أسطول السيارات العالمي بنحو 4 مرات ليصل العدد إلى نحو 610 ملايين سيارة في بداية القرن الحادي والعشرين، ثم إلى 1,1 مليار مركبة في عام 2015، ويتوقع أن تتضاعف هذه الأرقام بحلول عام 2050 لتصل إلى 2,6 مليار سيارة.

بمقارنة الزيادة في عدد السيارات بزيادة الدخل، يتبين أنه حتى السبعينيات، كان معدّل الزيادة في ملكية السيارات العالمية أسرع من معدّل الدخل مع مرونة كبيرة بين العاملين. لكن منذ التسعينيات، تبع نمو امتلاك السيارة نموّ الدخل، فيما بدت ان مرونته مع الدخل انخفضت نسبياً، وخصوصاً في البلدان الغنية أكثر منها في البلدان النامية. هذه الأخيرة شهدت ـ ولا تزال ـ زيادة في عدد السيارات نابعة أساساً من النموّ السكاني وزيادة الثروة ـ رغم الفوارق في توزعها ـ وانتشار رموز ومعايير العولمة التي تعكس السيارة أسلوب حياة مُعيَّناً لها. وهذا ما شهدناه جلياً في لبنان الذي ازداد فيه عدد السيارة سبعة أضعاف بين 1974 و2016 إلى نحو 1,7 مليون سيارة رغم عقدين ونصف من الحرب الأهلية خلال هذه الفترة.

في الدول التي تعتمد أنظمة النقل فيها على السيارة، كغالبية الدول الصناعية وبعض النامية وعلى رأسها لبنان، يتم تحديد خمسة عناصر أساسية لما نسمّيه نظام النقل المعتمد على السيارة: صناعة أو توفر السيارات، البنية التحتية للسيارة، الزحف العمراني، قطاع النقل المشترك، وثقافة استهلاك السيارة.

بنية تحتية ملائمة ومساعدة

تعني شبكة طرقات كافية، ومواقف سيارات، وأيّ بنى تحتية أخرى قد تحتاجها السيارة. في الواقع، تكاد تكون الولايات المتحدة الأميركية أكثر البلدان لجهة استخدام السيارة وتأمين الطرقات لها لا سيّما الأوتوستردات. ولا تقف هذه الثقافة عند حدود الانتشار في أوروبا منذ الأعوام 1950، بل تجسّدت أيضاً في إنشاء الطرق الدائرية حول المدن، إنشاء الأوتوستردات، تحويل الساحات العامة الى مواقف، إزالة الترامواي في أغلب المدن إفساحاً في المجال للسيارة ـ أغلبها استرجعت الترامواي قبل نهاية القرن المنصرم ـ أما في أغلب البلدان النامية فلم تكن الطرقات والأوتوستردات أبرز همومها في القرن الماضي. إنما مع انتشار السيارة وزيادة نموّ المدن والاقتصادات، بدأ عدد من هذه الدول يشق الطرقات والأوتوستردات، وغالباً إما بتشجيع ودعم من الدول المهيمنة اقتصادياً أو سياسياً عليها، أو بدفع من المؤسسات الدولية (الصناديق الاستثمارية، البنك الدولي...). هذه المؤسسات صوّرت إنشاء الطرقات على أنها الخطوة الأساس للعبور إلى التطوّر مع التركيز بشكل موجز على أهمية الوصول إلى الخدمات الأساسية، فيما التركيز الأكبر كان على الوصول إلى العمل مع التشديد على أن ذلك سيحصل بطريقة مريحة للفرد ما يحافظ على إنتاجيته ويحسّن بالتالي إنتاج وربحية الشركة. ذلك التصوير لم يرتبط حصراً بموضوع الطرقات، إنما تم تصويره أحياناً (في الدول الصناعية كما النامية) كدافع أساسي لخفض زحمات السير ما يُسرّع الوصول إلى العمل براحة وكأنّ كل هدف تحسين نظام النقل يجب أن يصبّ أولاً وأخيراً في مصلحة الشركات ورأس المال.

هذه النظرة «المتوحشة» رأت أن تحسين النقل المشترك مطلوب لأسباب نفسها، لكنها من دون أن تقولها صراحة، اعتبرت أن هذا التحسين مرتبط بكونه وسيلة تنقل للفقراء والعمّال الذين توجّب الا يستعملوا السيارات ولا يساهموا بالتالي في الزحمة وهو أمر لا يناسب الأفراد من فئات وطبقات مجتمعية أخرى يراهم النظام الرأسمالي أحقّ في الطريق ولهم الأفضلية في استعماله.

هذه النظرة تبدّلت في أوروبا الغربية في السنوات الأخيرة بينما بقيت رائجة نوعاً ما في الاقتصادات الناشئة والنامية (لبنان من ضمنها) وبعض المدن الخليجية التي وصل بها الأمر الى تخصيص مقاعد مخصصة للعمال خصوصاً الأجانب منهم في مركبات النقل العام فيها، ما يعيدنا إلى سياسة الأفضليّة للبيض على السود في النقل المشترك في أميركا والتي استمرّت إلى أن تم كسرها بعد الشرارة التي أطلقتها المناضلة روزا باركس في مدينة مونتغمري عام 1995.

شبكة الطرق تتكامل عضوياً مع التوسع العمراني خصوصاً خارج المدن. بدأ ذلك عبر تزاوج بين انتشار ثقافة المسكن المفرد مع استعمال السيارة التي تعتبر الوسيلة الأكثر فردانية. فتم تشجيع الناس على الخروج من المدينة واختيار سكن منفصل. وأصبح على عاتق السلطات المعنية تأمين شبكة طرق تصل إلى بيوت الناس وهو ما يُصعّب في نفس الوقت إمكانية إرساء شبكة نقل مشترك إلى الوحدات السكانية ما يستدعي من الأفراد امتلاك سيارة لتأمين تنقلاتهم.

هذا التزاوج بين السيارة والسياسات العمرانية لا يأتي سوى لخدمة قطاع العقارات وبالتالي الريع من ضمن شبكة مصالح أوسع (متعهدو طرقات ومحروقات، شركات السيارات، مصارف...).

في الدول النامية كلبنان أخذ هذا التطور شكلاً متطرفاً حيث أن اللانظام العمراني المعتمد سبّب هجرات جماعية من المدينة باتجاه ضواحيها القريبة ما صعّب عملية إرساء شبكات نقل غير الطرقات ورفع كلفة إنشاء شبكات نقل مشترك. حصل ذلك في بيروت مثلاً مع التوسع العمراني الذي شهده منتهاً الشمالي حتى جونية والجنوبي حتى الجية منذ عقدين حتى اليوم.

يسجّل للسيارة كونها من أكثر السلع التي انتشرت بسرعة وسهولة إلى أن أصبحت نموذجاً للاستهلاك العالمي إلى حد تصوير حصول الأفراد عليها كهدف أو إنجاز بحدّ ذاته. وبذلك تم الانتقال من اعتبار تملّك السيارة من حق للأسرة إلى اعتبارها حقّ للفرد في أقل من نصف عقد فقط.

كان نجاح السيارة مريحاً للفرد ربما ولكنه أكيد مضرّ ومكلف للجماعة.

* باحث متخصّص في أنظمة النقل وعادات التنقل

الحدّ الأدنى للأجور
وسيلة لمحاربة اللامساواة؟

تتبنّى منظمة العمل الدوليّة مقولة أنّ نظام الحدّ الأدنى للأجور يُسهم في تقليص هوّة اللامساواة في الدّخل، وهي تشير إلى أنّ غالبيّة المحلّلين متّفقين على أنّ الحدّ الأدنى للأجور لديه القدرة على الحدّ من انعدام المساواة في الأجور والدخل لدى الاقتصادات المتقدّمة واقتصادات البلدان النامية على حدٍ سواء. رغم ذلك، هل يمكن اعتبار الحدّ الأدنى للأجور أداةً لمواجهة اللامساواة. هذا الأمر جدلي جداً، إذ لا يمكن التّعامل معه بشكلٍ مجرّد من العوامل الأخرى. فمثلاً يجب النظر إلى السيطرة على الأسعار في الاقتصاد، في الوقت نفسه، إلى جانب وضع حدّ أدنى للأجور، لأنّه إذا ما فرض الحدّ الأدنى للأجور على أصحاب العمل في «سوق حرّة»، يستطيع هؤلاء، في المقابل، رفع أسعار السلع، الأمر الذي يُبطل أيّ أثر إيجابيّ قد ينتج عن وضع الحد الأدنى للأجور في مواجهة اللامساواة.

على أي حال، تشير المنظّمة إلى ثلاثة عوامل تُسهم في تمكين الحد الأدنى للأجور ليكون وسيلةً لمواجهة اللامساواة:

- فعاليّة الحدّ الأدنى للأجور. وهو مزيجٌ بين التّغطية القانونيّة للحدّ الأدنى، وبين مستوى الامتثال له في الاقتصاد. التغطية القانونية تعني النطاق الذي يشمله الحد الأدنى للأجور بموجب القانون. ففي بعض الحالات يمكن أن يكون هذا النطاق القانوني محدوداً، فلا يشمل أكثر الفئات حاجةً إليه، مثل عمّال المنازل والعمّال في قطاع الزّراعة وعاملين آخرين يُعدّون في القعر اجتماعياً تبعاً لتصنيف «هرم الدّخل». وفي هذه الحالة يكون القانون هو العائق أمام فرض هذا الحد الأدنى على أصحاب العمل بشكل شامل. فإذا لم يتوفّر هذا الأمر، فلا يُمكن أن يلعب الحدّ الأدنى للأجور دوراً أساسيّاً في ردم هوّة اللامساواة في الدّخل.

وبالنسبة لامتثال أصحاب العمل بالحدّ الأدنى للأجور فهذا الأمر متعلّقٌ بشقّين هما: الأوّل، وجود أجهزة رقابة قادرة على فرض الحدّ الأدنى، ومن دونها يكون الحدّ الأدنى للأجور مجرّد رقم لمادّة موجودة في القوانين ولا يمثّل شيئاً في الواقع. والثاني، مدى انتشار قطاع العمل غير النظامي، أي العمّال غير المسجّلين بشكل رسمي من قبل أرباب العمل، وهؤلاء لا يمكن أن يلحظهم الحدّ الأدنى للأجور لأنّهم غير مسجّلين في السجلات الرسمية.

في حال كان مستوى امتثال أصحاب العمل ضعيفاً، فهذا يعيق فعاليّة وجود الحدّ الأدنى للأجور كأداة لمواجهة اللامساواة.

- مستوى الحدّ الأدنى للأجور. يجب أن يكون معتدلاً، أي لا يكون مرتفعاً أكثر من اللازم ولا منخفضاً أكثر من اللازم. بحسب منظمة العمل الدولية، يجب أن تكون مستويات الحدّ الأدنى مناسبة لضمان «حصّة عادلة من ثمار التّقدم لجميع العاملين والمحتاجين إلى حماية». ففي حال كان الحدّ الأدنى للأجور منخفضاً أكثر من اللازم، يكون غير قادر على حماية الأجراء الأكثر عرضةً للاستغلال، وهو الهدف الأساسي من وجوده، كما أنّه يُعيق عمليّة مواجهة اللامساواة في الدخل. وفي حال كان مرتفعاً أكثر من اللازم، يكون تأثيره سلبياً على مدى فعاليّته، لأنّه يدفع أصحاب العمل للتهرّب من تطبيقه أو إحترامه، وفي هذه الحالة يكون الامتثال له ذا كلفةٍ عالية. ومن ناحيةٍ أخرى يدفع الأجراء للاتجاه إلى العمل غير النّظامي، لأنّ ارتفاع الحدّ الأدنى للأجور يسهم في ترويج هذا القطاع على حساب القطاع النظامي. التّأثير السّلبي على فعاليّة نظام الحدّ الأدنى للأجور، هو بحدّ ذاته ضرب للنّظام كأداةٍ لمواجهة اللامساواة.

- مدى الاستفادة الفعليّة للفئات الأكثر حاجةً لوجود نظام للحدّ الأدنى للأجور. هذا الأمر متعلّق بهيكليّة القوّة العاملة في الاقتصاد وخصائص الفئات المستفيدة. تحديد المستفيدين أمرٌ ضروري. فمثلاً إذا كان القطاع غير النظامي يمثّل الجزء الأكبر من قطاع العمل على مساحة الاقتصاد، فإن هذا الأمر يشير إلى أنّ الأسر ذات الدخل المنخفض هي، بمعظمها، جزء من هذا القطاع غير النظامي. وبما أنّ هذا الجزء من الاقتصاد لا يمكن إلزامه بنظام الحد الأدنى، فإذاً لا يكون للمشاركين فيه أيّ استفادة من النظام، و سيكونون هم الأفراد الأقل دخلاً والأكثر حاجة للنظام. وبالتالي يكون النظام قد فقد دوره في محاربة اللامساواة في الدخل.

الدعم المالي في جائحة كورونا
مخاطر التضخّم واللامساواة

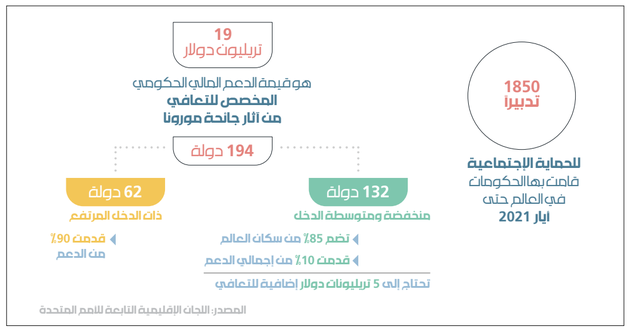

ماهر سلامة

على أثر جائحة كورونا وما تبعها من أزمات اقتصادية في جميع دول العالم، قامت الحكومات بتقديم دعم مالي لمجتمعاتها (أفراداً ومؤسسات) بلغت قيمته، حتى شهر أيار 2021، نحو 19 تريليون دولار، بحسب أرقام اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وقد أثارت هذه الإجراءات نقاشات أساسية حول ما إذا كان ضخ هذه الكتلة من النقد في الأسواق سيؤدي الى تضخم في الأسعار يحوّل الأزمة إلى أزمتين، واحدة تتعلق بالركود الذي تبع الجائحة والأخرى تتعلق بدوامة تضخم قد يكون أثرها مدمراً. وتعكس الأرقام الخاصة بهذه الإجراءات التفاوت الكبير بين الدول الفقيرة والدول الغنية، إذ كانت حصة الأخيرة نحو 90% من إجمالي الدعم. وقعت حكومات العالم في حالة صدمة بعدما شهدت الأثر الاقتصادي الذي خلّفته جائحة كورونا عليها. فاقتصرت ردة فعلها على محاولة تحفيز الاقتصاد من خلال تحفيز الاستهلاك، وقد كان هذا الأمر عبر حزم الدعم التي قدمتها للأسر، بالإضافة إلى حزم للشركات من أجل الحفاظ على الوظائف خلال الإقفالات والحد من إفلاس الشركات التي عانت من الأزمة بشكل كبير، ولا سيما تلك التي تعمل في القطاعات المتضرّرة بشكل مباشر من الإقفالات.

هذا التحفيز للاستهلاك يصبّ في خانة تحفيز جانب الطلب على السلع، والتطرّق إلى هذا الجانب من دون النظر في جانب العرض يزيد من احتمالات حصول التضخّم الذي كان يتوقعه جزء مهم من الاقتصاديين منذ بداية تطبيق هذه الإجراءات. فحتى بالعودة إلى كينز، الذي تلجأ إليه الرأسمالية عند كل محنة، لا يكفي تحفيز الاستهلاك فقط، بل الأجدى هو تحفيز الاستثمار. وهذا هو العامل الذي يمنع حصول التضخم في حال تم ضخّ الأموال في السوق، إذ إن تحفيز الاستثمار يؤدي بشكل تلقائي إلى تحريك جانب العرض، الأمر الذي إذا تزامن مع تحرّك جانب الطلب يمكن أن يعيد الحياة إلى الدورة الاقتصادية. لذا فإن القلق السائد من حصول التضخم قد يكون مشروعاً، وهذا ما أوضحه تقرير مؤشر أسعار الاستهلاك في أميركا، الصادر عن شهر نيسان الماضي حيث بيّن مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفاعاً بنسبة 4,2% عن السنة التي سبقتها، وهو ما مثل أعلى ارتفاع على أساس سنوي منذ الأزمة المالية عام 2008. وإن حصل التضخم وتحوّل الى أزمة إضافية، فهذا لا يعني فقط الدول التي تسبّبت إجراءاتها بالتضخم، بل سيشمل تأثيره جميع دول العالم. فمثلاً إذا ارتفعت أسعار السلع في أميركا أو أوروبا، فهذا ينعكس تلقائياً على الدول التي ترتبط عملاتها باليورو والدولار. بالإضافة إلى ذلك، فإن المصدر الأساسي لهذه الأموال كان عبر طباعتها من قبل المصارف المركزية في العالم، أي أنها أموال خلقت خلال الأزمة، وأن ضخها في السوق بالشكل المفاجئ الذي حصل، ووضعها بين أيدي الأفراد يجعلان التأثير على طريقة استخدامها شبه مستحيل.

ومن ناحية أخرى، تظهر أرقام الدعم حجم الهوّة الهائل بين الدول ذات الدخل المرتفع وتلك ذات الدخل المتوسط والمنخفض. فقد كانت الدول الغنية مسؤولة عن دفع ما يقارب 17 تريليون دولار من أصل 19 تريليون صرفت إجمالاً على شكل دعم حكومي، وهذه الدول تشكّل 15% فقط من سكان العالم. بمعنى آخر، حصل 15% من سكان العالم على 90% من الدعم الحكومي الذي قدم منذ بداية الجائحة. هذا الأمر يعكس بامتياز تركز القيمة والثروة عند الدول الغنيّة، التي يقوم نموذجها أصلاً على نهب الموارد من الدول الفقيرة واستخدامها في خلق القيمة عندها. كما يظهر أن سكان الدول الأخرى، بالأخص الدول ذات الدخل المنخفض، تركوا إلى مصيرهم خلال الجائحة. وما يوضّح ذلك هو طريقة تعاطي المؤسسات الدولية النيوليبرالية (مثل صندوق النقد والبنك الدوليين) مع هذه الدول، فهي لم تقدم المساعدات الطارئة غير المشروطة لهذه الدول، إلا بمبالغ صغيرة غير مؤثرة بشكل فعلي. وحتى عندما قرّر صندوق النقد الدولي إصدار ما قيمته 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصّ (SDR)، تبيّن أن الحصة الأكبر من هذا الدعم ستتوجه إلى الدول الغنية حيث ستحصل على 60% منه. في المقابل، الدول ذات الدخل المنخفض ستحصل على 1% فقط من هذا الدعم. مع العلم أن 650 مليار دولار هو رقم لا يقرب حتى من الحاجة العالمية اليوم ولا سيما في الدول الفقيرة، إذ تقدّر اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن حاجة هذه الدول وحدها هي حوالى 5 تريليونات دولار إضافية.

327
مليوناً هو عدد العمّال، في العالم، الذين يتلقّون أجراً يساوي أو يقلّ عن الحد الأدنى للأجور، ويمثّل هذا الرقم 19٪ من مجموع الأجراء في العالم. ومن ضمنه 152 مليون أجير عاملة، بنسبة تبلغ 46٪. ويتوزّع هؤلاء بحسب المناطق في العالم على الشكل التالي:

قارّتي أميركا: تضمّان 72 مليون عامل يتلقّون ما يساوي أو مايقلّ عن الحدّ الأدنى للأجور، أي بنسبة 22٪ من إجمالي العاملين في القارّتين.

قارّة أفريقيا: تضم 32 مليون عامل يتلقّون أيضاً ما يساوي أو مايقلّ عن الحد الأدنى للأجور، ونسبتهم 24٪ من إجمالي العاملين هناك.

أوروبا وآسيا الوسطى: تضم 58 مليون عامل يتلقّون ما يساوي أو ما يقلّ عن الحد الأدنى للأجور، أي بنسبة 17٪ من إجمالي العاملين هناك.

منطقة آسيا والمحيط الهادي: تضم 160 مليون عامل يتلقّون كذلك ما يساوي أو مايقلّ عن الحد الأدنى للأجور، أي بنسبة 19٪ من إجمالي العاملين هناك.

مقال

مستقبل الاقتصاد العالميّ

دلالات الانسحاب من أفغانستان

الأمجد سلامة

خلال الأسبوع الماضي، سيطر على التغطية الإعلامية حدثُ انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان. في الشكل، يجب ألا يُعنى بهذا الحدث إلا الشعب الأفغاني وشعوب الدول المجاورة. أما في المضمون، فيجب أن يكون الانسحاب الأميركي من أفغانستان في صلب اهتمامات الجميع، لما لهذا الحدث من انعكاسات على معظم دول العالم، كل دولة بحسب طبيعة علاقتها بالولايات المتحدة - القوة المركزية في منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد. ولكن كيف يكون للانسحاب من أفغانستان- الدولة الهامشية والفقيرة والبعيدة عن كل تقاطعات التجارة العالمية - هذا التأثير الواسع؟

الإجابة تكمن في تتبّع مراحل الهيمنة الأميركية على الاقتصاد العالمي وتفكيك عناصرها، والدلالة التي يشير إليها الانسحاب من أفغانستان على هذه العناصر.

ثاني مراحل الهيمنة

تنقسم الهيمنة الأميركية على الاقتصاد العالمي الموحّد إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، بحسب جيوفاني أرّيغي، بدأت مع انتقال الريادة في المنظومة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، خلال الحرب العالمية الأولى. فالمملكة المتحدة استُنزفت في الحرب العالمية الأولى، بسبب متطلباتها التي كانت أكبر مما يمكن للهند أن تؤمّنه من فوائض مالية وبشرية. وعلى الأثر، انتقل مركز التمويل العالمي من سوق لندن إلى الأسواق المالية في الولايات المتحدة، ولا سيما في نيويورك وشيكاغو. فانتقل مركز التراكم الرأسمالي، وتباعاً مركز الهيمنة إلى الولايات المتحدة.

أما المرحلة الثانية، وهي الأهم في سياق بحث هذه المقالة، فهي تمتدّ من نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 إلى نهاية الحرب في فيتنام في عام 1975. وتنبع أهمية هذه المرحلة من عاملين: الأول يسميه أرّيغي «أزمة الإشارة» (الإشارة إلى نهاية الهيمنة الأميركية). والثاني، هو كيفية تعاطي الولايات المتحدة مع هذه الأزمة لإطالة زمن هيمنتها على المنظومة العالمية.

«أزمة الإشارة»، هي الأزمة التي ظهرت في الفترة الممتدة بين عامَي 1973 و1975، والتي كان أحد أوجهها مآلات الحرب الفيتنامية. السبب الرئيسي خلف هذه الأزمة هو التناقض في السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة، لتسريع التعافي الأوروبي والياباني بعد الحرب العالمية الثانية من جهة، وتمديد فترة الازدهار الاقتصادي إلى أقصى مدّة ممكنة من جهة أخرى. ما نتج عن هذه السياسات كان ضغطاً ثنائياً على أرباح رأس المال. فمن جهة كان الضغط من خلال ارتفاع مستوى التنافسية الأوروبية واليابانية، ومن الجهة الأخرى كان الضغط من خلال التقديمات الاجتماعية التي تتطلبها مستويات العمالة والاستهلاك العالية. وأزمة ربحية رأس المال انعكست ركوداً اقتصادياً طويلاً في السبعينيات. وفاقمت الكلفة العالية، للحرب الأميركية في فيتنام، تبعات هذا الركود، فكان أن طوّرت الولايات المتحدة «متلازمة فيتنام». وهي عبارة عن تخوّف أميركي من خوض حروب برية طويلة وذات كلفة عالية. وكان من المفترض أن يكون اضطرار الولايات المتحدة للانسحاب من فيتنام هو التجلي الأكبر لنهاية الهيمنة الأميركية على المنظومة.

الإشارة والمرحلة الثالثة

على أثر هذه التطورات، حفلت حقبة السبعينيات والثمانينيات بالكثير من التوقّعات بانتقال مركز الهيمنة إلى اتحاد مفترض بين أوروبا واليابان، أو بين الاتحاد السوفياتي وأوروبا.

ولكن ما حصل، كما يقول ديفيد هارفي، أن الولايات المتحدة تخلّت عن المعيار الذهبي للدولار الأميركي، ودفعت باتجاه تحرير تدفقات رأس المال النقدي من الضوابط في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى أنها تواطأت مع الدول المنتجة للنفط لرفع أسعاره عالمياً، واحتكرت البنوك الأميركية إعادة تدوير البترودولار في المنظومة. هكذا ضمنت الولايات المتحدة عودة التدفقات الرأسمالية من أوروبا إليها بعد أكثر من عقدين من تصدير رأس المال، إلى أوروبا واليابان في سبيل إعادة الإعمار والتعافي التي تلت الحرب العالمية الثانية. فعوّضت الولايات المتحدة تراجع تنافسيتها الإنتاجية من خلال تأكيد هيمنتها على التمويل، وزيادة هذه الهيمنة. وانتقل رأس المال المالي إلى مركز الصدارة ضمن أدوات الهيمنة الأميركية، فأصبحت قادرة على ممارسة سلطة تأديبية على حركات الطبقات العاملة وعلى الدول، ولا سيما في أي وقت وفي أي مكان توجد فيه ديون كبيرة على الدولة. وهذه العملية هي ما يُدعى بـ«الأمولة». وهذا التحوّل لم يكن ممكناً لولا مجموعة من التطورات التكنولوجية والتنظيمية، التي سمحت لعمليات التصنيع بأن تصبح أكثر مرونة وانسيابية على مدى جغرافي واسع وعابر للحدود والقارات. فهذه التطورات ناسبت وتغذّت من حريّة تنقل رأس المال المالي المستحدثة.

لكنّ هذه القوة المالية لم تكن كليّة القدرة، ولم تكن قادرةً على فرض إرادتها من دون قيود. فمن طبيعة الأمولة أن تعرّض الأنظمة المالية للخطر بشكل دائم، وخصوصاً حين يتعلق الأمر بخلق القيمة في النشاطَين الصناعي والزراعي. عملياً، ما قامت به الولايات المتحدة حين فكّت ارتباط عملتها عن الذهب، وهي العملة المرجعية في العالم، هو أنّها فصلت الأنظمة المالية عن أي ارتباط مادي يتعلق بالإنتاج الحقيقيّ، وفق هارفي.

وأصبح الاقتصاد العالمي مهدداً بولادة الأزمات بشكل دائم بسبب الفجوة بين التراكم الرأسمالي - المفرط - والقيمة الحقيقية للإنتاج، كما ظهر خلال عقد التسعينيات (ثم خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008). وفي خضمّ كل هذه التطورات التي كانت تعصف بالاقتصاد العالمي الموحّد، نشأت مجمعات صناعية جديدة في شرق وجنوب آسيا، أهمها طبعاً في الصين. وأثبتت المجمعات الصناعية الجديدة مهارتها في التكيّف مع الضغوط المالية، وكذلك قدرتها على خلق قوة معارضة لرأس المال المالي (الذي أصبح يتركّز في الولايات المتحدة بالإضافة إلى أوروبا واليابان) من خلال الإنتاج ذي القيمة المادية الحقيقية. وكشفت هذه الأحداث أن رأس المال «الوهمي»، الذي خلقته الأمولة، يمكن أن يظلّ غير ملموس في الحقيقة، ما أثار التساؤل حول العلاقة بين رأس المال المالي والإنتاج.

أمام اهتزاز صورة الأمولة (أو الاقتصاد الجديد كما أُطلق عليه)، استعرضت إدارة بوش الابن، القوّة العسكرية للولايات المتحدة، باعتبارها القوة المطلقة الواضحة الوحيدة المتبقية لها في وجه فقدان الهمينة. وأصبح الحديث الصريح عن الإمبراطورية، كخيار سياسي، آلية لإخفاء سعي الولايات المتحدة لجمع «الجزية» من العالم، تحت ستار خطاب تأمين السلام والحرية للجميع. فكان الغزو الأميركي للعراق وأفغانستان في بداية الألفية الثانية. وضمن هذا السياق يأخذ الغزو الأميركي معنى أوسع. فهو يشكل محاولة للسيطرة على مصادر النفط العالمية من جهة، مع ما يعنيه ذلك من سيطرة على تطور اقتصادات الخصوم المحتملين. كذلك يشكل الغزو رأسَ جسرٍ عسكريٍّ أميركي قوي في الكتلة البرية الأوراسيةً، ما يمنح الولايات المتحدة موقعاً جيوستراتيجياً قوياً في أوراسيا مع القدرة، على الأقل، على تعطيل أي توطيد لقوة أوراسيا- بالأخص مع اعتبارات التحالفات الأميركية من بولندا إلى البلقان. وبذلك، كان يُفترض أن تضمن الولايات المتحدة التراكم اللامتناهي للسلطة السياسية، التي يجب أن تصاحب دائماً التراكم اللامتناهي لرأس المال، بحسب هارفي.

> يبدو أن غالبية القوى السياسية في لبنان غير متنبّهة لأهمية الانسحاب الأميركي من أفغانستان، ولا سيما أن جزءاً كبيراً منها لا يعير أهمية للعوامل الأميركية المتداخلة في الانهيار، فيما هناك جزء آخر غير راغب بالحدّ من الهيمنة الأميركية على البلد

ميهاي إيغنات ـ رومانيا

ورطات الحفاظ على أدوات الهيمنة

لكن حسابات الحقل لم تطابق حسابات البيدر. لم يحصل ما أرادت الولايات المتحدة. فهي أرادت انتصارات سريعة وخاطفة، لا يقع عبئُها المالي على خزينتها، فيتم تمويلها من عائدات النفط في العراق. ولكن ما جرى فعلياً هو أنها دخلت في حربين طويلتي الأمد، اضطرتاها إلى الانتشار العسكري البرّي لمدة طويلة جداً (20 عاماً في حالة أفغانستان). فتبيّن أن عائدات استثمار النفط العراقي لم تكن كافية لتمويل الجهود الحربية. ووقع عبء التمويل على الخزينة الأميركية، وأصبحت كلّ التدفقات الرأسمالية التي تدخل الولايات المتحدة تخدم تمويل العجز الناتج من الحربين، في ظل اتساع عجز الحساب الجاري، بالأخص مع الصين.

عملياً وصلت الأمولة، كأداة لضمان استمرار هيمنة الولايات المتحدة على منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد، إلى طريقها المسدود في عام 2008، مع حلول الأزمة المالية العالمية. وأصبح همّ الولايات المتحدة، منذ ذلك الحين، الحفاظ على دور الأمولة كأداة لفرض هيمنتها على الاقتصاد العالمي الموحّد. فكان أن بدأت باستعمال «التيسير الكمي» (quantitative easing)، بداية مع أولى إدارات أوباما.

والتيسير الكمي عملية تخلق من خلالها المصارف المركزية المال لتضخّه في الأنظمة المالية - مع ضمان عدم خروجه منها إلى الأسواق الحقيقية - في سبيل الحفاظ على مستويات فائدة منخفضة بشكل اصطناعي من خلال زيادة المعروض المالي. لكن هذه العملية ليست من دون مخاطر. فما يضمن عدم فقدان قيمة الدولار الأميركي في الأسواق العالمية هو موقع الولايات المتحدة كمركز للهيمنة على الاقتصاد العالمي الموحّد. وهنا بيت القصيد، فالخروج من أفغانستان، وبهذا الشكل المهين، هو مؤشر واضح إلى وضع الولايات المتحدة كمركز للهيمنة على المنظومة العالمية. فهي، كما في حرب فيتنام، غير قادرة على فرض إرادتها في دولة هامشية لا تضاهيها بالموارد والتكنولوجيا، وفي الوقت عينه غير قادرة على الاستمرار بسبب الأكلاف الهائلة التي تتحمّلها الخزينة الأميركية. بالإضافة إلى أن خروجها من أفغانستان، الواقعة في صلب التواصل الأوراسي، مؤشر خطير إلى عدم قدرتها على ضبط تمدّد التواصل الصيني مع أوروبا. ولهذا الأمر انعكاسات على ضمان تحكّم الولايات المتحدة بالتراكم الرأسمالي. وما يزيد الطين بلّة، هو أن الولايات المتحدة أخرجت الأموال، التي تخلقها من خلال التيسير الكمي، إلى الأسواق الحقيقية في السنتين الأخيرتين، عبر رزم الحوافز التي أقرّتها لمواجهة تبعات جائحة كورونا. وهذا يعني أن احتمال انخفاض قيمة الدولار، عالٍ.

لكل هذه الأسباب، يمثّل الانسحاب الأميركي من أفغانستان علامة فارقة في تاريخ هيمنة الولايات المتحدة على منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد. وهو بحد ذاته حدث يعني كل المنخرطين مع الولايات المتحدة، سواء كحلفاء أو خصوم وأعداء. وستحاول كل جهة بناء استراتيجياتها تبعاً لقراءتها لأهمية ومفصلية الانسحاب من أفغانستان.

أما بالنسبة إلى لبنان، الدولة الهامشية، فيبدو أن غالبية القوى السياسية فيه غير متنبّهة لهذا الحدث، وخاصة أنّ جزءاً كبيراً منها لا يعير أهمية للعوامل الأميركية المتداخلة في الانهيار، وأن جزءاً آخر غير راغب بالحدّ من الهيمنة الأميركية على البلد. ولكن كقاعدة عامة، القوى التي تقود الشعوب في العادة، خلال الأزمات وبعدها، هي تلك التي تكون قادرة على قراءة الأحداث في محيطها - المباشر والبعيد - وتكون في الوقت عينه مستعدّة لترجمة هذه القراءة على أرض الواقع.

المصادر:

«الإمبريالية الجديدة»، ديفيد هارفي
«آدم سميث في بيجينغ»، جيوفاني أرّيغي